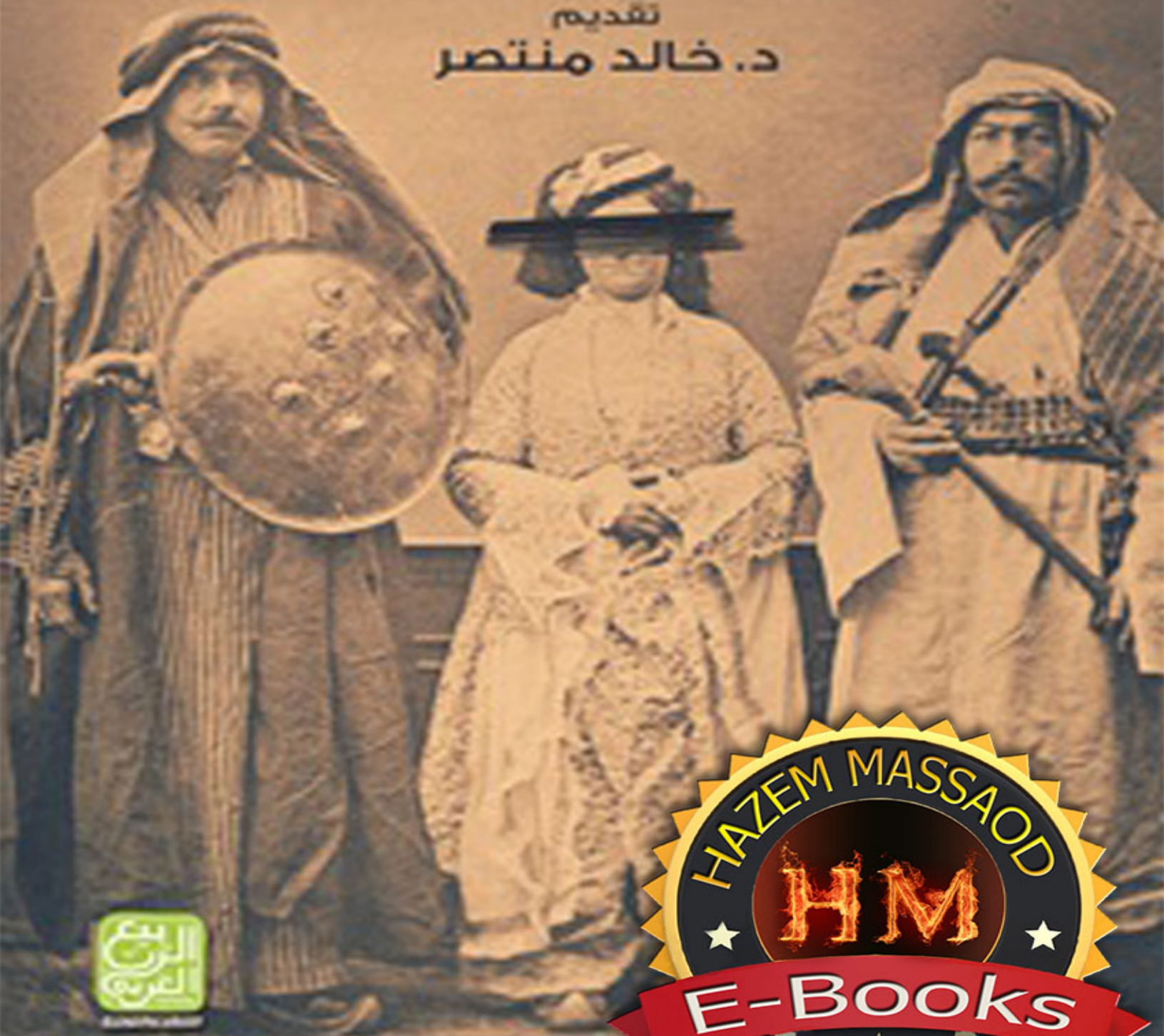


د. عماد نصر ذكري

# آيات علمانية

تقديم  
د. خالد منتصر



آيات علمانيّة  
تأليف: عماد نصر ذكري  
تقديم: خالد منتصر

تحويل وتنسيق  
د/ حازم مسعود

[https://t.me/hazem\\_massaad\\_kindle\\_books](https://t.me/hazem_massaad_kindle_books)

## مقدمة الناشر

### على طريق العلمانية

في حين يشهد العالم العربي صراعًا بين الهويّات، يقوم فيه بعض المتصارعين بتشويه الآخر ووصمه وتخويف المجتمع منه بتكفيره، ويشتد الصراع على السُلطة والحُكم فتشتد المنافسة وتشتعل حروب التشويه والتشويش، ويصير كل دنيء مُباحًا لأجل حسم المعركة. يُحتمُّ هذا المشهدُ علينا أن نقوم بدورنا الثقافي والمعرفي في هذه المرحلة بتوضيح الحقائق التي يسعون لتغيب عقول الناس عنها.

آيات علمانية... عنوان يحمل في طيّاته الدليل إلى العلمانية، كما هي، لا كما يُصوّرها كارهاؤها وأعداؤها، نُقدِّمه للقارئ العربي في أحلك أوقات المعركة. نرجو أن يكون مرجعًا لجيل سعى للعيش بحرية وكرامة إنسانية وعدالة اجتماعية، وبذل فلم يبخل حتى بالدم. وقد شرفنا فيه بتقديم الأستاذ الدكتور خالد منتصر، الذي وضع يده على أدق تفاصيل الكتاب حساسيةً.

نأمل أن يُحقق الكتاب ما نصبو إليه من تعريف الناس بالعلمانية وكشف اللبس الحاصل لديهم بينها وبين الكفر والإلحاد بفعل تعمُّد تشويهها من قِبَل المستبدين باسم الدين.

## المقدمة

«الجري في المكان» تمرين شهير يعرفه ويُتقنه كلُّ من التحق بالجيش، هذا التمرين يُلخّص حالنا العقلي والفكري في المرحلة الانتقالية، قبل وبعد الثورة، تمرين الجري في المكان يُزيح الرّمال، لكنه يغرس قدميك أكثر فيها، لا تتحرك مللي مترًا واحدًا عن مكانك، لكنك تبذل كل الجهد في ألا تغادر مكانك، تستنفذ العرق والجهد في الثبات والتكلس والتحنُّط في المكان، وهكذا كانت ثورتنا، أزاحت رمال مبارك لكنها لم تُزح أفكار عصر مبارك وزمن مبارك، بذل شبابنا كل الجهد والعرق والدم لكي نقف في مكاننا ونسلم الثورة لأكثر التيارات رجعيةً، تمرين ثورتنا يستحق لقب التفهُّر في المكان... وليس الجري في المكان.

الكتاب الذي تتصفحونه الآن فيه رصد لفترة التفهُّر في المكان، قراءة لعقل مصر في هذه الفترة، يؤكد فيه المؤلف د. عماد نصر ذكرى على أن بذور التخلف والرجعية زُرعت في زمن مبارك وبمباركة مباركية! جنين السلفية الوهابية كان في رحم عصر مبارك ورجاله، كانت ذقونهم تنبت إلى الداخل، ولذلك لم تكن مفاجأة أن هؤلاء هم الرابح الوحيد في برنامج من سيربح الميدان! فرج فودة اغتيل في عهده، نصر أبو زيد نُفي في عهده، أمن الدولة استخدم التيار السلفي في عهده، المرة الوحيدة في عهده التي انتُقد فيها وزير من الحزب الوطني كانت لأنه انتقد الحجاب! الفاترينة ليبرالية والبضاعة سلفية.

المؤلف مُدافع جَسور عن العلمانية، لا يرضى بأنصاف الحلول ولا يُمسك العصا من المنتصف، يعرف أن العلمانية هي الحل، حتى لمن يُريد أن يُحافظ على دينه ويمارسه بحرية، العلمانية ضد الفاشية والعنصرية وليست ضد الدين، هي ضد تحكُّم رجال الدين في السياسة. ستتعرف من خلال الكتاب أنه لا علم في ظل دولة دينية، لا فنٌّ في ظل دولة دينية، لا إبداع في ظل دولة دينية، مواطنو الدولة الدينية ببساطة أعداء حياة... أعداء خيال... أعداء بهجة، ولا يمكن لهؤلاء الأعداء أن يُنتجوا علمًا أو يُبدعوا فنًّا.

المؤلف من كُتّاب كتبية التنوير المصرية، وقد منحته دراسة الطّب مشرطًا للتشريح والتحليل، ورؤية ثاقبة وقدرة زرقاء اليمامة على الاستشراف والتنبؤ، فرغم أن هناك مقالات كُتبت قبل الثورة إلا أنك تحس أن توقُّعاته قد حدثت، وكأنه يكتب سيناريو سابق التجهيز، عماد نصر ذكرى طبيب يُحاول أن يُجري جراحة للوطن ويرفض أن يكون حانوتيًّا يدفن جثته، مُحب عاشق صبابة لمصر المحروسة، يكتب بدمع المآقي وحبر الشريان عن مصر التي يتمناها والتي تستحق أفضل من خفافيش الظلام، تستحق تغريد العندليب وشجن الكروان وتحليق النوارس.

هل سنظل نجري في المكان؟ نطرح بدهيات حُسمت منذ ألف سنة، نجتزُّ أفكارًا تجاوزها الزمن منذ القرون الوسطى، نشرح الشروح ونهمش الهوامش ونكتب عن المكتوب وعليه ولا نتقدّم خطوة واحدة في سبيل إبداع أو نقد أو تجاوز أو جنون مشروع؟!

الكتاب يطرح أسئلة وعلامات استفهام مثله مثل أي عمل ثوري جاد، أما الإجابة فهي في رحم الزمن الذي نرجو ألا يلد سرايبًا.

د. خالد منتصر



## ١ في البدء كان

الدين والعلمانية هل يتناقضان؟

تفتقر العلمانية في أذهان الغالبية العظمى من الناس في بلادنا بالكفر والإلحاد. فما إن أذكر الكلمة أمام أحدهم حتى أجده استشاط غضبًا واحتقنت ملامحه ثم يستعيز بالله من الشيطان الرجيم الذي لا بد أن يكون قد حضر بيننا على السيرة وبعد أن يهدأ قليلاً يدعو لي بالتوبة والهداية. فهل حقًا العلمانية مرادفة للكفر؟

ما زلت أذكر مقال الدكتور زكي نجيب محمود عن العلمانية الذي نُشر بجريدة «الأهرام» عام 1985 بعنوان «عين فتحة ع». وقد شرح فيه الدكتور زكي بمنطقه الهادئ الرصين أن العلمانية تُنطق بفتح العين لا بكسرهما نسبة إلى العالم لا إلى العلم.

كلمة علماني «Secular» تعني «دنيوي». وقد هاجم أولئك الذين يرفضون العلمانية وهم لا يعرفون معناها ولا حتى كيف تُنطق، وأوضح أن العلمانية تتفق مع الحديث النبوي الذي ينص على أن المسلمين «أعلم» بشئون دنياهم.

### أصل العلمانية

الكاتب الإنجليزي George Jacob Holyoake هو أول من استخدم مصطلح علمانية (Secularism) عام 1851 م. وقد أوضح أن العلمانية تعني حرية الفكر والاعتقاد وأنه يجب أن لا تفرض الدولة دينًا معينًا على مواطنيها كما أنه يجب أن لا تعطي امتيازات خاصة لأي حفة من الناس على أساس من معتقداتهم الديني. ويؤكد أنه ليس ملحدًا وليس ضدّ الديانة المسيحية، لكن الدين يجب أن يكون أمرًا شديد الخصوصية بين الإنسان وربه ولهذا يجب فصل الكنيسة عن الدولة (Separation of church & state)، يقول «فصل» لا «هدمًا».

### العلمانية الفرنسية

في البداية ناصبت الثورة الفرنسية الكنيسة عداءً شديدًا كردّ فعل لتحالف الكنيسة مع الملكية المستبدة والإقطاع، وقد جعلت الثورة لها نشيدًا يقول مطلع «جمهوريةنا التي على الأرض» مقابلًا للصلاة المسيحية الشهيرة التي تبدأ بـ«أبانا الذي في السموات»، ويختتم النشيد الجمهوري بعبارة «ولكن نجنا من رجال الدين الفاسدين، آمين». وبعد سنوات هدأت الأمور وتمّ تأسيس الدستور الفرنسي عام 1905 الذي ينصّ في مادته الأولى على علمانية الدولة (La France est une république laïque)، وهي علمانية لا تضطهد الأديان، فبينما كان الرئيس الفرنسي السابق ميتران ملحدًا فإن الرئيس الحالي ساركوزي مسيحي كاثوليكي. ولو كان هناك بعض القيود على الرموز الدينية كالحجاب فهذه أمور يمكن مناقشتها ومراجعتها داخل المجتمع العلماني الديمقراطي الذي يقبل الحوار.

### إنسانية القيم العلمانية

إن القيم العلمانية من حرية الفكر والعقيدة يتقبلها العقل الذي يؤمن بأن المعرفة نسبية وإنه لا توجد حقيقة مُطلقة وأن زوايا الرؤية تتعدد حول الموضوع الواحد، فيقر هذا العقل بفضيلة الاختلاف

ويتحلى بمأكة النقد الذاتي والمراجعة لكل ما شبَّ عليه من أفكار ويردِّد مقولة الإمام الشافعي «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب».

وقد يصل به النفور من أي قيد على حُرِّية الرأي إلى درجة التشبُّع بمقولة فولتير الخالدة: «قد أخالفك الرأي، لكنني على استعداد أن أضحي بحياتي لكي تعبِّر عن رأيك». والعلماني الحقيقي يرفض التحيز القبلي ويتحلى بروح المواطن العالمي (Cosmopolitan Spirit) الذي يقبِّس إنسانية الإنسان بصرف النظر عن دينه أو لونه أو نوعه أو طبقاته أو حتى وطنه.

وهو أبداً ودوماً يعمل على نُصرة أخيه في الإنسانية. فالفيلسوف الفرنسي الوجودي العظيم ألبير كامو (Albert Camus) دافع دفاعاً مجيداً عن حقِّ الشعب الجزائري في الاستقلال. والكاتب البريطاني برنارد شو هاجم اللورد كرومر والمحكمة المصرية التي حكمت بالجلد والإعدام على الفلاحين المصريين الأبرياء في حادثة دنشواي. والكاتب توماس بين (Thomas Paine) مؤلف كتاب حقوق الإنسان (The rights of man) ساند حقَّ الشعب الأمريكي في التحرر من استعمار بلده إنجلترا. ثم شد الرحال إلى فرنسا ليناضل إلى جوار ثُوَّار الجمهورية الفرنسية لأنه يرى أن مكانه هو حيث تحتاج الحُرِّية إلى كفاح الرجال.

منظومة القيم العلمانيَّة لا يمكن أن تتعارض مع الدين -أي دين- لأنها قيم إنسانية لا يمكن أن تعاديها الأديان التي جاءت لسعادة الإنسان ورفعته. والدين الإسلامي على سبيل المثال يدعو إلى حُرِّية الفكر والعقيدة، ونصوص القرآن الصريحة تؤكد أنه لا إكراه في الدين وأن من شاء فليؤمِّن ومن شاء فليكفر. والذين يقولون إن آية السيف نسخت كل الآيات التي تدعو إلى حُرِّية الاعتقاد يرتكبون جريمة كبرى في حقِّ هذا الدين لأنهم يجعلونه ديناً يعادي أبسط حقوق الإنسان.

نشرت جريدة "الأهرام" مقالاً للدكتور يُدعى محمد شحات الجندي، وهو أستاذ للشريعة وعضو مجمع البحوث الإسلامية، وظل الرجل يصول ويجول ويؤكِّد قدسية حُرِّية العقيدة في الدين الإسلامي، وكانت السعادة تغمر

قلبي وأنا أقول لنفسي إن مصرنا في حاجة إلى علماء من طراز هذا الرجل المستنير، لكنني صدمت بشدَّة حين وجدته ينسف كل ما قال ويختم مقاله بقوله بالحرف الواحد: "إن ردة المسلم خيانة وخطيئة لأنه شدَّ عن الجماعة وشكَّك في الدين الإنساني". وعلى ما يبدو أن الدكتور يؤمِّن -مثل آخرين كالشيخ الشعراوي- بحُرِّية العقيدة قبل الدخول في الإسلام، ولكن إذا اعتنق أي إنسان الدين الإسلامي فهو قد سار في سبِّكة اللي يروح ما يرجعش. لا يوجد ما يسمَّى بحدِّ الرِّدة في القرآن، فالمرتدُّون عقابهم في الآخرة كما ورد في سورة البقرة الآية 217 "وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ". والأحاديث النبوية التي تتناول حد الردة، يرى كثير من العلماء أنها أحاديث آحاد لا يُعتدُّ بها خاصة في مسائل الحدود. ومن البديهي أن التهديد بحدِّ الردة لا يفرز مؤمنين بل منافقين جعلهم القرآن في الدُّرك الأسفل من النار، كما أن حُرِّية العقيدة شرط أساسي لمبدأ الثواب والعقاب الإلهي، والله سبحانه في الآخرة على أفعالنا التي مارسناها بإرادتنا الحرة في الدنيا.

عَلْمَانِيَّةُ الدِّسْتُورِ المِصْرِيِّ

إذا كان الدين الإسلامي يدعو إلى حُرية العقيدة والمادة “46” من الدستور المصري تنصُّ عليها والتعديل الدستوري الأخير على دستور 71 أقرَّ مبدأ المواطنة في مادته الأولى، فيجب تفعيل هذه المواد بقوانين حاسمة قاطعة لا تقبل تأويلًا. فأنا أرى ضرورة إلغاء خانة الديانة من البطاقة وحُرية أي إنسان في اختيار الدين الذي يناسبه والحُرية الكاملة في التحوُّل من دين إلى دين. كما يجب اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدي دستورية القوانين التي سمحت مثلاً لمحكمة النقض في أواخر القرن العشرين أن تحكم بتفريق أستاذة جامعية هي الدكتورة ابتهاج يونس عن زوجها الأستاذ الجامعي الدكتور نصر حامد أبو زيد لأنه مرتدُّ في نظرها (نظر المحكمة لا الزوجة). وأنا أعتقد أن المحكمة الدستورية العليا ستلغي كل القوانين التي تتعارض مع حُرية العقيدة لتناقضها مع الدستور المصري رغم بقاء المادة الثانية فيه.

### العُلمانيَّة والأحزاب الدينية

يسمح النظام العُلمانيّ بقيام أحزاب على أساس ديني، ففي ألمانيا حزب يُسمَّى الحزب المسيحي الديمقراطي، لكنه بالطبع لا يمكن أن يدعو إلى أفكار متحجرة عفا عليها الزمن. فمثلاً لن ينادي بتطبيق حدِّ الرِّدة على تارك الدين المسيحي أو بجواز المسيحي بمسلمة ويجرِّم العكس أو يفرض على الأطفال أن يتبعوا دين آبائهم إذا تحولوا إلى المسيحية (الدين المفترض أن يصنف الأفضل في نظر حزب يسمى مسيحيًا) أو يمنع الطلاق إلا لعدة الزنى (رغم وجود نص إنجيلي، لكنها فضيلة الاجتهاد مع وجود النص لأنه إذا اختلف النقل مع العقل يجب اللجوء إلى الأخير) أو يسنَّ قوانين تفوح منها رائحة العُقْد الذكورية وتحطُّ من شأن المرأة رغم أنه قد يتحجج ويتمكك بنص إنجيلي يدعو النساء أن يخضعن لرجالهن في كل شيء. فإذا تأسس في مصر حزب إسلامي يؤمن بصدق ودون ألعيب ومناورات التَّقِيَّة بهذه القيم العُلمانيَّة الليبرالية سأكون من مؤيديه. القيم العُلمانيَّة -كما أفهمها- يمكن تلخيصها في كلمات الشاعر عبد الرحيم منصور التي تَغْنَى بها الفنان محمد منير “لا يهمني اسمك - لا يهمني عنوانك - لونك - مكانك - ميلادك - يهمني الإنسان ولو ما لوش عنوان”.

### العُلمانيَّة هي الحلّ

هل وُجدت الأديان لشقاء البشر؟ هل يسعد الإله العادل أن يقتل الناس بعضهم بعضًا سعيًا إليه وإلى جنته؟ هل سمح الله بتعدُّد الأديان لكي تظلَّ الحروب مستمرة ومستمرَّة حتى ينتصر أتباع دين بعينه على أتباع الأديان الأخرى أو إلى يوم يبعثون. أيهما أقرب؟ من المؤكَّد أن الإله كان يستطيع أن يجعل البشر جميعًا على مِلَّة واحدة لكنه فضَّل أن يسعى الناس إليه بطرق متعددة ليختار كل إنسان الدين الذي يُشبع وجدانه ويرتاح له ضميره. ولكي يتمَّ هذا الاختيار بكل حُرية يجب الفصل التام بين الدين والسياسة لكي تقف الدولة موقف الحياد من كل الأديان ولا تتخذ لها دينًا رسميًا تعتبره الدين الأوحَد المسموح به أو على الأقل الدين الأفضل الذي قد يسمح بوجود أديان أخرى محدَّدة في مرتبة أقلّ ويمنع المجاهرة علنًا بأديان غيرها باعتبارها غير سماوية ورجسًا من عمل الشيطان.

إن الديانة المسيحية التي تدعو أتباعها إلى محبة أعدائهم ومباركة لاعنيهم والصلاة للذين يسيئون إليهم اضطهدت اليهود والوثنيين حين امتزجت بالسياسة وأصبحت الديانة الرسمية للإمبراطورية



الرومانية بعد أن اعتنقها الإمبراطور قسطنطين. وقد استمرت محاكم التفتيش التي كان يشرف عليها البطاركة في إسبانيا حتى القرن التاسع عشر وقامت بحرق الخارجين على نواميس الكنيسة بضمير صافٍ وبعزيمة وإصرار لا يكلّ ولا يلين. ودولة الخلافة الإسلامية صلبت وقاتلت الحلاج وابن المقفع والسهورودي وارتكبت من المذابح ما ترتجف له القلوب وتتشعرُ منه الأبدان. لن ينعم العالم بالأمن والسلام والحرية في ظل الدول التي تحكمها الأصوليات عن طريق أحزاب دينية فاشية حتى لو تمسحت كذبًا بالحرية وزورًا بالعدالة. وهي أحزاب تتوهم أو تُوهم شعوبها أنها تمتلك الحقيقة المطلقة التي يجب أن تفرضها على مواطنيها أولاً ثم على كل شعوب العالم لتتمكن من الأرض وأي فترة سلام تمثّل هدنة مؤقتة لالتقاط الأنفاس وإعادة الحسابات وترتيب الأوراق قبل معاودة القتال والجهاد المقدّس. ولكن كيف يمكن أن تنجو البشرية من هذا المصير المظلم؟ أعتقد أن الحلّ يكمن في كلمة واحدة هي "العلمانيّة".

يعرّف فيلسوفنا الكبير الدكتور مراد وهبة العلمانيّة بأنها التفكير في النسبي بما هو نسبي لا بما هو مُطلق، وهذا يعني من وجهة نظر الدكتور مراد إصلاح العقل لكي يتحرر من الدوجما والثوابت ومن الوهم أنه يمتلك الحقيقة المطلقة. وأرى أنه حين يتخلص العقل من هذا الوهم سيكون قادرًا على إعمال النقد والتحليل، فلا يقبل أي فكرة أو يرفضها إلا بعد إخضاعها للمنطق. وحيث إنه يؤمن بنسبية الحقيقة فهو لن يسعى لفرض الفكرة التي يعتنقها على الآخرين عنوة لأنه يدرك أنه قد يرفضها هو نفسه مستقبلاً إذا اكتشف فيها مواطن خلل مع تجدد المعرفة اللانهائي. وهذا العقل النقدي هو الذي أخرج الغرب من ظلمات العصور الوسطى وجعل الشعوب الأوروبية تستنشق عبير عصر التنوير والعلم والفن وحرية العقيدة وحقوق الإنسان.

دعا الفيلسوف الإنجليزي فرنسيس بيكون (1561-1626) إلى التمرد على النمط الأرسطي الذي كان يعتمد على القياس لأن المعرفة قوة، ولكي يمتلكها الإنسان يجب أن يطهّر عقله من كل الأفكار التي انحدرت إليه من السلف ليصبح هذا العقل صفحة بيضاء (Table rase) يخط عليها الجديد الذي يصل إليه المنهج العلمي

القائم على الملاحظة والتجريب. ويطالبك الفيلسوف الألماني كانت (1724-1804) بأن تكون جريئاً في استعمال عقلك. ويقول تشارلز داروين (1809-1882): "عادة ما يوّد الجهل شعوراً بالثقة أكثر ممّا تفعله المعرفة والذين لا يعلمون إلا القليل هم الذين يتحدثون بشكل قاطع". ويرى الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل (1872-1970) مشكلة العالم في أن الأغبياء والمتشددين واثقون بأنفسهم أشدّ الثقة بينما الحكماء تملؤهم الشكوك. العلمانيّة والمشايخ

صرح شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب بأن العلمانيّة لا تصلح للدول الإسلامية رغم نجاحها في الغرب. والحقيقة أنا أدّهش أن يصدر تصريح كهذا من رجل عاش في فرنسا وحصل على الدكتوراه من إحدى جامعاتها. فالعلمانيّة الغربية هي التي سمحت للمسلمين بالوجود الفعّال في هذه المجتمعات وجعلت حُرية العقيدة ومبادئ حقوق الإنسان أمراً واقعاً لا مناورةً والأعيب لفظية. يمكن للرجل المسلم أن يتزوج امرأة غربية وتستطيع هي بدورها أن تعتنق الإسلام إن أرادت وتربي أبنائها على تعاليم دينها دون تدخّل من الدولة. نقرأ أن أخت زوجة رئيس وزراء بريطانيا

السابق توني بليز اعتنقت الإسلام ومحكمة أمريكية تحكم بتعويض قدره 5 ملايين دولار لامرأة أمريكية تعرضت لمضايقات معنوية من رئيسها في العمل بعد أن أسلمت وارتدت الحجاب. ونشاهد على "يوتيوب" لقاء قديمًا للشيخ الشعراوي يُفتي فيه بأن العلمانية كفر وأن العلماني الذي يدّعي إيمانه بالله كاذب يقينًا. فما الغرابة في أن يصرح الدكتور أحمد أبو بركة المستشار القانوني لحزب الحرية والعدالة بفجاجة في أحد البرامج التلفزيونية بأن العلمانية تخلف؟ ولو قال إنها كفر لعذرته.

إن المجتمع المصري يدفع ثمن التجريف العقلي الذي تعرّض له بشكل منظمٍ وممنهجٍ عن طريق تعليم حكومي متخلف وإعلام يروج للتفاهات والخرافات والأساطير. ومصر تمرُّ بمنعطفٍ خطيرٍ ومفترق طرقٍ وعرٍ، فيما أن نجتازه إلى المستقبل والحداثة وإما أن نتعثّر ونتسرّم فنجسنا بأجسامنا في الحاضر وبعقولنا في العصور الوسطى. والعلمانية هي الحلُّ لا الديمقراطية التي جاءت بالأمس بهتلر النازي وموسوليني الفاشيستي إلى الحكم، وقد تدفع صناديق الانتخابات في مصر غدًا بالصناديد أعداء المرأة وحقوق الإنسان إلى قصر الرئاسة. ثقافة العلمانية هي الحلُّ والأمل والمستقبل ولو كره المتخلفون الكافرون بسلطان العقل وقيم العدل والحرية والإنسانية.

### المادة الثانية وحقوق الإنسان

أثارت المادة الثانية من دستور 1971 التي عدّلها الرئيس المؤمن محمد أنور السادات عام 1980 جدلاً كبيرًا في الأونة الأخيرة لدرجة أن الشيخ محمد حسان هدّد بأن حذف أي حرف من المادة الثانية سيؤدّي إلى ثورة شعبية لأن المسلمون سيبدلون دماءهم وأرواحهم دفاعًا عنها. تنصُّ المادة الثانية على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وقد استغلّ كثيرون هذه المادة لقمع حرية الرأي والعقيدة وإهدار الدم وتفريق الزوجات عن أزواجهم وحرمان الأطفال من أمهاتهم والتمييز ضدّ المرأة.

### فرج فودة والمادة الثانية

حين اغتال جاهل المفكر العظيم فرج فودة، استدعي القاضي في أثناء محاكمة القاتل الشيخ محمد الغزالي الذي أفتى بأن فرج فودة مرتدّ عن الإسلام وأنه يستحق القتل وأن القاتل مفتنت على السلطة وأنه لا يعرف عقوبة في الإسلام لمن يمارس الافتئات على السلطة. أشعر بغصة في الحلق وانقباض في القلب حين أستعيد هذه الأحداث لأن الشيخ الغزالي عالم مستنير ومشهود له بالاعتدال والسماحة إلا أنه شقّ عن قلب فرج فودة واعتبره ملحدًا وحرّض على قتل الناس للاختلاف في الرأي وشجّع القتل على التعدي على سلطة الدولة، وهي جرائم كان يجب أن تقدّمه للمحاكمة في أي مجتمع ديمقراطي.

إلا أن الدولة تغاضت عن كل هذا وتقاعت عن أداء دورها وما زالت إلى الآن حين تتحني أمام المجرمين والقتلى وترعي جلسات الصلح العرفية وقعدات العرب بحضور شيوخ التطرف في أمور كان يجب أن تضرب بيد من حديد على مرتكبيها مثل قطع أذن مواطن مسيحي وهدم سور كنيسة أو احتلالها ممّا يعطي انطباعًا للمسيحيين بأن دمهم حلال بخاصة أن البعض يتشدق بحديث يقول «لا يؤخذ دم مؤمن بكافر» رغم أن القرآن ينص صراحة في الآية 32 من سورة المائدة

على أن «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا»، والآية لم تحدد ديانة هذه النفس.

نصر حامد أبو زيد والمادة الثانية

ما زلت إلى الآن غير مصدق أن مستشارًا في محكمة النقض في مصر لا في إيران الخميني أو سودان النميري حكم بتفريق أستاذة جامعية هي الدكتورة ابتهاج يونس عن زوجها الأستاذ الجامعي نصر حامد أبو زيد باعتباره مرتدًا عن دين الإسلام. والفاجع والمنقّر في الأمر أن الزوجة كانت تحب زوجها وترغب في مواصلة الحياة معه.

فلو فرضنا جدلاً أن الدكتور نصر حامد أبو زيد مرتد، فما دامت زوجته لا يضايقها هذا الأمر فلا يصح أن يفرض عليها أحد الابتعاد عنه وإدخالها قسرًا في بيت طاعة الدولة المؤمنة، وعمليًا هذه التفرقة مستحيلة إلا إذا كانت المحكمة تبغي أن تصبح الزوجة كافرة أمام الجميع في حالة إصرارها على البقاء مع زوجها، وفي هذه الحالة يمكن لأي جاهل أحمق أن يقتلها وزوجها دون أن يحاسبه أحد لأن الشيخ الغزالي أو أي غزالي آخر حتمًا سيزين الصورة مرة أخرى مؤكدًا أن الافتئات على السلطة لا عقوبة له في الإسلام. والمدهش في الأمر أن القضاة يحكمون على الناس بالارتداد عن الإسلام رغم خلوّ القرآن من أي نص يوصي بقتل المرتد أو تفريقه عن أهله، بينما القانون المصري لا يطبق نصوصًا قرآنية صريحة مثل قطع يد السارق وجلد الزناة.

هل كان يمكن أن تحدث هذه الوقائع المخزية لولا المادة الثانية من الدستور التي أتاحت أيضًا لمستشاري مجلس الدولة أن يعلّقوا تعيين المرأة وسمحت لقضاة أن يحكموا بحرمان أمٍ مسيحية من حضانة أولادها الفصّر وإدخالهم في حضانة الأب الذي أسلم بحجة أن الأولاد يجب أن يربيهما صاحب الدين الأفضل، رغم أن القانون لم ينصّ على ديانة معينة للأم الحاضنة كما أنه لا يصح أن يقرّر إنسان لإنسان الدين الأفضل بالنسبة إليه حتى لو كان الأب لابنه، فالأطفال ليسوا ملكًا لأبائهم وأمهاتهم بل هم ملك للحياة ومن حقهم حين يكبرون أن يختاروا العقيدة التي يرتاحون لها حتى لو كانت مغايرة لدين الأب والأم معًا.

تُرى ما موقف المادة الثانية في شكلها الحاليّ من الشيعة والقرآنيين والبهائيين؟ وماذا يمكن أن يحدث إذا انقضت الإخوان أو السلفيون على السلطة؟

أرى أن الدولة (أيّ دولة) يجب -ولا يُعقل- أن لا يكون لها دين، لأنها كيان اعتباري، فالدولة لا تذهب إلى الجامع ولا تصوم رمضان. وأعتبر المادة الثانية من مخطّات العصور الوسطى حين كانت الإمبراطوريات تقوم على أساس ديني، وهي الأجواء التي ظهرت فيها مصطلحات دار الإسلام ودار الحرب المرتبطة بمفاهيم أهل الذمة والجزية ولا ولاية لغير مسلم على المسلم وغيرها من الأفكار العنصرية، كما أنها تجعل مواطنة غير المسلمين السنّة منقوصة مهما ردّد المناورون عبارات إنشائية مثل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، وإندونيسيا أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد السكان لا يوجد في دستورها ما ينصّ على ديانة محددة للدولة، وبالطبع لم يؤدّ هذا ولن يؤدّي إلى إنهاء الإسلام فيها.

ورغم كل ما سبق قد لا يكون ملائمًا في الوقت الحالي إلغاء المادة الثانية لأن العواطف الدينية البدائية الجياشة لدى قطاعات كبيرة من المصريين ستعتبر أن هذا ترئص بالإسلام والمسلمين، وأقترح العودة إلى دستور 1923 في مادته «12» التي نصّت على أن حُرّية الاعتقاد مطلقة،

بينما نصت المادة «149» على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، أو تعديل المادة الثانية من دستور 1971 لتصبح «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية ونصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مصادر التشريع». والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجرم التمييز ضد المرأة كما أنه يؤكد أن حرية العقيدة مطلقة في المادة «18» التي تنص على أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرًا أو مع الجماعة. ولن يستطيع أحد أن يعترض على هذا الإعلان باعتباره لا يتفق مع قيمنا وتقاليدنا أو أننا لا نحتاج إليه لأن حقوق الإنسان راسخة في الشريعة الإسلامية منذ 14 قرنًا لأن مصر وقّعت عليه عام 1948. واليهودية والمسيحية والإسلام جاءت ولم تستطع القضاء على عبودية الإنسان لأخيه الإنسان، ورغم أن الإسلام حَبَّب العتق فإنه لم يحرّم صراحة ملكَ اليمين، بل إن الخليفة الزاهد علي بن أبي طالب مات وتحتته 19 جارية.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو منبع الفكر الليبرالي الذي يقدر حرية الإنسان والذي من دونه تصبح الديمقراطية ديكتاتورية الغالبية القامعة للأقلية. وديمقراطية أثينا لم تمنع تملك العبيد واحتقار المرأة، بل إن أرسطو كان يرى أن المرأة ناقصة عقل وأنها يجب أن تخضع للرجل. وأعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة فوق دستورية يجب أن يهتدي بها واضعو الدستور الذي يجب أن تتولى النخبة المثقفة إعداد مواده لا أعضاء مجلس الشعب الذين يمكن أن يكون بينهم الأمي والجاهل والمتعصب والمتطرف ومن يملك المال ولا يملك الرؤية.

وأنا لا أتخيل أن يصدر دستور لا يشارك في صياغته أحمد عبد المعطي حجازي وصلاح عيسى وجابر عصفور والسيد ياسين ومراد وهبة ووسيم السيسى وتهاني الجبالي وفاطمة ناعوت وطارق حجي وخالد منتصر، ليكون دستورًا يليق بمستقبل مصر ومعبرًا عن رُوحها الحرة المتسامحة المثقفة الوثابة المتألقة.

## 2 معارك علمانية

### هوامش على دفتر دولة الخلافة الإسلامية

يصيبني الغيظ ويستبدُّ بي الحنق دائماً كلما يشنُّ أحد دعاة الدولة الدينية هجوماً كاسحاً على الرافضين لإعادة بعث هذه الدولة من الماضي السحيق معتبراً إياهم كافرين أو ضالين يحتاجون من يعرفهم بما يجهلون من عظمة وفضائل دولة الخلافة الإسلامية. فهل حقاً من يهاجم هذه الدولة كافر أو ضال؟ إن دولة الخلافة تعجُّ بمعاصي، بل بجرائم يندى لها جبين المؤمنين الأتقياء الأتقياء ارتكبها خلفاء اعتبروا أنفسهم مبعوثي العناية الإلهية على الأرض. خلفاء أهملوا أحوال الرعية وتفردوا لجمع الأموال والانغماس في الملذات، بل إن بعضهم كان يجاهر بكفره علناً.

تحكي لنا كتب التاريخ أن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان انتشى بعد قتل الحسين وقال مقولته الشهيرة «لعب بنو هاشم بالملك فلا وحي جاء ولا خبر نزل». وقد أرسل يزيد جيشاً بقيادة مسلم بن عقبة للإغارة على المدينة حين خلع أهلها بيعته فاستباحها وقتل فيها 4500 نفس وفض بكاره ألف فتاة وطلب من أهلها أن يبايعوا يزيد على أنهم عبيد له. (الكامل لابن الأثير ج 5 ص 310-314). وهاهو عبد الملك بن مروان أبرز خلفاء بني أمية بعد معاوية بن أبي سفيان يخطب من على منبر الرسول في المدينة قائلاً: والله لا يأمر في أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه (تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 219). ويحكي نفس المصدر أن عبد الملك بن مروان أطبق المصحف في حجره متمماً أن هذا آخر عهده به.

وقد أوصى عبد الملك بن مروان ابنه وولي عهده الوليد وهو يحتضر بقتل المخالفين والمعارضين له ولحكمه قائلاً: ادع الناس إذا متُّ إلى البيعة، فمن مال برأسه هكذا فقل بسيفك هكذا. ونصحه أن يبقي الحجاج بن يوسف الثقفي وزيراً له وهو القائد العسكري الذي لم يتورع عن ضرب الكعبة بالمنجنيق في أثناء قتاله لعبد الله بن الزبير. ونقرأ أيضاً أن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان كان عاشقاً للخمر واللواط وكان يتسلَّى برشق المصحف بالسهم. وإنه أنكر نبوءة محمد شعراً فقال: «تلاعب بالخلافة هاشمي.. بلا وحي أتاه ولا كتاب.. فقل لله يمنعي طعامي.. وقل لله يمنعي شرابي» (مروج الذهب للسعودي ج 3 ص 228-229).

تؤكد المصادر التاريخية الموثقة أن الدولة الأموية التي استمرت قرابة 90 عاماً لم تعرف حاكماً عادلاً سوى عمر بن العزيز الذي تولّى الخلافة لعامين ونصف. والدولة العباسية التي استهلَّ أبو العباس السفاح أول خلفائها ولايته بإخراج جثث بني أمية من قبورهم وحرقها لم تقدم نموذجاً عادلاً سوى عام واحد حين تولّى الخليفة المهدي، وقد ذكر هذه الحقيقة الدكتور فرج فودة في كتابه «الحقيقة الغائبة»، وهو أحد المصادر التي استعنت بها لكتابة هذا المقال.

وأرى أن الملك العضوض في تاريخ الدولة الإسلامية لم يبدأ بقيام الدولة الأموية، ولكن عثمان بن عفان هو المؤسس الأول لهذا الملك في التاريخ الإسلامي. اعتبر بن عفان نفسه خليفة الله وليس رسول الله وظله على الأرض، فحين طلب منه معارضوه ترك منصبه رد عليهم بأنه لا ينزع ثوباً ألبسه الله إياه. وقد اشتدَّت الثورة الشعبية ضدَّ عثمان لأنه ترك الحبل على الغارب لأقاربه وصحبه لينهبوا من بيت مال المسلمين. فعلى سبيل المثال أعطى أخاه في الرضاعة عبد الله بن أبي سرح جميع ما أفاء الله عليه من فتح أفريقية دون أن يشاركه فيها أحد من المسلمين كما عينه والياً على

مصر وهو الذي كان ارتد عن الإسلام وأمر النبي بقتله ولو تعلّق بأستار الكعبة ولكن شفاعته عثمان له جعلت قلب الرسول يلين فعفا عنه. ولا أريد أن أستفيض في تفاصيل كثيرة مثيرة للشجون عن شخصيات لعنها الرسول إلا أن عثمان منحهم المناصب والdraهم الوفيرة بغير حقّ. وكان من الطبيعي والحال كذلك أن تنور الرعية على ذي النورين وأحد المبشرين بالجنة. خطف أحدهم السيف من يده وكسره وناداه البعض بنعتل لإهانتته ونعتل هذا كان مسيحياً من أهل المدينة وحرّضت عائشة على قتله بقولها «اقتلوا نعتلاً ولعن الله نعتلاً»، وقتل عثمان بعد أن حاصره صحابة وتابعون منهم محمد بن أبي بكر الصديق في داره ويرفض المسلمون الصلاة عليه ويدفن في مقابر اليهود.

وفي كتاب الإسلام وأصول الحكم أوضح الشيخ الجليل علي عبد الرازق أن القرآن والسنة لم يحدّداً نظاماً بعينه للحكم ويؤكد أن نظام الخلافة كان ضاراً بالإسلام ومصدراً للشُرور والفساد. ويتفق مع علي عبد الرازق الشيخ المستنير أسامة القوصي الذي اعتبره من أعظم المشايخ في وقتنا الحالي. فهو يرى أن فصل الدين عن السياسة ليس عزلاً للدين، بل هو إجلال وتوقير له لأن السياسة هي التي جعلت الصحابة والمبشرين بالجنة يقاتلون بعضهم بعضاً. فيا أيها الداعون إلى استنساخ الماضي غير المجيد والمضللون للناس ارفعوا أيديكم عنّا وكفّوا عن إنكار ما هو معلوم من التاريخ بالضرورة فنحن لا نريد أن نستبدل بمبارك من هم أشد منه قمعاً ورجعيةً وطغياناً.

### مبادئ الشريعة الإسلامية

تتفق غالبية القوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية على حتمية بقاء المادة الثانية من دستور 1971 التي عدلت سنة 1980 في دستور مصر القادم. تنص المادة الثانية على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. ومن المفترض أن الناس لا تتفق على شيء إلا إذا كان له تعريف واضح لا يحتمل اللبس أو التأويل. فهل مبادئ الشريعة الإسلامية عبارة محدّدة المعنى والمغزى أم أنها حمّالة أوجه وقابلة لتعريفات وتفسيرات قد يناقض بعضها بعضاً؟

يقول الدكتور محمد البرادعي إن مبادئ الشريعة الإسلامية هي العدالة والحُرّية والمساواة، وهي المبادئ التي نجدّها في كل ديانة وكل فلسفة إنسانية. وهي رؤية تمثّل قمة الرقي الإنساني والصفاء الروحي والتصوف الذي يذكرني بالمتصوّف الجميل محيي الدين بن عربي في قوله: «لقد صار قلبي قابلاً كل صورة فمرعى لغزلان ودير لرهبان وبيت لأوثان وكعبة طائف وألواح توراة ومصحف قرآن أدين بدين الحب أني توجهت ركائبه فالحب ديني وإيماني». ولو اتفق الجميع على هذه الرؤية النبيلة التي تتسع للبشر جميعاً لكنت على استعداد أن أضحي بحياتي وبأبي وأمي في سبيل بقاء المادة الثانية بل وحتمية أن تكون المادة الأولى في الدستور، ولكن رجلاً مثل الداعية السلفي أبو إسحاق الحويني يعتبر إقامة أسواق النخاسة وشراء الجوّاري وملكات اليمين من الأمور المتفق عليها بين علماء الإسلام، ويقول ضارباً عرض الحائط بكل كفاح ونضال البشر للتحرر من العبودية: «يعني لما أكون عايز ملك يمين أروح السوق واختار المرأة التي تعجبني وأشتريها وتبقى مثل الزوجة دون عقد ولا ولي». يجعل مولانا المبجلّ أحط ما في النفس البشرية من غرائز من مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد أقرت المحكمة الدستورية العليا في تاريخ 19 / 12 / 2004 أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي الأحكام قطعية الثبوت والدلالة لكنها لم تحدّد بالضبط ما هذه الأحكام. النقاب ورجم الزناة وجلد شارب الخمر وقطع يد السارق والضرب فوق الأعناق وحد الردة من الثوابت في نظر الكثيرين. وغير المسلمين ليس لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين بشكل مبدئي ومطلق، فهناك من يرى أنه طبقاً لمبادئ الشريعة الغراء لا يجوز ولاية غير المسلم على المسلم وأن غير المسلمين يجب عليهم دفع الجزية عن يد وهم صاغرون. ضرب الزوج لزوجته الناشز تنصّ عليه المادة 60 من قانون العقوبات لأن تأديب الزوجة حقّ نصّت عليه الشريعة الإسلامية. ونسمع أن الإسلاميين يريدون إلغاء القانون الذي يجرم الختان لأن الختان من السنة النبوية، وقد رفضت قضاة مجلس الدولة من قبل تعيين المرأة قاضية. فهل عدم جواز تولّي المرأة منصب القاضية أو رئيسة الجمهورية من ثوابت الدين الإسلامي؟ وهل لا يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة وهل المرأة ناقصة عقل ويجب عليها طاعة الزوج لأنه قوام عليها بما ينفق رغم أن الإسلام عرف امرأة كخديجة كانت قوامة بما تنفق. وعرفت الجزيرة العربية نساء قائدات ومحاربات مثل هند التي قتلت حمزة أسد الله ورسوله في أحد وأكلت كبده، وسجاح التي قادت إحدى القبائل التي ارتدت عن الإسلام، وهن أمثلة لنساء لا يحتجن حماية ورعاية الرجال.

أرى حتمية أن يتم تحديد مبادئ الشريعة الإسلامية إذا بقيت هذه المادة في الدستور القادم حتى لا نترك الباب موارباً لمن يريد استخدامها لقمع الحريات وواد حقوق الإنسان. ومن الممكن أن تنصّ هذه المادة على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بما لا يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة والمعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية. فهذه الاتفاقيات لا تتضمن نصوصاً حمّالة أوجه أو تنسخ بعضها بعضاً. إن الشيطان يكمن في التفاصيل، فلا تتركوا شياطين الإنس والجن تعبت بدستور مصر القادم فتعود بنا مئات السنين إلى الوراء.

### قراءة في كتاب الإخوان المسلمين

الحرية والعدالة، كلمتان تغردان في قلوب الشعراء المتوهّجة بالحب والعشق، والمؤمنة أن الحب ابن الحرية، وأنه دون حرية لا يوجد حب صادق ولا يولد شعر عميق أصيل يرقّي الوجدان ويسمو بالحسّ ويصفو بالنفس ويهيئ الروح لمعانقة السماء. الحرية والعدالة حلماً الفلاسفة منذ بدأ قلق التساؤل وحيرة إيجاد الأجوبة الشافية الهادية وشرع الإنسان في البحث عن معنى لوجوده واغترابه في عالم مضطرب ظالم موازينه مختلة ومقاييسه معنّلة ويسوده الألم والقهر والفقر وتعزّز فيه لحظات السعادة والطمأنينة.

اختار الحزب الذي يُطلق عليه الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين اسم الحرية والعدالة ليُلج عالم السياسة ويخوض أول انتخابات برلمانية بعد ثورة 25 يناير ويحظى بالنصيب والنسبة الأكبر من مقاعد مجلس الشعب. وفي محاولة مئي لاستشراف المستقبل عكفت على القراءة في تاريخ جماعة الإخوان

المسلمين لكي أتبيّن مفهوم الحرية والعدالة لدى الحزب الذي قد يقود سفينة الوطن خلال السنوات المقبلة.

## الإخوان والإرهاب

نُفِّدَت جماعة الإخوان المسلمين عبر تاريخها عديدًا من عمليات الاغتيال، وهذا ليس غريبًا بالنسبة إلى جماعة إقصائية تعتقد أنها تحتكر الحقيقة المطلقة، فقد وقف مؤسسها حسن البنا يومًا قائلاً: نحن الإسلام أيها الناس، فمن فهمه على وجهه الصحيح فقد عرفنا. والجماعة تتبني الشعار الشهير «الإسلام دين ودولة مصحف وسيف»، وإن كان قسم البيعة الذي يرده المنضم إلى الجهاز السري المكلف بالاغتيالات يتم بوضع اليد على مسدس بجانب المصحف لا على سيف. فربما كان السيف رمزًا للأصالة والمسدس دليلًا على المعاصرة.

اغتيال اثنان من شباب الإخوان القاضي أحمد الخازندار حكمدار القاهرة الذي أصدر أحكامًا ضد أعضاء بالجماعة عام 1948. ورغم أن إخوانًا كثيرين يبرّئون حسن البنا من دم الخازندار ويلصقونها بعبد الرحمن السندي رئيس النظام السري، إلا أن السندي ذكر أن البنا عبّر له عن أمنياته بالخلّاص من الخازندار واعتبر السندي أمنية البنا أمرًا يجب تنفيذه. وقد علّق الدكتور محمود عساف المستشار لمجلس إدارة النظام الخاص في جماعة الإخوان المسلمين إبان هذه الواقعة في كتابه «مع الإمام الشهيد حسن البنا» بقوله إن البنا عاتب السندي لأنه نفّذ هذه الجريمة دون إذن منه ممّا يعني أن مبدأ القتل نفسه راسخ في عقيدة البنا لكنه يرفض التنفيذ إلا بعد صدور أمر صريح منه لا مجرد تلميح. وبعد اغتيال الخازندار حلّ محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء الجماعة فتمّ اغتياله أيضًا. ولقد أنكر البنا كالعادة وقتها صلته بالجريمة وقال إن القتل ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين. لكن الأستاذ عبد الرحيم علي يذكر في كتابه «الإخوان المسلمون (قراءة في الملفات السرية)» في صفحة 196 أن سيد فايز المخطّط الرئيسي للجريمة هو التلميذ النجيب للبنا وأنه ما كان له أن يتخذ قرارًا دون علم البنا الذي رفع خطابًا إلى الملك فاروق يستعديه على النقراشي. ولو فرضنا جدلاً أن البنا لم يكن على علم بالجريمة فهذا لا يُعفيه من المسؤولية الأدبية بحكم كونه مرشدًا لجماعة قائمة على التراتب الأبوي والسمع والطاعة للرأس الكبير. وأستطيع أن أقول وأنا مرتاح الضمير إن الجماعات الإرهابية التي روّعت الأمنين في السنوات الأخيرة خرجت من عباءة الإخوان المسلمين، بل إن الدكتور عبد الله عزام عضو التنظيم الدولي لجماعة الإخوان هو الأب الروحي لتنظيم القاعدة، والإرهابي أيمن الظواهري والسفاح أبو مصعب الزرقاوي الزعيم السابق لـ«القاعدة» في العراق يعترفان بتأثرهما بسيد قطب، كما أن صالح سرية قائد مجموعة الفنية العسكرية التي حاولت قلب نظام الحكم في مصر عام 1974 يُشيد بقطب وبفضل كتابه «في ظلال القرآن» في تشكيل فكره.

## الإخوان والمرأة

أعلن حزب الحرية والعدالة أنه لا يقبل أن تكون المرأة رئيسة للجمهورية، ورغم أن هذا منطوق لا يقبله العصر أو العقل أو الضمير الحر ويهدم ادّعاء هذا الحزب أنه مدني، فإنه يعني أنهم يوافقون على تولّي المرأة كل المناصب باستثناء كرسي الحكم. فما رأي إخوان اليوم في ما قاله حسن البنا في رسالة إلى المرأة المسلمة يدعوها فيها إلى أن تقرّ في دارها لأن البيت هو المملكة الحقيقية للمرأة والدور الأسري هو وظيفتها المنشودة وما خلا ذلك يجعل الأمر محفوفًا بالمخاطر الأخلاقية. فالاختلاط يجب منعه وخلوة أي رجل بامرأة لا تحلّ له جريمة. ويرى حسن البنا أن



المجتمع الإسلامي يجب أن يكون مجتمعًا انفراديًا لا مشتركًا. ويحذر سيد قطب المسلمين من فتنة هذا المخلوق المرعب المخيف المسمّى المرأة قائلًا في الجزء الثاني من كتابه «في ظلال القرآن» إن الأنظمة العلمانيّة العميلة للغرب الاستعماري في البلاد العربية والإسلامية بدءًا من مصطفى كمال أتاتورك تنفّذ توصيات وتعليمات المؤتمرات التبشيرية وتسير على حُطى بروتوكولات حكماء صهيون، والعنصر الأول والأهم في المؤامرة يتمثل في تدمير وإزاحة القيم والأخلاق الإسلامية عن طريق إخراج المرأة إلى الشارع وجعلها فتنة للمجتمع وسببًا لتيسير وسائل الانحلال. لهذا فالمرأة المصرية ينتظرها مصير مشابه لنظيرتها في السعودية أو أفغانستان طالبان في ظل حكم عناتر الإخوان.

### الإخوان وغير المسلمين

يرى الشيخ محمد عبد الله الخطيب مفتي جماعة الإخوان المسلمين حسبما جاء في العدد 56 من مجلة الدعوة أنه لا يجوز بناء كنائس في البلاد التي احتلها المسلمون عنوة، أما البلاد التي فتحت أبوابها مرحبة قائلة لهم ادخلوها بسلام آمنين لأن رجالها عبيدٌ من غلب فيمكن الإبقاء على ما وُجد بها من كنائس ومنع بناء كنائس جديدة أو إعادة ما هُدم منها. إذا كان هذا هو الحال مع من هم أقرب الناس مَوَدَّةً للذين آمنوا بالإسلام فلنا أن نتخيل الموقف مع اليهود أو البهائيين مثلاً. ويضيف مفتي الجماعة أنه يجب تطبيق الحدود على قاطني الدول الإسلامية من غير المسلمين. وبعد هذه الآراء تبدو دعوة سيد قطب المسلمين إلى عدم اتخاذ أهل الكتاب أولياء مُضحكةً ولا محلًا لها من الإعراب لأن غير المسلمين لن يكون لهم مكان في الدول المُسمّاة بديار الإسلام. يقول الأستاذ عبد الرحيم علي في كتابه «الإخوان المسلمون (قراءة في الملفات السرية)» الذي كان مرجعًا رئيسيًا لي لكتابة هذا المقال إن العداء الكامل والشامل لكل ما هو غير إسلامي واجب مقدّس على كل مسلم في عرف الآباء المؤسسين لهذه الجماعة.

### الحلّ هو الحلّ

تُرى ماذا يمكن أن ننتظر من الحزب الذي يدّعي رغبته في تحقيق الحُرية والعدالة وهو ذراع لجماعة لها ميراث وتراث في التعصّب والتحرُّر وسحق كرامة الإنسان، بل إزهاق روحه. هل يمكن أن نأمل خيرًا من حكومة قادمة نسمع أن نائب المرشد خيرت الشاطر قد يرأسها؟ كيف سيتشكل وعي الأجيال القادمة إذا حمل حقيبة التعليم أيُّ من هؤلاء الجهابذة؟ إننا لا نتوقع أن تنعم مصر بدستور مدني يحترم قيم المواطنة والديمقراطية إذا كان هؤلاء اليد العليا في صياغته. إن مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نظرهم ليست سوى دعوة لإباحة الدعارة والجنس المثلي ممّا يجعلهم يتحسسون مسدّسهم بيد ومصحفهم باليد الأخرى إذا جاء ذكّر أي من هذه الحقوق أمامهم. واتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة لا يفهمونها سوى أنها دعوة لهدم القيم الإسلامية الأصيلة وصور النساء في أفلام البورنو تتراقص أمام أعينهم إذا تحدّث

رجل أو تحدّثت امرأة عن حُرية المرأة أمامهم فيتحسسون غددهم الذكورية ثم يغتسلون ويستغفرون ربهم. وأرى أنه على المجلس العسكري أن يُسكّت الأصوات التي تتهمه بعقد صفقة مع هؤلاء ويحل الأحزاب الدينية وأولها حزب الحُرية والعدالة، لأن هذه الأحزاب تأسست

بالمخالفة مع الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس نفسه ونص في مادته الرابعة على أنه لا يجوز قيام أحزاب على أساس ديني وحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرّياً أو ذا طابع عسكري. وحزب الحرية والعدالة حزب ديني حتى لو وجد ضالته في رجل يُدعى رفيق صموئيل حبيب يعينه في منصب نائب رئيس الحزب ليُدعى كذباً وزوراً وبهتاناً أنه حزب مدني. كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر وجود التنظيم السري لجماعة الإخوان ودوره في الاغتيالات حتى لو ظهر البنا بعد كل جريمة يعلن وبراءة الأطفال في عينيه أن القتل ليسوا إخواناً ولا مسلمين. وإذا تفاعس المجلس العسكري عن حل هذه الأحزاب فعلى المحامين الشرفاء أن يرفعوا قضية لحدّ هذا البرلمان الثيوقراطي أو برلمان قندهار كما يسميه شباب «فيسبوك» حتى لا نسلم مصر لمن قالوا عليها «طرز» ويريدون أن يحكموها بقيم من عاشوا وماتوا في قرون غابرة وبأفكار تخاصم الحرية والعدالة والإنسانية. فلن تذهب دماء الشباب النبلاء سدى ولن تنحني الأشجار ولن تقتلع زهورنا الندية عاصفة الصحراء وستبقى ضحكة مصر تغني في كل شارع وممر وسيظل صوت الحرية في بلادي ينادي ما دامت دماء الكرامة والحرية تجري في شرايين بشر أحرار على استعداد للتضحية بكل غالٍ ونفيس في سبيل وطنهم لانهم يؤمنون بمقولة الكاتب المناضل المتوهج يوسف إدريس إن الحياة ليست نزهة أو وليمة بل معركة كبرى من لا يحاربها ميت وإن لم تنزل تحمله الأقدام.

### الإخوان والنظام

رؤج نظام مبارك في الداخل والخارج لمقولة مفادها أنه خط الدفاع الأخير ضدّ سطوة وسيطرة وهيمنة وجبروت الإخوان المسلمين وأنهم البديل الجاهز للوثوب إلى قمة السلطة في حالة غياب مبارك وحزبه عن الساحة السياسية. والحقيقة أن مبارك سار على خط سلفه السادات بالكربون لا بأستيكة في طريقة تعامله مع الإخوان المسلمين، فهو وإن قمعهم سياسياً وأغلق الأبواب والمنافذ وكل المداخل المؤدية إلى الحكم أمامهم واعتقلهم إن تعدّوا الحدود، فقد أطلق لهم العنان ومطلق الحرية في السيطرة على عقول الناس في الشارع، بل إنه وضع العراقيل أمام التيارات الفكرية والحزبية الأخرى وحال بينها وبين الوصول إلى الجماهير فأصبح الشارع للإخوان والسلطان لمبارك وآله وصحبه.

ادّعى النظام أن جماعة الإخوان محظورة رغم وجود مقارّ لها ومرشد عامّ يتحدث علناً باسمها، وما أبشع ما تحدّث به مرشدون كثيرون! فالأستاذ مصطفى مشهور أعلن أن المسيحيين يجب أن يدفعوا الجزية ويُمنعوا من الالتحاق بالجيش، وهي مقولة عنصرية تعرّض من ينقوه بها في أي مجتمع ديمقراطي للعقوبة. والأستاذ مهدي عاكف يجاهر بأنه يقبل أن يحكم مصر مسلم ما ليزي (هل خجل أن يقول صراحةً مسلم فُرشيّ)، ولكن يرفض أن يرأسها مصري غير مسلم، ويضيف: «طرز ف مصر»، فيضرب بقيم المواطنة عُرض الحائط ويرتدّ عن مصريته ولا يحاسبه أحد رغم أن الانتماء إلى الوطن في الدولة الحديثة مُطلق بينما الانتماء إلى الدين نسبي. فهل ردّد المرشدون الراشدون أقوالهم غير الرشيدة آمنين مطمئنين لأنه ليس على المحظور حرج؟

### النظام والتعليم والإعلام

أظن -وليس كل ظنٍ إثمًا- أن نظام مبارك لم يهتم إلا بمصلحته ولم يفكر إلا في كيفية الالتصاق الأبدى بكرسي العرش. فلو كان يعنيه أحوال البلاد والعباد ولو أراد حقًا درء خطر الإخوان والأصوليين لركّز على إصلاح أوضاع التعليم الحكومي، وكان بإمكانه أن يحدث به ثورة تنقل مصر إلى مصافّ الدول المتقدمة بخاصة أنه أتيح له 30 عامًا، وهي فترة كافية جدًا لتربية أجيال مثقفة متسامحة تمتلك عقلاً ناقدًا للموروث ومنتفحة المسام لكل التيارات الفكرية وقادرة على فرز الغثّ من السمين، ولم يكن هذا يحتاج إلى ميزانية ضخمة. لكن النظام وقف يتفرج وربما يشجّع على انهيار التعليم الذي ينتج مواطنًا جاهلاً يردّ الهراء الذي تشربه كالبيغاء وسهل الانقياد مهيبًا للمهتاف لقامعه بطول العمر والبقاء وفدائه بالروح والدم.

لم يحرك النظام ساكنًا والإخوان يسيطرون على كليات التربية والمدرسون يفرضون الحجاب على بنات لم يبلغن المحيض ويمنعون تحية العلم والمناهج الدراسية تعجّ بما يؤجج الفتنة الطائفية ويروي بذور التطرّف والتعصّب في نفوس البراعم الصغيرة. كما صال وجال المتطرفون في وسائل الإعلام الحكومية المقروءة والمرئية يروجون للدجل والشعوذة والخرافات التي استوطنت عقول الناس وأصبحوا يتنفسونها مع الهواء الذي يدخل صدورهم بينما غاب المفكّرون والمثقفون الليبراليون عن وسائل الإعلام المرئية بالذات التي تلعب دورًا جوهريًا في توعية شعب به نسبة أمية مرتفعة. فكم مرة في عهد النظام السابق رأينا أحمد عبد المعطي حجازي أو جابر عصفور أو طارق حجي أو خالد منتصر أو وسيم السيسي أو مراد وهبة أو أيًا من الراحلين العظام فرج فودة أو زكي نجيب محمود أو فؤاد زكريا في التلفاز الحكومي؟

### النظام ارتدى العمة

دأب النظام السابق على طلب الفتوي من المشايخ في أمور علمية لا صلة لعلماء الدين بها وأحيانًا هزلية. ومن

أشهر الفتاوى العلمية قانون زراعة الأعضاء من المتوفّين حديثًا التي أفتى بعدم جوازها الشيخان الراحلان الشعراوي وجاد الحقّ على جاد الحقّ، وما زال هذا القانون الحيوي الذي يحتاج إليه الملايين من المصريين لم يُقرّ بعد.

وكثيرًا ما نافس رجال النظام السابق الأصوليين في الغوغائية، وقد تجلّى هذا مثلًا حين هاجم الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المنحلّ الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة السابق لمجرّد أنه أعلن رفضه لحجاب المرأة. والنظام السابق أبقى خانة الديانة في البطاقة ليظلّ الدين يافطة وبادجًا يعلّقه المواطن على صدره أينما ذهب، ولم يجرؤ أحد على الاقتراب من المادة الثانية من الدستور بالتعديل لا بالإلغاء، رغم آراء مستنيرة كثيرة طُرحت في هذا الصدد. أيضًا لم يفعل النظام مادة المواطنة في الدستور ويصدر قوانين تجرّم التمييز بين المواطنين على أساس النوع أو اللون أو الطبقة أو المعتقد، فيقرّر مستشارو مجلس الدولة تعليق تعيين المرأة ولا يراجعهم أحد. كما أن النظام جبن أن يجرّم النقاب رغم الجرائم التي ارتكبت من تحت الخيمة السوداء.

ولكل ما سبق أرى أنه لو حكم الإخوان أو السلفيون مصر مستقبلًا فلن تكون الثورة التي أزاحت نظام مبارك هي السبب بل سيكون مبارك هو المسئول الرئيسي والغائب الحاضر في هذه الكارثة وأيضًا المجلس الأعلى للقوات المسلحة إن لم يفهم عن حدّهم. وقد صدق شاعرنا الكبير أحمد عبد

المعطي حجازي حين قال إن الأصوليين كانوا يحكمون مصر من خلف الكواليس في عهد مبارك. وبالطبع ستكون الكارثة أفظع وأشنع إن حكموا من فوق خشبة المسرح. فأنا لا أتصور مصير مصر إن تصدّر الصورة الشيخ محمد حسّان رجل البرّ والتقوي والإحسان وحامي حمى الوحدة الوطنية من الإسكندرية إلى أسوان، وأعتقد أنه وقتها لن ينفع البكاء على اللبن المسكوب والعقل المسلوب.

وأختم كلامي بالسؤال الذي ألقاه العظيم فرج فودة في وجوه دعاة الدولة الدينية: «أعطونا نموذجًا لدولة دينية متقدمة في وقتنا الحاضر وأفحمونا». وللذين سيعودون بنا إلى الماضي المجيد مطالبين باستنساخه أطالبهم بالقراءة المتأنية لكتب التاريخ المليئة بالقصاص عن الخلفاء عاشقي الغلمان ومدمني الشراب والذين يهدّدون من فوق منبر الرسول بالمدينة بضرب عنق من يأمرهم بطاعة الله، ونحن لن نقبل أن يحكمنا نماذج من هؤلاء لأننا لم نعد رعية بل مواطنون أحرار في مجتمع حديث قد تصيب فينا امرأة ويخطئ الحاكم الذي لو وجدنا فيه اعوجاجًا لقومناه بالديمقراطية فإن فشلنا في تقويمه خلعناه.

## الأزهر والدستور

التفت نفر غفير من كبار المثقفين المصريين حول وثيقة الأزهر للحريات وحقوق الإنسان التي صدرت في يناير 2012 واعتبروها طوقًا للنجاة من مطرقة الإخوان وسندان السلفيين الذين يريدون تصدير النموذج الإسلامي السعودي الوهابي إلى مصر وتأسيس ميليشيات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد والعصا، وهذا أضعف الإيمان. فهل يجب أن تكون هذه الوثيقة مُلزِمة لوضعي دستور مصر القادم المتعثر الولادة؟

حين أدقّق النظر في بعض بنود الوثيقة أجد تناقضًا ذكّرني بعبارة للأستاذ رضا هلال «جماعة بن لادن وجماعة بن لكن». وجماعة «بن لكن» هم المثقفون الذين رفضوا إرهاب بن لادن لكن اعتقدوا أن السياسة الأمريكية هي السبب في ما حدث للولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2011. جاء في الوثيقة عن حُرّية العقيدة أنه لكل فرد أن يعتقد من الأفكار ما يشاء دون أن يمسّ حقّ المجتمع في الحفاظ على العقائد السماوية. والحفاظ على العقائد السماوية -من وجهة نظر الدين الإسلامي- يعني الحَجْر على البهائيين وربما الشيعة، ولا نفهم هل يحقّ للذي وُلد في أسرة مسلمة أن يرتدّ عن دين آبائه إن أراد أم لا. وتصنيف الأديان إلى سماوي وغير سماوي ليس وصاية على حُرّية العقيدة فحسب ولكن يمكن أن يقيم المسلمين خارج ديارهم الطاهرة إن طبقت عليهم نفس هذه المعايير. فالدين المسيحي لا يعترف بأن الإسلام دين سماوي واليهودية لا تعترف بالمسيح أو محمد. وهذا قد يدفع المسلمين إلى إخفاء إسلامهم في قلوبهم المطمئنّة بالإيمان.

لكي تنعم مصرنا بحُرّية حقيقية للعقيدة متحررة من تحفظات جماعة «بن لكن» فعلينا أن نلوذ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينصّ في مادته الثامنة عشرة على: «لكل شخص الحقّ في حُرّية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحقّ حُرّية تغيير ديانته أو عقيدته وحُرّية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرًّا أو مع الجماعة».

وفي بند حُرّية الإبداع الأدبي والفني تنصّ الوثيقة على أن هذه الحُرّية يجب أن لا تمسّ المشاعر الدينية أو القيم الأخلاقية المستقرة. وهذا بند آخر غير محدّد المعالم أو معرّف بدقة، فالمشاعر الدينية للمصريين لم تُجرَح حين سخر الرئيس جمال عبد الناصر في إحدى خطبه من غطاء رأس

المرأة الذي طالبه مرشد الإخوان أن يفرضه على النساء وقال عنه طرحة، بل إن الناس تجاوزت معه ونسمع أحد الحاضرين يتهمك على المرشد قائلاً «بلبسها هؤا». يقصد الطرحة. وحين كتب إسماعيل أدهم مقالاً بعنوان «لماذا أنا ملحد» لم يطالب أحد بقتله بل ردّ عليه محمد فريد وجدي بمقال عنوانه «لماذا أنا مؤمن»، وبمقاييس اليوم يُعتبر هذا جارحاً لمشاعر الناس، بل يعرّض قائله للسجن أو القتل. يجب أن لا يجاري الإبداع مشاعر المصريين الدينية التي تم حصرها في الشكليات وتم حشو العقل المصري منذ الطفولة بكل ما يجعله ينبذ الاختلاف ويكره المختلفين خلال الأربعين عاماً الأخيرة. بل على الإبداع الفني والثقافي أن يثير التساؤلات ويدفع المتلقي إلى إعادة التفكير في الثوابت لأن الإبداع بطبيعته قريبٌ للتمرد على القوالب الجامدة كما تعلمنا من الدكتورة نوال السعداوي.

### الأزهر والخريات

للأزهر مواقف مخزية من حرية الفكر والإبداع، فقد سبق أن أوصى مجمع البحوث بمنع كتب للأستاذ جمال البنا والمستشار محمد سعيد عشاوي والدكتورة نوال السعداوي، كما أن التعليم الأزهرى يمتلئ بكثير ممّا يتنافى مع العقل والعلم مثل إمكانية أن تمتدّ فترة الحمل إلى 4 سنوات. بل إن جبهة علماء الأزهر هي القاتل الحقيقي للعظيم فرج فودة لأنها أصدرت بياناً يكفر فودة الذي اغتيل بعد أسبوع من نشر هذا البيان.

يمكن أن يبقى الأزهر مرجعية في الإسلام يلجأ إليها المسلم في شئون دينه إن أراد وله الحرية الكاملة في الأخذ بمشورة علماء الأزهر أو رفضها بعد أن يستفتي عقله وقلبه. أما أمور الفكر والإبداع فيجب إبعاد مؤسسة الأزهر عنهما حتى لو كان على رأس الأزهر اليوم الدكتور أحمد الطيب، فقد يكون شيخها غداً فلاناً الإخواني الشرس وبعد غدٍ علاناً السلفي القبيح.

### المُصادرة في عصر السماوات المفتوحة

حين قرأت خبر الحكم الذي أصدرته محكمة جنوب القاهرة بمصادرة رواية "مترو"، جال بخاطري للحظات عناوين الكتب التي مُنعت من التداول في السنوات الأخيرة، كما أنني لا أستطيع أن أنسى وقف جريدة "إبداع" بسبب قصيدة حلمي سالم "شرفة ليلى مراد"، وتساءلت: هل من نهاية لمسلسل المصادرات العيبي؟

أنا لا أنوي أن أتحدث عن رواية "مترو" بالذات لأنني لم أقرأها إلى الآن، كما أنني لست ناقدًا للأدب وإن كنت متذوقاً له، لكنني أودُّ أن أناقش فكرة المصادرة ذاتها وجدواها الآن.

### الدين والسياسة والجنس

تُمنع الكتب في بلدنا غالباً إذا كسرت أو حتى مسّت تابو الدين أو السياسة أو الجنس -من وجهة نظر الجهة التي تصدر- فهل هذه التابوهات ما زالت مصونة في عصر الفضائيات (التي تدخل غالبية المنازل بما فيها المساكن العشوائية) والإنترنت؟

تعجُّ القنوات الفضائية بما لا يُحصَى من البرامج التي تتناول على الأديان فيتبارى مقدمو هذه البرامج والضيوف الذين يتمُّ استضافتهم في تسفيه العقائد المغايرة لعقيدتهم وتمتلئ شبكة الإنترنت

بعديد من المواقع وغرف المحادثة التي تناقش المسائل العقديّة في الأديان المختلفة بأسلوب يتسم غالبًا بالغوغائية، ويرتادها شباب لا يلتزم بأبجديات الحوار المتحضر.

بالنسبة إلى السياسة أنا لن أتحدث عن الرسائل التي يتناقلها المصريون عبر البريد الإلكتروني ويتهمون فيها على النظام السياسي نثرًا وشعرًا ونكاتًا، لكنني سأذكر بأن الدولة نفسها ممثلةً في المجلس الأعلى للصحافة منحت تراخيصَ لصُحف تصل في نقدها للوضع السياسي وللأساسة إلى سقف ما كان أحد يتوقع بلوغه حتى وقت قريب.

أما عن الجنس فحدّث ولا حرج عن محترفي فك شفرة القنوات الفضائية الإباحية وعن الإحصائيات التي تؤكّد أن مواطني الدول العربية هم أكثر الناس بحثًا عن كلمة «جنس» (sex) على شبكة الإنترنت. بالطبع أنا لا أحرّض على الإنترنت والفضائيات لكنني أودُّ أن تكون القوانين متماشية مع مناخ الحرية الذي أتاحتها هذه الوسائل وإن كانت كثيرًا ما يُساء استعمالها.

#### جدوى المصادرة

في عصر السماوات المفتوحة كل الأشياء أصبحت مفضوحة، ومصادرة كتاب أصبحت أكثر وسيلة فعّالة للترويج له ولمولفه. فالكتاب المصادر يمكن نشره على الإنترنت أو على الأقل نشر الأجزاء التي مُنع بسببها. فهل من المصادرة في عصرنا الحالي فائدة؟ أم أننا نصيرُ أن نكون أُمَّة ضجّكت الأمم من خداعها لذاتها وجهلها وتجاهلها لأوضح الحقائق.

إن المبدع لا يملك أي سلطة تتيح له أن يفرض على المجتمع معتقداته، كما أن الكتاب لا يقتحم منازلنا مثل الدّش، إلا أن كثيرين ما زالوا يتصيدون كلمة هنا أو جملة هناك لا تروق لهم في أي مادة منشورة فيقيمون الدنيا ولا يُقعدونها مستغلّين قوانين قادمة من غياهب العصور الوسطي لمنع ما يعتقدون أنه لا يتفق مع الدين أو الأعراف أو التقاليد.

#### دور الدولة

على الدولة أن تدرك أن هذا الشعب قد بلغ سنّ الرشد وأن سياسة المصادرة وقمع الأفكار لم يُعد لها محل من الإعراب في العصر الحالي. أنا أفهم مثلاً أن تقوم شرطة المصنّفات الفنية بحماية حقوق الملكية الفكرية للكُتّاب والناشرين، لكن أن تصدر الكتب والمجلات فهذا ما لا يمكن لي أن أستسيغهُ.

أرى أنه يجب أن تخلو القوانين القائمة من أي مواد تسمح بمصادرة الكتب، فالذي يقيّم الكتاب هو الناقد لا القاضي، وعلى من يجد ما لا يعجبه في أي مادة منشورة أن يردّ ويفدّ لا أن يصادر أو يحرّض على ذلك.

وعلى أجهزة الدولة أن تمنع مجمع البحوث الإسلامية من لعب دور محاكم التفتيش، فقد قامت لجنة من المجمع الموقر بمصادرة كتب المستشار محمد سعيد عثماوي من داخل أجنحة معرض الكتاب عام 1992. كما أوصلت بمصادرة مجموعة من الكتب في السنين الأخيرة منها رواية «سقوط الإمام» للدكتورة نوال السعداوي وكتاب «مسئولية فشل الدولة الإسلامية في العصر الحديث» للمفكر الإسلامي جمال البنا. وهذه الممارسات تتنافي مع كل القوانين القائمة حتى قانون الأزهر ذاته الذي ينصُّ في المادة «103» لعام 1961 على منح مجمع البحوث الإسلامية حقّ مراقبة كتب القرآن والسنة (لا كتب الإبداع الأدبي) ولم يمنحه حقّ القيام بالمصادرة بنفسه، بل قصر دوره على حقّ التوصية بذلك فقط. وقرار وزير العدل السابق فاروق سيف النصر الصادر

في 2/8/2003 بمنح حقّ الضبطية القضائية لمجمع البحوث الإسلامية (وهو بالمناسبة قرار إداري لا قانون) يقتصر على ملاحقة المصاحف التي توزّع في الأسواق دون موافقة أو تصريح من الأزهر، وتحريك القضايا الجنائية ضدّ موزعيها، وأعطى القرار المجمع حقّ اتخاذ الإجراءات نفسها ضدّ ناشري كتب الحديث إذا رأى المجمع أنها تحوي ما يسيء إلى الإسلام. ومنهج المصادرة يتعارض مع الدستور المصري الذي ينص في مادته التاسعة والأربعين على حُرّية البحث العلمي والإبداع الفني والثقافيّ، وهو نفس ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة «19» التي أصبحت جزءاً من القانون المصري بعد التصديق عليها.

### دعاوى الحسبة

أمسكت الدولة العصا من المنتصف في موضوع دعاوى الحسبة حين أصدرت القانون 81 لسنة 1996 الذي يجعل تحريك هذه الدعاوى من خلال النيابة العامة بحيث لا يستطيع أي شخص أن يرفع هذه الدعاوى أمام القضاء مباشرة بل يجب عرضها أولاً على النيابة العامة التي تقرر بدورها إما حفظها وإما عرضها على القضاء.

وأرى أن على الدولة الآن أن تمسك العصا من طرفها وتُلغِي دعاوى الحسبة كلية لعدم وجود مصلحة مباشرة لصاحبها. وإذا كان البعض يرى أن المحتسب يدافع عن حقّ الله فإن الله لا يحتاج إلى مساعدة أحد من البشر، وهو أعطانا الحُرّية كاملة لكي يحاسبنا يوماً ما على ما اقترفناه مخيّرين.

### الدين والأخلاق والعقل في برّ مصر

«نحن شعب متدين».. مقولة كثيراً ما نردّها كمصريين باعتبارها حقيقة لا تقبل الجدل، نتباهى أننا أمة الفضيلة والقيم الروحية الرفيعة التي تثير حَقَق وحقد العالم الغربي المنحلّ، لهذا هو يتكاتف ضدّنا ويحاربنا ليهدم قيمنا وتقاليدنا الأصيلة لكي نصبح قشّة هشّة مترنحة لا حول لها ولا قوة. فهل حقاً نحن أمة من المتقين؟ إن النظرة المتسرعة إلى ظاهر الأشياء قد تجعلنا نجيب بالإيجاب عن هذا السؤال، ولكن بقدر قليل من التروي يمكن أن أقول إننا أمة من الممثلين، نقول ما لا نعمل دون أن نشعر بأي تناقض أو خلل بشكل يندر أن يكون له وجود.

لقد تحول التدنُّن منذ سبعينيات القرن الماضي إلى اهتمام مرّضيّ بالمظهر بعد أن ساندت القيادة السياسية في ذلك الوقت التيار الإسلامي الراديكالي لتقاوم به الماركسيين، وهاجر كثيرون إلى بلاد النفط وعادوا حاملين معهم الفكر والمظهر الوهابي وشاعت شعارات مثل «دولة العلم والإيمان» وسادت مصطلحات مثل «الصحة الإسلامية» و«الإسلام هو الحلّ».

ومما يؤسف له أن إهمالاً كبيراً لجوهر وروح التدنُّن صاحب هذا الاهتمام الدقيق بالمظهر لدرجة أنني أرى أن ما يعتبره كثيرون تدنُّناً ما هو إلا أحد أعراض الأمراض الاجتماعية والأزمات الاقتصادية الطاحنة التي يريزح المصريون تحت وطأتها ولا يلمحون أي نقطة ضوء في نفق طويل مظلم لا يبدو له نهاية.

### سيادة المظهر الديني

ارتدت الغالبية العظمى من الفتيات والنساء المسلمات الحجاب وبدأ النقاب في الانتشار، وقد يصبح الزيُّ الشعبيُّ السائدَ قريباً ويتمُّ تكفير المحجبة (التي زُئوا على ودينها طويلاً لتتجلب) التي ترفضه. والزبيبة تلعو جباه الرجال المسلمين والدبلة الفضة تزين أصابعهم. الكل يتفنن في إظهار تدنيّه وديانته بكل السبل، فمذبةة التليفزيون جاسمين زكي أضافت إلى اسمها اسم «طه» واقتدت بها المذبةة رولا مصطفى خرسا.

وقد حكي يوماً الدكتور يوسف إدريس في إحدى مقالاته أن قارئة أرسلت إليه خطاباً تسأله فيه عن ديانته، ورغم إنه استنكر السؤال فإنه أجاب في النهاية: «مسلم يا ستي، ارتحتي بقي»، أما الدكتور سيد القمني فلم يشأ أن يريح من سأله السؤال نفسه فأجاب: «ما أنا إلا مواطن مصري، والدين شأن خاصٌ بيني وبين ربي».

ومن المظاهر المنتشرة للتدنيُّ الزائف التثبُّت بلزمات معينة في الكلام، فحين تقول لأحدهم صباح الخير تجده يردُّ عليك متجهماً بقوله: «وعليكم السلام»، ليُشعرك بالذنب. ونقرأ تصريحاً للأستاذ مهدي عاكف المرشد العامِّ لجماعة الإخوان المحظورة (بالمناسبة هيَّ أزاي محظورة ومرشدها يظهر ويتحدث في وسائل الإعلام؟ نفسي قبل ما اموت حدِّ يحلّ لي الفوزرة) يؤكِّد فيه أنه إذا اعتلى عرش مصر سيكون حريضاً على المظهر الإسلامي للدولة، أمَّا الجوهر فعلى ما يبدو لم يعد يهتمُّ به أحد. إن الإمام المجدِّد محمد عبده الذي غني بالجواهر لا المظهر رأي في أخلاق الفرنسيين إسلاماً لم يجده في المصريين المسلمين، فأَيَّ إسلام يريد المصريون؟ أو أي إسلام يُراد بمصرنا؟

انحسار جوهر الدين وتراجع الحسِّ الأخلاقي

نسي الجميع أن الدين المعاملة وأن العمل عبادة، فإذا حان موعد الصلاة يتركون أعمالهم ولتذهب مصالح العباد إلى الجحيم، فالصلاة وسائر الفروض والنوافل -في ظنِّ كثيرين- تغفر ما تقدم من الذنب وما تأخر وتضمن النعيم الأبدي، ولو مارسوا كل الآثام والموبقات. ولهذا -على سبيل المثال- يقبل المرتشي الرشوة وهو مرتاح الضمير وقرير العين. حين يستهلُّ أحدهم كلامه بـ«صلِّ على النبي» كثيراً ما ينوي أن يدبّر لك مكيدة وتخرج منه الأكاذيب بغزارة، فالكذب أصبح سيد الأخلاق. وألفاظ السباب تختلط بآيات القرآن المنبذة من المحلّات والمركبات أغلب ساعات الليل والنهار. وأصبح النفاق والتملُّق والتسلُّق سمة حياتية وطريقاً شبه وحيد للترقِّي.

ويئن المصريون من تفاوت طبقي بغيض، فأسلوب المعاملة ونوعية الخدمة التي يتلقاها المواطن المصري في معظم المصالح والهيئات يعتمد غالباً على منصبه أو وظيفته أو محلِّ إقامته. وتلاحق المعاكسات الفجة الفتيات والنساء بمن فيهن المحجبات، ونقرأ عن ارتفاع معدلات الاغتصاب بدرجة لم نسمع عنها أيام أمهاتنا وجداتنا السافرات اللاتي كُنَّ يرتدين الميني جيب في الخمسينيات والستينيات. وفوضي عارمة تجتاح الشارع المصري كما لو كنا نحيا في غابة يلتهم فيها القوي الضعيف. ومجتمع طارد يحلم أبناؤه بالفرار منه بطريقة مشروعة أو غير مشروعة. فهل حقاً هذه هي الصحوة الإسلامية المزعومة؟

### العقل والعاطفة الدينية

يجب أن لا تحوّل العاطفة الدينية دون القدرة على التحليل المنطقي للأشياء والنظر العقلي للأمر. إن كثيراً من أمور العقائد لا يمكن الاستدلال على صحته عقلاً، لهذا فمكانها القلب الذي يقبلها أو



يرفضها. ولكن ما أقصده هنا أن الإنسان يجب أن يتحلى بالقدرة على رؤية الأشياء من وجهة نظر المختلفين معه فكرياً وإلا فسيصبح تشبُّهه بمعتقده حالة مرضية تجعله يتعصب بشكل أعمى ضد مخالفه.

يتباكى مسلمون مصريون على الاحتلال العثماني الذي أذلهم خمسمئة عام (هل ننسى المقولة الشهيرة «مصري خسيس برسيس»؟) لمجرد أن الغزاة مسلمون. ويعلن الأستاذ مهدي عاكف مرشد المحظورة الحالي صراحة ودون مواربة أنه يقبل أن يحكم مصر مسلمٌ ماليزيٌّ ولكن يرفض أن يحكمها مصريٌّ مسيحيٌّ. وقد أفتى مرشد المحظورة السابق الأستاذ مصطفى مشهور بضرورة أن يدفع المسيحيون الجزية وهم صاغرون وأن يتم استبعادهم من الجيش لأن ولاءهم للدولة الإسلامية محلُّ شكٍّ. (انتماء المسلم غالباً يكون للدين قبل الوطن ولهذا فهو يعتقد أن الآخر يفكر مثله). ويصدر حكم من محكمة القضاء الإداري برفض دعوى مُقامة من مواطن مصري يُدعى محمد حجازي يطالب فيها بتغيير ديانته من مسلم إلى مسيحي ببطاقة الرقم القومي. أقول حين يحدث كل هذا تُرى ما الشعور وردُّ الفعل المنطقي المتوقع للمسيحيين؟ سيتملكهم غالباً شعور بالغربة وستسيطر عليهم فكرة أنهم محتلون من استعمار عربي إسلامي، وقد يسترجعون بعض الأقوال المنسوبة إلى عمرو بن العاص عن مصر التي وصفها بأن أرضها ذهب ونيلها عجب ونساءها لعب (بالمناسبة هل لم تجد المصريات في ذلك الوقت من يمكن الاستتجاد بهم من الرجال فكتمن الصرخة التي اشتهرت في ما بعد «وامعتصماه»؟) ورجالها عبيدٌ من غلب.

وفي النهاية سيفكر كثيرون منهم في الهجرة أو تأسيس دولة قبطية في الصعيد كما يتردد كثيراً، وبالقطع سيكون دينها الرسمي المسيحية الأرثوذكسية في المادة الأولى أو الثانية من الدستور على الأكثر. وأتوقع أن يهتف المسيحيون عند قيام الدولة «الوجه القبلي والبحري لنا وشبه جزيرة سيناء إن أمكن». المسلم المصري ينشبت بمصر إسلامية ولو عاش مقموغاً فيها، والمسيحي يحلم بها مسيحية، وبين هؤلاء وأولئك ضاعت مصر الحرة المثقفة المتسامحة. ضاعت مصر أحمد لطفي السيد وسلامة موسى وطه حسين وسهير القلماوي ونجيب محفوظ ولويس عوض ونوال السعداوي.

### الثورة الثقافية

إن الإنسان المصري بحاجة إلى تغيير شامل في المفاهيم والقيم التي كبلت عقله ولوّنت قلبه وهذا لن يتأتى -في رأبي- إلا بواسطة التعليم والإعلام. فالتعليم يجب أن يساعد الطفل على تنمية الإبداع والجس الجمالي والعقل النقدي المتسائل وروح التسامح وتقبل الاختلاف ليثب رجلًا قادرًا على إعمال الفكر والمنطق ولا ينساق وراء العواطف الفجة أو ينجر خلف رجل دين متشجّ يصرخ في برنامج تليفزيوني، فالحضارة عقل والتخلف وجدان.

وعلى وسائل الإعلام أن تفسح المجال للمثقفين الليبراليين كي لا تترك الساحة لأصحاب الأفكار الصحراوية الوهابية الذين يريدون أن يجعلوا منّا أمّةً موحّدة بالرأي. ويجب أن تعمل البرامج الدينية جاهدة على إزاحة الغبار على التّراث العظيم للمعتزلة الذي يُعطي من شأن العقل والمتصوفين الذين يقدرّون قيمة التسامح ويتعاملون مع المختلفين بحُبٍّ صادق.

وعلى الحكومة أن تكفّ عن مغازلة الجماعة المحظورة (هذه المغازلة قد تحلّ لي الفزورة)، فمثلاً لقد نafs كبار رجال الدولة نواب المحظورة في البرلمان في الهجوم على وزير الثقافة فاروق

حسني لأنه جاهر برأي شخصي في موضوع الحجاب، وقد نسوا جميعاً أن الأستاذ فاروق حسني فنان تشكيلي وأن كلية الفنون الجميلة كانت بها موديلات عارية قبل صحوة التدئين الشكلي الهروبي، ولم يكن أحد يرى في الأمر تحريضاً على الفسق والفجور. أتذكر الآن ونحن نحيا أزمة حضارية موجعة كلمات شاعرنا الجميل نزار قباني التي كتبها بعد صدمة النكسة العسكرية:

يا أصدقائي جرّبوا أن تقرأوا كتاب

أن تكتبوا كتاب

أن تزرعوا الحروف

والرُمان

والأعنان

أن تُبحروا إلى بلاد الثلج والضباب

فالناس يجعلونكم في خارج السرداب

الناس يحسبونكم نوعاً من الذناب

### عقوبة الإعدام والاجتهاد مع النصّ

أتابع الجدل الدائر منذ فترة طويلة بين مؤيدي ومعارضني إلغاء عقوبة الإعدام. يرى المؤيدون لعقوبة الإعدام أنها وسيلة ردع ضرورية للحفاظ على أمن المجتمع، كما أن القرآن نصّ عليها في سورة البقرة الآية 179 «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»، ومن ثمّ فمن يرفضها ينكر معلوماً من الدين بالضرورة.

والمعارضون لها لا يتقبلون قتل إنسان ولو كان قاتلاً، لأن الله واهب الحياة هو وحده صاحب الحقّ في إنهائها، كما أنه لا يمكن إعادة الحياة لمن قد يثبت أنه مظلوم. وأنا لم أنضمّ بعد إلى أيّ من الفريقين لأن إلغاء عقوبة الإعدام أو الإبقاء عليها يتطلب دراسة تجارب الدول التي ألغتها ومعرفة هل هذا أسهم في حصر الجرائم أم ساعد على انتشارها، فالهدف في النهاية هو مصلحة العباد.

ولكنني أتساءل: هل نصوص القرآن تحوّل دون إلغاء عقوبة الإعدام إذا أثبتت التجربة عدم جدواها؟

لقد أعطى عمر بن الخطاب درساً مبكراً للمتشدقين بأنه لا اجتهاد مع النص، فوقفّ السهم الذي كان يُمنح للمؤلفة قلوبهم رغم وجود آية قرآنية قطعية الدلالة وغير منسوخة بنص آخر هي الآية 60 في سورة التوبة «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ».

فبالتأكيد أدرك عمر بجسده السياسي أنه لم تعد إلى شراء إيمان الناس حاجة بعد أن اشتدّ عود الإسلام وسقطت القوى العظمى في عصره في قبضة الإمبراطورية الإسلامية الصاعدة، وبدأ الناس يدخلون في الدين الإسلامي أفواجا.

كما عطل عمر حدّ السرقة في عام الرمادة مخالفاً الآية 38 من سورة المائدة «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ». وقد خالف عمر أيضاً القرآن والسنة في موضوع تقسيم الغنائم ورفض توزيع الأرض على المحاربين واجتهد ومنع زواج المتعة وزواج المسلم بالكتابية.

وفي أواخر العصر الأموي ظهرت فرقة المعتزلة على يد واصل بن عطاء وجعلت الأولوية للعقل إذا اختلف مع النقل واعتبرت أن ما يقبله العقل يكون حسناً وما يرفضه يكون قبيحاً، وأوجبت الثواب على الأفعال التي يستحسنها العقل والعقاب على ما يلفظه. ورغم أن غالبية رجال الدين المعاصرين يؤكدون أنه لا اجتهاد مع النص فإن واقع الأمر يؤكد عكس ذلك، فالقانون المصري لا يطبق الحدود في السرقة والزنى وشرب الخمر، وهذا يعني أنه يمكن فتح الباب لمناقشة ومراجعة أمور كثيرة مثل عقوبة الإعدام وتعدّد الزوجات ونصيب الأنثى من الميراث وزواج المسلمة بالكتابي.

### عن البهائية

إن المهزلة التي حدثت في نقابة الصحفيين حين احتل نفر من الصحفيين مبنى النقابة ومنعوا بالقوة عقد ندوة لجمعية «مصريون ضدّ التمييز الديني» تظهر تردّي القيم الأخلاقية وتدنّي السلوك الحضاري للإنسان المصري. فقد جنّ جنونهم وانهاخوا على النقيب المنتخب بأفزع أفاض السباب لأنهم سمعوا أن بهائيين مصريين سيكونون من بين الحاضرين.

وأنا لا أستطيع أن أدعي أن هذه قلّة منحرفة مأجورة، فالحقيقة أن الثقافة السائدة من القمة إلى القاع أصبحت لا تحتمل الاختلاف، وتعتبر مجردّ التعبير عن الرأي الآخر إهانة لها وتهديداً لوجودها، لكنني أقول بصراحة إن وأد حُرّية الفكر والاعتقاد بدعوى الحفاظ على هويتنا المرتعشة وخصوصيتنا الثقافية الجامدة أصبح أمرًا مستحيلًا في عصر الإنترنت والسماوات المفتوحة.

البهائي ليس عميلًا للصهاينة أو خائنًا لوطنه (بالمناسبة لقد شتم مرشد المحظورة مصر، وأكد أن ولاء المسلم يجب أن يكون للدين قبل الوطن)، والبهائيون يؤمنون بالله وملائكته ورسله ولا يفرّقون بين أحد من رسله إلا أنهم لا يعتبرون محمدًا آخر المرسلين، ولكن يؤمنون بنبي جاء بعده هو بهاء الله. والبهائيون المصريون كانوا يمارسون شعائرتهم بكل حُرّية حتى عام 1960 حين صدر قرار جمهوري في أثناء الوحدة المصرية السورية بحل المحافل البهائية ومنع إقامة أي نشاط لهم ومصادرة ممتلكاتهم.

ومما يؤسف له أن محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة أصدرت حكمًا أخيرًا بعدم ذكر الديانة في بطاقة الرقم القومي للبهائيين لأن البهائية ليست ديانة سماوية، وأنه لا يجوز تحديد ديانة غير سماوية ببطاقة الرقم القومي.

إن القرآن حين أكد أنه لا إكراه في الدين وإن من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر جعل حُرّية الاعتقاد مطلقة، فهو لم يحدّد معتقدات بعينها مسموحًا باعتناقها وأخرى محظورًا الإيمان بها. والبهائي يمكن أن يتساءل: لماذا لا يؤمن المسلم بديني وأنا أو من دينه ونبيه مثلما يستنكر المسلم عدم إيمان اليهودي والمسيحي بكتابه ونبيه رغم اعترافه بكتبهم وأنبيائهم؟

إن الديانة المسيحية، التي يفترض معظم المسلمين المصريّين أنها الدين الرسمي للعالم الغربي، لا تعترف بأن الدين الإسلامي دين سماوي، وهذا ليس لأن المسيحيين في قلوبهم مرض أو لأنهم حاققون على الإسلام وأهله، فحال معظم الدول الإسلامية يصعب على المسيحي، ولكن ببساطة شديدة لأن الإنجيل الذي يرى المسيحيون أن فيه الهدى والنور لا ينسب فيه إلى المسيح أي أقوال عن مجيء نبي بعده (كما أن المسلمين لا يعتبرون البهائية دينًا سماويًا لإيمانهم أن محمدًا هو خاتم

المرسلين)، ورغم هذا يمكن لأي عربي أن يعتنق الدين الإسلامي، ويجاهر بهذا إذا أراد ويدعو الآخرين إلى ما يؤمن به. فمن هم مغيبو العقول ومرضى القلوب؟

عفوًا دكتور عمارة

قرأت ما كتبه الدكتور محمد عمارة في عموده «هذا إسلامنا» ولي عليه بعض الملاحظات.

### بين الغزو والفتح

يقول الدكتور عمارة إن الإغريق والرومان والبيزنطيين احتلوا الشرق وقهروه حتى حرّرت الفتوحات الإسلامية أوطان الشرق، وأقول إذا كان الدكتور عمارة يؤمن أن غزو العرب لأوطان الشرق كان فتحًا وتحريرًا فيجب عليه أن يقبل وجهة النظر الغربية التي ترى أن احتلال الشرق قديمًا وحديثًا كان أيضًا تحريرًا له من التخلف ونشرًا للواء الحضارة والمدنية في ربوعه. والملاحظ أنه حين سرد الدكتور عمارة الدول التي استعمرت بلادنا لم يُشير إلى الغزو العثماني الذي قمع المصريين وأذلهم وأدخلهم عصورًا مظلمة امتدّت ما يقرب من أربعة قرون. ولم يدرك المصريون الهوة السحيقة التي قبعوا فيها حتى استيقظوا يومًا ليجدوا أنفسهم وجهًا لوجه أمام الجنود الفرنسيين الذين اعتبر حملتهم على مصر فتحًا لها كما كان دخول العرب إلى الأندلس فتحًا لها. ورغم هذا أرفض تمامًا نبرة الحسرة التي تفوح من أقلام كثيرين حين يأتي ذكر الأندلس وسقوط غرناطة لأنه لا يجوز أن نعتبر -ولو كنا غير واعين- أن لنا حقوقًا تاريخية في الأندلس لأننا كنا يومًا حكامًا لهذه البلاد وإلا كان هذا اعترافًا ضمنيًا بحق إسرائيل في فلسطين لأنها كانت لها دولة في الماضي القديم تبسط سيطرتها على هذه الأراضي.

### هل الغرب سبب تخلفنا؟

يلقي الدكتور عمارة بالتهمة على الغرب في تردّي الأحوال التي أصابت غالبية الدول الإسلامية لأنهم يصدّرون إلينا سلع الاستهلاك الترفي كما أن القواعد العسكرية الغربية تغطّي أغلب بلاد العالم الإسلامي.

القواعد العسكرية الرابضة في العراق وأفغانستان وباكستان ودول الخليج، إلخ، لا تستطيع في رأيي أن تمنع الشعوب المؤمنة بقيمة العمل وقيمة الوطن أن تنتج وتبتكر، ولنا في تجربة اليابان وألمانيا أسوة حسنة. فقد خرجت الدولتان محطمتين بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ولكنهما تمكّنتا من تحقيق معجزة اقتصادية في أقلّ من عقدين من الزمان رغم وجود القواعد العسكرية الأجنبية. تمكنت الدولتان المهزومتان في الحرب من غزو الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديًا وأصبح لليابان (التي ليس لديها مصادر للطاقة) ثقل دولي للدرجة التي تسمح لها بأن تطالب بأن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن. هذه هي الشعوب التي أرادت بحق الحياة فكان لا بد أن يستجيب القدر وكان لا بد لكل القيود أن تنكسر، فهم لم يتوانوا عن العمل والإنتاج حتى يتمّ إخراج المحتلّين الأنجاس من أرضهم الطاهرة ولم يتهم بعضهم بعضًا بالعمالة للمستعمر، وفوق ذلك هم قادرون على ربط الأحزمة على البطون وقت الأزمات، فلا يتهافتون على اقتناء السلع الكمالية التافهة التي يحرص القادرون من مواطنينا على امتلاكها لزوم المنظرة والفسخرة.

لا أنسى حين سأل أحدهم مندهشاً الشيخ الشعراوي كيف يرضى الله بالهوان للمسلمين بينما العالم الغربي يعدو يوماً بعد يوم إلى الأمام، لم يُجب الشيخُ السائلَ بأن الله لا يغيّر ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم، بل أجاب -لدهشتي- بأن الله سخر الغربيين لنا، يعني هم ينتجون ونحن نستهلك، ممّا يكرّس الهوان والتبعية إلى ما شاء الله.

هل يضطهد الغربُ المسلمين؟

يقول الدكتور عمارة إن الغرب يحرض الأقليات الدينية على الانفصال عن الدول الأمّ (المسلمة بالطبع) كما حدث ويحدث في تيمور الشرقية وفي جنوب السودان، ويتهم المسلمين بالتعصّب بينما لا نجد في الغرب جندياً مسلماً. والحقيقة أن السياسة الخارجية للدول الغربية لا تهدف إلى نصرّة الإخوة في الدين ظالمين أو مظلومين، فهي لا تعرف سوى لغة المصالح، وقد دكّت الآلة العسكرية الأمريكية عام 1999 دولة الصرب مساندة لحقّ إقليم كوسوفا ذي الغالبية المسلمة في الاستقلال.

أما بالنسبة إلى التحاق المسلمين بالجيش فأطمئن الدكتور عمارة أنه غير مجرّم أو محرم، وقد قرأنا عن جنود أمريكيين مسلمين في أثناء حرب العراق حائرين بين الانتماء إلى الدين والوطن يتساءلون إن كان يجوز لهم -إسلامياً- أن يشاركوا في حرب ضدّ دولة مسلمة.

إن الغرب -يا دكتور- وإن كان غير عادل في سياسته الخارجية، فإن الأوضاع الداخلية المتعلقة بالحرية والديمقراطية وحقوق المواطن لا يمكن مقارنتها بتلك القائمة في بلادنا.

ففي الولايات المتحدة -على سبيل المثال- تمكّن مواطن أمريكي أسود قادم من طبقة بسيطة وله جذور إسلامية من أن يفوز بمنصب رئيس البلاد، والقوانين الغربية نصّت على فصل الدين عن الدولة ممّا يمنع أي سلطة أن تمارس طغيانها الفكري على ضمير أي مواطن، فالفرد هناك يستطيع أن يختار بإرادته الحرة معتقده، ونحن في مصرنا ما زلنا نصنّف الناس على أساس من معتقدهم الديني عن طريق خانة الديانة في البطاقة الشخصية، ونرفض أن نمنح البهائي حقوقه الكاملة كمواطن لأن الدين الإسلامي لا يعترف إلا باليهودية والمسيحية، في حين أن الغربي الذي يعتنق الدين الإسلامي (الذي لا يعترف به المسيحيون كدين سماوي) يتمتع بحقوقه كاملة غير منقوصة. في الغرب مشاهير يشهرون إسلامهم ويلقون مع ذلك كل الحب والتقدير، فالملاكم محمد علي كلاي مُنح لقب «ملاكم القرن العشرين» (هل إذا اعتنق مثلاً لاعب الكرة السابق محمود الخطيب ديناً آخر غير الإسلام يمكن أن يظل ينعم بنفس الشعبية التي يتمتع بها؟).

حُرية العقيدة في الغرب حقيقة واقعة، لكنها عندنا مجرد شعار نطلّ نردّه حتى نصدّقه، وبالطبع لا أحد يصدّقنا.

إن التراجع الذي نلمسه في جميع مناحي حياتنا ليس سببه تأمر الغرب علينا واضطهاده لنا، ولكن لأننا خالصنا الحُرية وأهملنا العدالة ونسينا أن العمل عبادة وارتحنا لما وجدنا عليه آباءنا فقتلنا فينا الفكر النقدي والقدرة

على التفكير وأدنا فتنة التكفير. وتقدّم الغرب لأنه قدّس قيمة العمل وشجّع الإبداع والابتكار وآمن بنسبية الحقيقة وأن الاختلاف رحمة والتنوع ثراء، واقتنع بحتمية الديمقراطية وفصل الدين عن الدولة وتداول السلطة وسيادة القانون على الجميع وطوّر أنظمتها الرأسمالية وطعمها بالاشتراكية فاعتنى بالفقراء والمرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

فيا ليتنا نؤمن بهذه القيم ونعمل جاهدين لنشرها في ربوع وطننا الحبيب حتى يتحقق له التقدم المنشود ونباهي به الأمم ونقول لهم بزهو «هذه مصرنا».

كما طالعت مقالاً للدكتور محمد عمارة في جريدة «الأهرام» بعنوان «الدين والدستور» يستعرض فيه بعض البنود في دساتير حفنة من الدول الأوروبية التي تنصُّ على ديانة للدولة أو على دعم خاصٍّ للكنيسة. والحقيقة أن القراءة الأولى المتسرعة للمقال تجعل المرء يعتقد أن هذه الدول ما زالت تحيا في العصور الوسطى وأن بابا روما ما زال يملك ويحكم ويحرِّك ملوك ورؤساء هذه الدول كقطع الشطرنج وأن رجال الدين ما زالوا يمنحون صكوك الغفران لرعية مغيّبة على استعداد تامٍّ أن تدفع بكل رضا وخشوع وخنوع كل ما يحتاج إليه البيت للكنيسة مقابل حجز مكان متميز في الجنة. وحين أعدت قراءة المقال تيقنت من كمّ المغالطات والمعلومات المنقوصة التي يحتوي عليها.

يقول الدكتور عمارة إن دستور الدنمارك ينصُّ على أن الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة المعترف بها وتتولي الدولة دعمها، لكنه تجاهل موادَّ أخرى تجعل حُرِّية العقيدة مطلقة وتجرِّم التمييز على أساس الدين. ثم ينتقل إلى المادة الثانية من دستور النرويج التي تنصُّ على أن الإنجيلية اللوثرية ستظل الديانة الرسمية ويلتزم السكان المعتنقون بها بتنشئة أولادهم بموجبها. وبالعودة إلى نص هذه المادة تأكدت أن الدكتور عمارة سكت عن ذكر الجزء الأول منها الذي يؤكد حقَّ المواطنين في ممارسة العقائد التي يعتنقونها بمنتهى الحُرِّية: «All inhabitants of the realm shall have the right to free exercise of their religion».

وهكذا لا يوجد تعارض بين الجزء الثاني من هذه المادة الذي ذكره الدكتور عمارة وحُرِّية العقيدة، فمن الطبيعي أن المؤمن بديانة معيَّنة سيربِّي أولاده وفقاً لمبادئها سواء كانت الإنجيلية اللوثرية أو الإسلام الشيعي، ومن حقَّ الأولاد أن يعتنقوا ديناً مخالفاً لدين الآباء حين يكبرون بموجب الجزء الأول من المادة الذي أغفله الدكتور عمارة عمدًا أو سهوًا.

وبالنسبة إلى إنجلترا التي لا يوجد لها دستور مكتوب، يذكرنا الدكتور عمارة أن العاهل الإنجليزي بحكم منصبه هو الحاكم الأعلى لكنيسة إنجلترا، ولكنه يتناسى أو يتجاهل أن العاهل الإنجليزي لا سلطة فعلية له وأن القانون لا يسمح له أن يفرض دينه على الناس، والثقافة السائدة تقبل برحابة صدرٍ وسعة أفق الاختلاف، فقد ظلَّ جورج هاريسون (أحد أعضاء فريق «البيتلز» الشهير) معشوقاً للإنجليز رغم إعلانه اعتناق الديانة الهندوسية، ولم يعتبر أحد أن هذا أمر يكدر النظام العامَّ أو يتحدى الأعراف السائدة ويهدد الوحدة الوطنية ويثير الفتنة الطائفية ويشكِّل ازدراءً للدين المسيحي. بل إن إنجليزاً كثيرين بدأوا يقرأون عن هذه الديانة بعد إيمان مطربهم المحبوب بها. وما زالت الأميرة ديانا تحظى بمكانة متميزة في قلوب الشعب الإنجليزي وظلَّت القنوات التلفزيونية الغربية تعرض لقطات لها مع أولادها في أثناء حفل زفاف الأمير وليام رغم أنها كانت على علاقة برجل نشأ في أسرة مسلمة، والإسلام ديانة غير سماوية من وجهة نظر المسيحيين. ولم يظهر عنتره إنجليزي يستنكر ما فعلته الأميرة ديانا ويعتبره إهانة للقيم والعادات والتقاليد الإنجليزية الأصيلة. وأنا كعُلمانيٍّ مصري أرحب ببقاء المادة الثانية من دستور 1971 في الدستور الجديد شريطة تأكيد أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي الحُرِّية والعدالة والمساواة. وفي حالة الاتفاق على هذا التعريف لن يوجد تعارض بين المادة الثانية وحُرِّية العقيدة حيث إنه لا إكراه في الدين وإن من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. وستحفظ المرأة بحقِّها في تقلد أي منصب لأنها مثل الرجل خُلقت

في أحسن تقويم ولن يستطيع أحد أن يفرض الوصاية الذكورية السقيمة على عقلها ووجدانها وجسدها. ويجب إغلاق أي باب يمكن أن ينفذ منه أي عاشق للدماء لسنّ قوانين تُجيزُ قطع الأطراف والجُد والرجم وضرب الأعناق، وهي عقوبات انتهت من العالم الحرّ منذ سنين عديدة، بل إن دُولاً كثيرة وَفَقَتْ عقوبة الإعدام التي يمكن أن تتّم دون ألم أو تعذيب. ودولة إسرائيل التي قامت على أساس ديني وَفَقَتْ كل هذه العقوبات الوحشية رغم أنها منصوص عليها في التوراة.

### تناقض صارخ

فوجئتُ بمقال آخر منسوب إلى الدكتور محمد عمارة منشور في جريدة «الأهرام» أيضاً، بعنوان «ماذا صنعت العُلَمَانِيَّة بأوروبا» يقتبس فيه أقوال قس ألماني يرى أن العُلَمَانِيَّة أفقدت الدين المسيحي أهميته لدى الناس فهجروا الكنائس ولم يعد أحد يعطي أي اعتبار للقيم الدينية. ويختم الدكتور عمارة مقاله بقوله: «تلك هي الثمرات المُرّة لتجرُّع أوروبا كأس العُلَمَانِيَّة، وهي الكأس التي يريد الغرب وعملاؤه العُلَمَانِيُّونَ في بلادنا أن يتجرعها المسلمون في بلاد الإسلام». لم أصدق عينيّ وظللت أتساءل: هل يكون كاتب المقال عمارة آخر غير كاتب المقال الأول؟

أنا أفهم أن الإنسان يمكن أن يغيّر آراءه ومعتقداته مع مرور فترة كافية من الزمن نتيج له الوقت ليكتسب معلومات جديدة أو يحلّل معارفه القديمة من زوايا متجددة. لكن أن يكتب الإنسان مقالاً يفتن به القارئ أن الدين هو المهيم الرئيسي على الدساتير الأوروبية، وبعد أقل من شهر يكتب أن العُلَمَانِيَّة على وشك القضاء على الدين في الغرب، فهذا ما يستحيل عليّ فهمه أو قبوله، إلا إذا كان الدكتور عمارة يرى أن سلوكيات البشر في الغرب غير دستورية، وبالطبع غير شرعية. والحقيقة أن أي إشارة إلى دين معيّن في دستور أي دولة عصرية محترمة لا يمكن استغلالها لقمع أصحاب الأديان المختلفة، بل إن دُولاً غالبية سكانها من المسلمين مثل إندونيسيا وتركيا لا ينص دستورها على أي دين للدولة.

والعُلَمَانِيَّة في الغرب لم تهدم الدين بل منعت استخدامه من قِبَل حُكّام أوتوقراط وثيوقراط لقمع حُرّية الرأي والتعبير والعقيدة. وحررت العُلَمَانِيَّة المرأة من أسطورة كونها مخلوقاً نجساً وتابعا للرجل، لأنه رأسها والمسيطر على عقلها.

والعُلَمَانِيَّة أنهت محاكم التفتيش التي كانت تحكم على من تعتبرهم الكنيسة هراطقة وزنادقة بالحرق في الميادين العامة ليشهد عذابهم طائفة من المؤمنين بالمسيحية. إن التدنُّن الحقيقي لا يمكن اختصاره في التردّد على دور العبادة والمواظبة على أداء الأسرار والطقوس، فامتلاء المساجد بالمصلّين في كل مدن مصر وقراها صاحبه تراجع أخلاقي يعترف به الجميع.

يكمن التدنُّن العميق في الصدق والإخلاص في العمل واحترام الناس بعضهم لبعض والإقبال على الأعمال الخيرية دون انتظار مقابل، وجعل العلاج المجاني حقاً للجميع بخاصة الفقراء، وتدوُّق الفنون الجميلة كالأوبرا والباليه والرسم والنحت، والتواصل مع الطبيعة وتجليات الخالق في الكون.

العُلَمَانِيَّة يا دكتور عمارة هي المستقبل، ومن يخاصمها يحكم على نفسه ووطنه بالتحجّر والتعصّب والتحديث البليد المريض إلى الماضي غير السعيد.

البابا شنودة والزواج الثاني للمسيحيين

أكد البابا شنودة الثالث مجدداً في برنامج «البيت بيتك» رفضه التام الامتثال للحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية العليا الذي يلزم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمنح تصريح زواج للمسيحي المطلق لغير علة الزنى.

وقد أمنت التفكير في موقف البابا من جوانب متعددة ولم أستطع تقبله. ففي الدولة المدنية الحديثة لا يمكن لأي فرد أو جهة مهما علا شأنها أن ترفض تنفيذ حكم قضائي وإلا فقل على هذه الدولة السلام. وقد صرح الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول بأن أكثر ما يخيفه أن يصيب الفساد القضاء أو التعليم لأنه دون تعليم متميز وقضاء عادل نزيه يخضع الجميع لأحكامه لا يمكن أن تقوم لفرنسا قائمة. والفيلسوف اليوناني العظيم سقراط رضخ لحكم الإعدام الظالم الذي صدر ضده رغم محاولة تلاميذه إقناعه بالهرب، إلا إنه رفض وتقدم ببسالة ليتجرع كأس السم وأعطاهم وأعطانا درساً لا ينسى في حتمية احترام أحكام القضاء ولو كانت أحياناً جائرة.

وإذا كان البابا لا يعترف بحكم المحكمة الإدارية العليا، فلماذا قدم طعناً أمامها ضد الحكم الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري وجاء الحكم الأخير مؤيداً له. إن مجرد تقديم البابا للطعن يعني ضمناً أنه يعترف بالمحكمة، ومن المفترض أن يكون على أتم استعداد لتقبل أحكامها سواء كانت لصالحه أو ضده، ولكن على ما يبدو لأن المحكمة لم تقل «دراع مرسي، فتبقي بتتكلم غلط».

وقد تعجبت حين سمعت البابا يستشهد بما جاء في القرآن بأنه من حق أهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل الله فيه، لأن هذا الحكم ليس مستمداً من الشريعة الإسلامية بل إنه يتفق مع لائحة الأقباط الأرثوذكس التي أصدرها المجلس الملي عام 1938 والتي تبيح الطلاق والزواج الثاني لأسباب أخرى بجانب الزنى مثل استحالة العشرة وشدة النفور بين الزوجين.

وقد تعجبت أكثر حين قرأت في أحد المواقع على الإنترنت تصريحاً للأبنا بولا أسقف طنطا والمسئول الأول عن الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس كان قد أدلى به لمجلة «آخر ساعة» يقول فيه إنه لا يعنيه لائحة المجلس الملي لأنه مجلس مكون من أفراد علمانيين وأن الجهة التشريعية الوحيدة داخل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية هي المجمع المقدس المكون من الإكليروس (رجال الدين)، فهل يُعقل مثل هذا الكلام؟ هل يمكن أن تصدر لائحة من المجلس الملي تحت جنح الظلام وفي غفلة من المجمع المقدس؟ ولو افترضنا جدلاً أن هذا ما حدث فمن الطبيعي أن يتفق حكم المحكمة مع بنود اللائحة المتاحة أمامها.

يوضح البابا شنودة أنه اجتمع مع رؤساء الطوائف المسيحية المختلفة واتفقوا على لائحة موحدة جديدة تختلف في كثير من بنودها عن لائحة 1938 وأن هذه اللائحة مركونة منذ سنوات طويلة في مجلس الشعب. وبالتأكيد هذا التباطؤ في موضوع حساس كهذا خطأ جسيم، وعلى البابا أن يتصل بأعلى سلطة وجهة سيادية ليتم مناقشة اللائحة على وجه السرعة في مجلس الشعب، فهذا حقه ولكن عليه -من وجهة نظري- أن يمثل لائحة القديمة حتى يتم البت في اللائحة الجديدة.

### بين حَرْفِيَّةِ النَّصِّ وَرُوحِهِ

يؤدِّي التشبُّث بحَرْفِيَّةِ النَّصِّ الديني إلى إشكاليات جمة. تُرى ما النتائج المنطقية التي يمكن أن تترتب على إجبار زوجين على الحياة معاً رغماً عنهما؟ أعتقد أن كل طرف سيحاول أن يلفق للأخر قضية زنى وقد يستأجر شهوداً زوراً حتى يتم له الطلاق خصوصاً أن الكنيسة تعطي تصريح زواج للطرف الذي لم يزن وتمنع زواج الزاني. وهل من العدل حرمان الزاني من الزواج مرة



أخرى؟ وهل يتفق هذا مع روح التسامح الجميلة التي تميز الديانة المسيحية؟ يحكي لنا إنجيل يوحنا في إصحاحه الثامن كيف أن اليهود أتوا إلى يسوع بامرأة ضُبطت وهي تزني، وكان اليهود يطبقون حد الرجم الهمجي على الزناة، وسألوه عن رأيه في رجمها فردَّ عليهم بمقولته النبيلة الشهيرة «من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر».

إن إجماع الكنيسة عن زواج المطلقين سيؤدِّي بهم إلى الوحدة والكآبة أو الزنى أو الارتداد عن الدين المسيحي. والآن ما الحلّ؟

أرى أن الزواج يجب أن يتم بموجب عقد مدني يمكن بمقتضاه أن ينزوح أي مواطن سواء كان مسلمًا أو مسيحيًا أو يهوديًا أو بهائيًا، إلخ، وهذا لا يعني إلغاء الزواج الديني حسب نصوص الشريعة الإسلامية أو في الكنائس، ولكن يجب ترك الحرية كاملة للإنسان المصري ليختار طريقة الزواج التي تناسبه ويرتاح لها ضميره. قد يرى كثيرون أن هذا الفكر مستورد لا يصلح لمجتمعنا المحافظ ولا يتفق مع قيمنا وتقاليدنا الأصيلة، ولكني أعتقد أنه قد آن الأوان كي نحزّر هذا الشعب من الوصاية، وإذا كان الأوصياء يعتقدون أن شعبنا لا يمكن الوثوق بصحة ما يمليه عليه عقله لأنه جاهل وأمّي، فأنا أطلب منهم أن يتركوه ليسترشد بفطرته ويستفتي قلبه.

### حول أزمة التعليم في مصر

أمة في خطر (A Nation at Risk). هذا هو عنوان التقرير الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1983 لافتًا الأنظار إلى أزمة التعليم في البلاد ومحدِّرًا من أنه إذا استمرّت الأوضاع على ما هي عليه فمن المتوقع أن تفقد أمريكا مكانتها العلمية والاقتصادية في العالم وأن تسبقها دول كثيرة في أوروبا وآسيا مثل اليابان والصين. وإذا كانت هذه المخاوف قد ساورت المعنيين بالأمور في هذه الدولة العظمى فمن المنطقي أن أحوال التعليم الحكومي في مصر تحتاج إلى وقفة أو وفيات بعد أن بلغت حدًا مروّعًا ومُرعبًا من التردّي لدرجة أننا نسمع أن بعض الحاصلين على الشهادة الإعدادية لا يعرفون كتابة أسمائهم باللغة العربية، وأصبح لزامًا على المسؤولين أن يشخّصوا أسباب المشكلات المتراكمة والمتفاقمة منذ سنوات طويلة والبحث عن حلول علمية عملية يمكن البدء في تطبيقها في أقرب وقت حتى نستطيع اجتياز مرحلة الخطر.

### المدرسة: المعنى والمبنى

«فَمُ لِلْمُعَلِّمِ وَفِيهِ التَّبْجِيلُ.. كَادَ الْمُعَلِّمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا».. هل مقولة أمير الشعراء أحمد شوقي ما زالت تنطبق على معلمي اليوم؟

إن المعلم غير المؤهل جيّدًا أو الذي لا يمتلك ملكة التدريس من الأساس والذي بالكاد يجد قوت يومه، ولا يستطيع هو نفسه لن يعلم أولاده تعليمًا لائقًا، لا ننتظر منه أن يمنح تلاميذه علمًا أو قيّمًا أو خُلقًا. بل إن المعلم أصيح هو الذي يقف للتلميذ ويوفيه التبجيل، لا لأن التلميذ كاد يكون رسولًا، بل لأن الدروس الخصوصية التي لا يستطيع المدرس الاستغناء عنها جعلت التلميذ هو الممّول الفعلي له لا الدولة، وفي المقابل يمنح المدرس تلميذه قشور العلم (أو أسئلة الامتحان) في شربة مرّة يتجرعها التلميذ ثم يتقيؤها في الامتحان ولا يعود يتذكر منها شيئًا، وبالطبع إذا خانت التلميذ ذاكرته في أثناء الامتحان فيمكنه الاستعانة بصديق تحت سمع وبصر مدرّسه، وقد يكون المدرس نفسه هو خير صديق.

وبالطبع لا ينتج من هذه العلاقة المشوّهة سوى مواطن محدود المعرفة والثقافة لا يجد أمامه مثلاً أعلى يقتدي به ولا يحترم العلم الذي لا يكتل بالبتجان ولا يهتم إلا بجمع المال ولو بطرق غير مشروعة، ولتذهب الأخلاق إلى الجحيم.

وبالطبع أنا لا أنوي الاستفاضة في الحديث عن المدارس الآيلة إلى السقوط والفصول التي لا تصلح للاستهلاك الأدمي، لأن المدرس والتلاميذ هجروا المدرسة منذ زمن، كما أن المعنى في رأيي أهمّ كثيراً من المبنى، فأفلاطون كان يدرس الفلسفة والرياضيات في أكاديميته التي كانت تشغل مبنى غاية في البساطة والتواضع.

### التعليم الجامعي

أصاب التعليم الجامعيّ كثيراً من العوار الذي استوطن التعليم الأساسي، فالطالب الذي اعتاد النجاح بل والنفوق بحفظ نماذج مكررة من الأسئلة دون فهم أو سعي حقيقي للتعلم واكتساب المعرفة، لا يطالع غالباً أي مرجع علمي جادّ خلال سنوات الدراسة الجامعية ويواصل تعاطي العلم أو الجهل المتخفي خلف قناع علمي -وهو أشدّ خطراً من الأميّة- عن طريق ملخصات شبيهة بالوجبات السريعة التي تملأ الرأس إلا أنها لا تؤدي إلى الصحة العقلية.

ومن الطبيعي في ظروف تعليمية كهذه أن تطول المهزلة الدراسات العليا أيضاً، فحين كنت أجمع المادة العلمية لرسالتني الماجستير والدكتوراه هالني كم الأخطاء اللغوية الساذجة التي تعجّب بها رسائل لا تضيف إلى العلم شيئاً وأجيزت تحت إشراف أساتذة أجلاء، وكنت أسأل نفسي: هل انحدر مستوى اللغة لديهم إلى هذه الدرجة، أم أنهم لا يكتثون بالقراءة المتأنية لانشغالهم بعملهم الخاص ولا يهتمون بأداء رسالتهم داخل الجامعة بعد أن أخذوا منها الياقطة وحصلوا على الترقية بأبحاث قد تكون هي الأخرى هزيلة أو مسروقة وأنجزت بطريقة «شيئلي واشيئك».

وواقع أن الشهادات المصرية أصبحت غير معترف بها في الدول المتقدمة، وعلى المصري أن يحصل على شهادات معادلة ليعمل في غالبية الدول الأوروبية وأمريكا وكندا. بل إن الدول العربية تمنح الأطباء الحاصلين على الزمالة الإنجليزية مثلاً أجراً أعلى من زملائهم الذين يحملون الدكتوراه من أي من الجامعات المصرية، كما أن بعض هذه الدول العربية أصبح يشترط على الأطباء الحاصلين على درجة الماجستير من الجامعات المصرية أن يجتازوا امتحاناً يسمح لهم بممارسة المهنة، وهذا خزي وعار لا يمكن أن يقبله أي وطني محب لبلده. وليس بالغريب أن يصدر أكثر من تقرير لتصنيف الجامعات ولا نجد فيه أي ذكر لأي جامعة مصرية، بينما ضمت القائمة جامعات من إفريقيا وإسرائيل التي لا ندرك إلى الآن أن مقاومتها لن تكون إلا بالمنافسة العلمية والاقتصادية لا بدعاء العجزة قليلي الحيلة لربهم أن ينزل الطير الأبايل لترمي بني إسرائيل بحجارة من سجّيل.

### الجامعة والعقل والأخلاق

إن كثيراً من أساتذة الجامعة في مصر توقفوا عن أن يكونوا البوصلة الهادية للمجتمع، بل أصبحوا مجرد مرّدين لخزعات العامة، ومنهم من يطرق أبواب المشعوذين والدجالين لمعرفة طالعه أو يحترف الدجل بنفسه مثل الأستاذ الذي يعالج المرضى بالأعشاب وهو ليس طبيباً وأصبح

سوبرستار بعد أن ولج عالم الطب النبوي واقتدى به كثيرون عملاً بمبدأ «اللي تغلب به العب به». وأساتذة آخرون تحلّوا بأخلاقيات البروليتاريا الرثّة من تدبير المؤامرات والوشايات الرخيصة ضدّ زملائهم بل وأساتذتهم.

نجد أستاذًا جامعياً يبدو عليه الوقار والاحترام وهو في حقيقة الأمر خدام ناقل للكلام لسادته من رؤساء الخدم لأن فلسفته في الحياة «لو كان لك حاجة عند الكلب قل له يا سيدي»، وهو شعار العبيد حتى لو كانت أسماؤهم يسبقها لقب «السيد» ومضافاً إليه «الأستاذ الدكتور».

وفي هذا السياق لا أنسى كتاباً صدر في مصر منذ عدة سنوات بعنوان «تراث العبيد في حكم مصر المعاصرة»، ولم يجرؤ مؤلفه على وضع اسمه عليه واكتفى بذكر حرفي ع.ع، وهو يستفيض فيه بذكر تفاصيل الانحطاط الأخلاقي المنفشي في أروقة الجامعة والذي يرى المؤلف أنه موروث من عصر المماليك الذين شرّبوا المصريين ثقافة الهمز واللمز والمؤامرات التي كانت طريق المملوك لتولي العرش بعد التخلّص من سيده.

كما أن التدينّ الشكلي المصاحب لكل أشكال الانحراف الخلفي وصل إلى الجامعة، فيمكن أن نسمع حواراً بين أستاذة محبة وأستاذ لا يصفح السيدات عن رغبتها في عدم تعيين غير المحجّبات في القسم الذي يعملان به، ومعيد يجرؤ على التناول على أستاذه لأنه يرتدي دبلة ذهبية، وحين حاول الأستاذ الليبرالي أن يجادله بالتالي هي أحسن تَبَجَّح أكثر واتهم أستاذه بأنه يرّدّ كلام المشركين.

وإذا كنت قد أفضت في الحديث عن انحرافات بعض السفهاء والأفاقيين المتسلقين الذين دنّسوا الحرم الجامعي فأنا لا يمكن أن أنسى أساتذة أراهم مثلاً لِمَا يجب أن يكون عليه الأستاذ وأعتبر نفسي محظوظاً لأنني قابلتهم في رحلة الحياة وتتلذت على أيديهم ونهلت منهم علماً وخلقاً. أتذكّر دائماً الأستاذة الجليلة المرحومة الدكتورة فوزية حسين والأساتذة مشيرة عبد السلام ونجوى حسن وعصمت عبد الغفار أطل الله في أعمارهن وأدام عليهن نعمة الصحة والعافية. فقد تعلمت منهن الجدية والمثابرة في العمل وعدم الخجل من الاعتراف بعدم المعرفة حين يتعلق الأمر بموضوع تجهله لأن من قال لا أعلم فقد أفتى، والإيثار والصدق والتواضع والترفع عن الصغائر والتسامي والتسامح وغيرها من أخلاقيات السادة.

### هل نستطيع اجتياز مرحلة الخطر؟

أرى أن الدولة يجب أن تركز على تحديث كليات التربية وإدخال مناهج جديدة لإعداد معلمين مؤهلين لأداء رسالتهم السامية وأن يكون الالتحاق بها عن طريق اختبار قدرات لأن التدريس موهبة ومَلَكَة مثل الرسم والموسيقى وسائر الفنون. فالمعلم الذي يصلح للتعامل مع الأطفال يحتاج إلى مَلَكَة تختلف عن الذي يدرّس للمراهقين.

وعلى الدولة أن ترفع راتب مدرس التعليم الأساسي بأقصى ما تسمح به ميزانيتها، لأن مدرّس هذه المرحلة يفوق في أهميته أستاذ الجامعة لأنه يتعامل مع عجيبة لينة طرية في مرحلة التكوين الفكري والعقلي والوجداني، إن أحسن تشكيلها أنتجت إنساناً مثقفاً واعياً راقياً قادراً أن يتبوأ في المستقبل أرفع المناصب أو المناصب التي كانت رفيعة مثل أستاذ الجامعة والقاضي وغيره، فيعيد لها هيبتها ووقارها ورونقها المفقود.

كما أعتقد أن تغيير أنظمة الامتحانات التي لا تقيس إلا مَلَكة الحفظ عند التلميذ أصبح أمرًا مُلِحًا لأن الحفظ لا قيمة له في عالم اليوم لأن المعلومات متاحة للجميع في الكتاب والإنترنت، والمهم هو القدرة على تحليل المعلومات واكتشاف العلاقات القائمة بينها وإمكانية استخدامها الاستخدام الأمثل لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القائمة، ونوعية الامتحانات التي تقيس الاستيعاب والفهم والقدرة على إجهاض الدروس الخصوصية التي يجب أن ينص القانون على عقوبات رادعة للمدرسين الذين يتكسبون منها.

إن التعليم الأساسي الحكومي يجب أن يبقى مجانيًا أو إن شئنا الدقة يجب أن يعود مجانيًا بعد القضاء على سرطان الدروس الخصوصية مع ضمان جودته العالية لكي تختفي أو على الأقل تتضاءل الفجوة القائمة بينه وبين التعليم الخاص التي تُخرج للمجتمع أجيالًا متنافرة لا تربطها هُويّة مشتركة. ويعود للمدرسة تألقها

وجاذبيتها ويعود المدرس كسابق عهده رسولًا حاملًا شعلة بروميثيوس للأجيال وتعود العلاقة بين المعلم والتلميذ وثيقة صحية إنسانية ترقّي الفكر وتنقّي الوجدان وتمدّد التلميذ بمخزون من المعرفة والذكريات الجميلة يدوم معه مدي الحياة. وأنا شخصيًا أتذكر الأستاذ شعيب أستاذ اللغة العربية مع كل مقال أكتبه، فهو الذي علّمنا مبادئ اللغة والنحو، بل إنني إلى الآن أتذكر حروف الجر والحروف الناصبة للفعل المضارع كما خرجت من فمه منذ أكثر من ثلاثين عامًا. وأخيرًا لكم أتمنى لمصرنا الحبيبة أن تجتاز مرحلة الخطر لنصبح بحقٍ وطنًا للعلم والعقل والخلق والإنسان المثقف المنتج الذي يعطي لوطنه أكثر مما يأخذ منه.

### أبجديات الديمقراطية

ليس من الديمقراطية أو العلمانية في شيء أن يظل حزب واحد مهيمًا على السلطة التنفيذية والتشريعية لأكثر من ثلاثين عامًا، وإن كان غير ديني، ويستحيل أن توجد رقابة برلمانية حقيقية وجادة على الحكومة وغالبية أعضاء سيد قراره ينتمون إلى الحزب الحاكم بأمره.

لقد أسس الرئيس الراحل السادات الحزب الوطني ليحل محل حزب مصر العربي الاشتراكي، وينضم إليه رموز الاتحاد الاشتراكي ليتحولوا بين ليلة وضحاها من مبشرين ببستان وجنة الاشتراكية إلى مدافعين شرسين عن الانفتاح والقطاع الخاص ثم الخصخصة، وتسليم مفتاح الدولة ورقبة المواطن إلى رجال المال والأعمال. إن هذا الحزب الذي نشأ في أحضان كبير العائلة يعلم الناس الالتصاق بالحاكم والنفاق والتبذّل والتلؤن كالحية، وللأسف فإن تقاليد النظام الأبوي الراسخ في مجتمعنا لا تزدرى من يبيع رأيه، ولكنها تحقر امرأة فقيرة تباع جسدها. إن كثيرين من أعضاء الحزب الوطني الذين أقابلهم يخلون من عضويتهم فيه لأنهم يعرفون جيدًا تردّي الأحوال في المجتمع المصري، ويحاولون إقناعك بأن انضمامهم إلى الحزب محاولة منهم لعلاج العيوب والمساوي من داخله. لا يمكن أن نزع بوجود ديمقراطية إلا إذا وجد على الساحة السياسية حزبان قويان على الأقل يتداولان السلطة في ما بينهما مثل الحزب الديمقراطي والجمهوري في أمريكا، وحزب العمال والمحافظين في بريطانيا. وأرى أنه على الأحزاب المصرية أن تقاطع أي انتخابات برلمانية أو رئاسية قادمة حتى لا يستغلهم الحزب الوطني الأوتوقراطي لكي يتظاهر أنه لا مؤاخذة ديمقراطي إلا إذا تمت تحت الرقابة الدولية مع السماح للمصريين في الخارج

بالتصويت. والرقابة الدولية ليست عيبًا أو انتقاصًا من سيادة الدولة، فأعرق الدول الديمقراطية تسمح للمنظمات الأجنبية أن تراقب الانتخابات بها، كما أن السماح للمصريين بالخارج بالتصويت يحد من احتمالات التزوير والتسويد والبلطجة والذي منه. وعلى كل منظمات المجتمع المدني والمتففين المهمومين بشئون الوطن والتواقين إلى إرساء قواعد ديمقراطية سليمة (أحد الأهداف التي وعد ثوار يوليو بتحقيقها عند قيام الثورة وما زالت مؤجلة حتى الآن) أن لا يكفوا عن النضال لتنع مصرنا بهذا الحق الإنساني الطبيعي الذي سبقنا إليه دول أفريقية كثيرة لكي نتحرر من مظاهر الديمقراطية العليلة السائدة الآن لأن واجبنا جميعًا أن نصون مصر. أقول هذا وترن في أدني مقولة الشاعر الجميل أحمد فؤاد نجم "بلدنا في محنة نظامها دبحنا.. وواجبنا إحنا نصونك يا مصر".

هل نحن شعب ديمقراطي؟

أصبحت كلمة «الديمقراطية» واحدة من أكثر الكلمات تداولًا على السنة الخاصة والعامه على حد سواء. فالجميع يطالبون بها ويرون أنها حتمية وأن مصر تستحق نظامًا ديمقراطيًا يقبل تنوع الآراء ويسمح بتداول السلطة، ولكن هل نحن شعب ديمقراطي؟ وهل نقبل الاختلاف برحابة صدر وسعة أفق؟ وهل ندافع عن حق المختلفين معنا في أن يعبروا عن رأيهم بحرية في الهواء الطلق؟

### الأسرة البطريركية

ما زال النظام الأبوي مهيمًا على نسبة كبيرة من الأسر المصرية القائمة على فكرة رب الأسرة الذي يمنح ويمنع ويعطي الأوامر، وعلى الأبناء السمع والطاعة وإلا تعرّضوا لألوان متعدّدة من العقاب. وهذا النمط من التربية هو اللبنة الأولى في صناعة ديكتاتور المستقبل الذي يكون دائمًا متأهبًا لقمع من هم أدنى منه ومبرمجًا على نفاق رؤسائه وانتظار تعليماتهم وتوجيهاتهم الحكيمة. يبني الأب جدارًا صلبًا بينه وبين الأبناء وهو لا يدرك أن الخطوة الأولى في التربية السليمة تبدأ بهدم هذا الجدار وإقامة نسيج إسفنجي يسمح بتواصل الحوار الهادئ والإقناع والعاطفة الواعية بينه وبين أولاده، والتي تطلق العنان لتلقائيتهم وتنمي شخصياتهم، وتساعد الأب على معرفة ملكات الطفل الفطرية، كما تساعد الطفل على اكتشاف ذاته في سن مبكرة، مما يساعده على أن يسير في الحياة في الطريق الذي يلائم قدراته بما يضمن له الصحة النفسية والانسجام والتناغم مع النفس والناس والمجتمع. وغالبًا ما يرث الأخ الأكبر النهج الأبوي فيتسلط على الإخوة الأصغر، وقد تستمر العلاقة بين أمر ومأمور حتى يبلغ الأصغر سن الرشد وربما المعاش، ويكون قد أسس هو الآخر أسرة مارس عليها كل صنوف القمع الذي عانى منه ليواصل العبيد صناعة العبيد إلى ما لا نهاية، ولتعش مصر حرة ديمقراطية مستقلة. والعلاقة بين الزوج والزوجة (أو الزوجات) يحكمها نفس النمط السائد بين الأب والأولاد، فالرجل يأمر وينفق وعلى المرأة الطاعة لأنها ناقصة عقل، وطاعة المرأة للرجل من طاعة الله وإلا عدت ناشزًا ووقع عليها العقاب الذكوري الذي يصل إلى الهجر وربما الضرب، فالرجل ليس فقط المخ، ولكن أيضًا العضلات. والأعراف والتقاليد السائدة تطارد الرجل الذي تحكم المساواة والندية علاقته بزوجه بالاتهامات بالضعف ونقص الرجولة، وغالبية الرجال المصريين (وأيضًا النساء) لديهم اقتناع بصعوبة إن لم تكن استحالة استقامة الحياة بين رجل وامرأة تفوقه في الوظيفة أو الدرجة العلمية أو الثروة. وهذه الأعراف تنتقص في أغلب الأحوال من قدر المرأة، فمثلًا تتناقل السنة الرجال مقولة «كلام

رَجَالَة» باعتباره كلامًا موثوقًا فيه لا يحتمل الهزل، ممَّا يفيد ضمنيًا أن كلام النساء غير موثوق فيه لأنهن سرّيعات النسيان، أو ربما لاحتمال احتواء ظاهر كلامهن الناعم على أغراض خبيثة، كما أن المرأة المتزوجة تعتبر حرّمًا لزوجها ولو كان مرحومًا (حرم المرحوم) ولم يقل أحد على الرجل إنه حرم امرأة بعينها. فأى ازدواجية للمعايير هذه، وهل يتوقّع أحد وجود هذه المفاهيم الظالمة في مجتمع ديمقراطي؟

### التعليم الأبوي

يأتي دور المدرسة مكملًا لدور الأسرة في وأد الإبداع والقدرة على الابتكار وإعمال العقل النقدي بسبب أنظمة التعليم القائمة على الحفظ والتلقين والعلاقة أحادية الاتجاه بين المدرس والتلميذ التي تمنع الطالب من المناقشة المفتوحة الحرة وطرح الأسئلة وإبداء الرأي، بل إن التلميذ المتفوق يكون غالبًا هو الأكثر قدرة على الاحتفاظ بالمعلومات التي تلقاها جاهزة ومعلّبة من أساتذته واجترارها في أثناء الامتحان، وبالطبع هذا النمط من التعليم لا يمكن أن ينتج عنه مستقبلًا إنسان قادر على الحوار المتمدن واحترام الآراء المختلفة واتخاذ القرارات وتحمل نتائجها، بل يسهل توجيهه وانقياده وراء مروّجي الشعارات، ولكل مرحلة شعاراتها، ولدينا رجال لكل المراحل ولكل الشعارات.

### التمييز الطبقي

نحن مجتمع طبقي من الطراز الأول، فحين يقوّم المصريون بعضهم بعضًا يهتمون باعتباريات شكلية مثل محل السكن وماركة السيارة والوظيفة. ورجل الشرطة حين يستوقف مواطنًا ارتكب مخالفة غالبًا ما يضع المعايير السابقة في حسابه وليس المعيار القانوني قبل أن يقرر أسلوب التعامل معه. إن رجل الشرطة البسيط في المجتمعات الديمقراطية له هيبه، فهيبه الدول المتقدمة في قيمة مواطنها البسيط وليس في مواكب وزرائها الفخمة. ولهذا فإن رجل الشرطة هذا لا يهاب أن يحرّر مخالفة لملكة إنجلترا بجلالة قدرها إذا أوقفت سيارتها في الممنوع، وهو لن يرضخ أو يسعد إذا منحه أحدهم قروشًا قليلة لكي يتغاضى عن أداء واجبه.

### التمييز الديني

غالبية المصريين حريصون على إظهار دينهم، فالرجل المسلم غالبًا ما نرى الزببية تزين جبهته والدبلة الفضة تلمع في إصبعه، والمرأة المسلمة ترتدي غالبًا الحجاب وأحيانًا النقاب، بل إن مسلمات يتحجّبن لأن الناس يحسبونهن مسيحيات. والمسيحي يتدلّى الصليب من فوق عنقه. الكل يتباهى بدينه، ويشعر بأن أي نقد ولو مهذب لفهمه لدينه إهانة لكرامته وجرح لرجولته لأن الذكر حامي حمى التدين الشكلي في النظام الأبوي.

لا أستطيع أن أنسى كيف هاجم مصريون مسلمون مصريين بهائيين مسالمين في قرية بسوهاج وأخرجوهم من ديارهم، ويعتبر البعض من المثقفين أن البهائيين هم السبب في إثارة الفتنة لأن أحدهم ظهر في برنامج تليفزيوني وقال إنهم غالبية في القرية المذكورة في سوهاج. وتخرج أحكام قضائية تمنح حضانة أطفال مسيحيين إلى أبيهم الذي أشهر إسلامه بحجة أن الإسلام هو الدين الأفضل رغم أن القانون ينص على حضانة الأم لأطفالها دون تحديد ديانة معينة للأم.

ونظرية أن هناك دينًا أفضل وأديانًا مقبولة على مريض وأديانًا لا يمكن الاعتراف بها وإدماج معتنقيها في المجتمع لأنها أديان من عند الشيطان أو الإنسان وليست من عند الله تجعل الأقليات تسلك في الحياة سلوكًا ظاهره وداعة الحمامة وباطنه مكر الحية. وهي فكرة رغم عنصريتها المقبولة فإنها تلقى قبولًا لدى قطاعات من المصريين. وقد علق أحد المستنيرين على فيلم «حسن ومرقص» بأننا كنا دولة حسن ومرقص وكوهين وأخشي أن نصبح في المستقبل دولة حسن فقط. هل نستحق الديمقراطية؟

أعتقد أننا لسنا شعبًا ديمقراطيًا، وعلاقتنا ببعضنا ببعض قائمة على التراتب الأبوي الطبقي وازدواجية المعايير التي نتهم أمريكا بممارستها وهي عندنا نمط حياتي يومي تدعمه الأعراف والتقاليد الراسخة، ولكني رغم هذا لا أجرو على القول إننا لا نستحق أن نُحكم حكمًا ديمقراطيًا لأن هذا معناه أننا شعب «يخاف ما يختشيش»

وأننا إن لم نجد كبيرًا يقيمنا لاشريناه ونحن لن نشتره إلا والعصا معنا أو معه لأننا أنجاس مناكيد. لكننا لسنا هكذا ولن نكون أبدًا رغم أن منا من يرى في ديكتاتور كأحمدي نجاد مخلصًا ويعتبر سفاكًا إرهابيًا مثل بن لادن بطلًا وشهيدًا، ومنا من لا يزال يؤمن بأن الزعيم هو أب لا يمكن التناكر له لأن الدم لا يتحول إلى ماء والظفر لا يخرج من اللحم. وأقولها عالية مدوية إننا نستحق الديمقراطية، ولكننا ونحن نناضل من أجل بلوغها يجب أن نقتل الديكتاتور الأبوي البدوي القابع في أعماقنا وإلا فلن تنعم علينا السماء في أحسن الأحوال إلا بالمستبد العادل.

### أغنية في الميدان

محمد.. مينا.. ليه الثورة جميلة وحلوة وأنت معايا. فرّت الدموع من عيني وأنا أستمع إلى هذه الكلمات المؤثرة التي غناها مينا دانيال (الشاب الذي قُتل في أحداث ما سبيرو الأخيرة) مع صديقه محمد في ميدان التحرير حين كانت الثورة في أوج توهجها في كل ربوع الوطن ضد طغيان مبارك وعصابته الحاكمة الناهية للثروات والمجهضة لأبسط مبادئ حقوق الإنسان. كنت أستفز دائمًا من القصص المكررة التي كانت تنشرها الجرائد الحكومية بعد كل حادثة طائفية عن بيشوي الذي ألقى بنفسه في النيل لينقذ صديقه مصطفى فيغرقان معًا. وكنت أعتبر هذه الروايات مفتعلة ومختلقة للإيحاء بأن ثوب الوحدة الوطنية ناصع البياض وأن المشكلات الطائفية ليست إلا بقعًا رمادية ضئيلة لا تنال من روعة الثوب وأناقته في حين أن الجميع يرى الثوب ملطخًا بالدماء والسواد ومهلّلاً والكل يعرف أن الفتنة متيقظة ولا تنام والنار مشتعلة تحت الرماد. لكن الصدق في نيرة الصوت والحلم الثوري النبيل المطلّ من عيون محمد ومينا يقشعر له البدن وتخفق له القلوب. لقد فجرّت الثورة أنبل ما في الشخصية المصرية سلبية حضارة الماء والنماء وفجر الضمير رافضة فكر الصحراء ولافضة تقاليد بلاد الجفاء التي لا تعرف إلا أنهار الدماء.

شارك محمد ومينا في الثورة غير مكثرئين بفتاوى شيوخ السلفية بعدم جواز الخروج على الحاكم ولو كان ظالمًا وقامعًا وداهسًا كرامةً شعبه ما دام ينطق الشهادتين (بلسانه طبعًا فالله هو العالم بالقلوب)، ونصائح البابا شنودة الذي طالب المسيحيين بالموث في البيوت، بل إننا قرأنا أنه اتصل بمبارك وأكد له أنه وأفراد قبيلته معه.

كان محمد ومينا وكل المصريين الأحرار يدًا واحدة في ميادين الحرية، والسلفيون المسلمون والمسيحيون يد واحدة في نفاق الطاغية. إن الثوار الذين طالبوا بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية تعانق في أعماقهم الطهر الثوري مع الوعي الفكري فلم يفتنهم تأكيد مدينة الدولة المصرية لتيقنهم أنها الضمانة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق كل مطالبهم الإنسانية العادلة. فالدولة المدنية هي التي لا تميز بين مينا ومحمد وكوهين وأي مواطن ولو كان لا يدين بأي دين على الإطلاق.

والسؤال الآن: هل حرص المجلس العسكري على مدينة الدولة المصرية؟ شكّل المجلس العسكري لجنة لتعديل بعض المواد الدستورية (هي نفس المواد التي اقترح رئيسهم السابق مبارك تعديلها) برئاسة المستشار طارق البشري المعروف بتوجهاته الدينية المحافظة، وعضوية المحامي الإخواني الفلوطه صبحي صالح. وجري استفتاء على هذه المواد في ظل أجواء دينية مشحونة وفتاوى تؤكد أن الإدلاء بـ«لا» كفر و«نعم» تجعل الطريق إلى الجنة مفروشًا بالورود، وهي أجواء تُبطل أي استفتاء في أي مجتمع حُرٍ لأنها تمثّل توجيهًا للناس في اتجاه معيّن باللعب على أوتار الغرائز البدائية. والمدهش أن المجلس بعد أن أعلن نتيجة الاستفتاء ضرب به عُرض الحائط وأصدر إعلانًا دستوريًا كاملًا من 62 مادة لم يستفت عليه أحدًا كما لو كان الاستفتاء لعبة تركنا المجلس نتسلى بها أسوة بمبارك الذي قال عن الشعب: «خليهم يتسلوا». وصمّم المجلس أن تجري الانتخابات البرلمانية قبل تأسيس الدستور مخالفًا آراء كل التيارات السياسية باستثناء الفصائل الإسلامية. كانت حُجّة المجلس أن الديمقراطية التي يقَدّسونها تحتمّ الرضوخ لإرادة الشعب الذي صوّت بـ«نعم» على المواد الدستورية المعدلة التي تضمنت مادة تنصّ على إجراء الانتخابات البرلمانية قبل إعداد الدستور رغم أن المجلس -كما أشرت- استهان بالديمقراطية واستخفّ بالشعب وإرادته بالإعلان الدستوري الذي أصدره. وهذا اتفق مع هوى الإسلاميين الذين يحلمون بالفوز بغالبية المقاعد البرلمانية وتأسيس الدستور على مقاس عُقدهم ورؤيتهم للمختلفين معهم ولو كانوا مسلمين وفكرتهم السقيمة عن المرأة. والحقيقة أنا لا أفهم كيف سُمِحَ لكل هذه الأحزاب الإسلامية أن ترى النور رغم أن الإعلان الدستوري تضمّن مادة تحظر قيام الأحزاب على أساس ديني. فحزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين يرفض تولّي المرأة ولو كانت مسلمة الرئاسة، وأيضًا الرجل غير المسلم، وهذا يجعله حزبًا دينيًا مهما راوغ وناور وداور وغرق في التقية حتى الثمالة مدعيًا أنه حزب مدني وأن الإسلام لم يعرف الدولة الدينية. وكلنا نعرف أن العظيم فرج فودة اغتيل بعد مناظرة دافع فيها عن الدولة المدنية أمام رموز إخوانية كانت تستमित في الدفاع عن الدولة الدينية. وتمت الموافقة على حزب للجماعة الإسلامية التي قتلت السادات وتضمّن برنامجها السياسي تطبيق الحدود الدموية، وقال متحدث باسم الحزب إنهم سيهيئون الناس تدريجيًا لتقبل الشريعة، وأظنّ -ولا أظنّ أن ظنّي هذا يندرج تحت باب الإثم- أنهم يقصدون أن يعتاد المصريون تقبّل مشاهد قطع الأطراف والرجم وضرب الأعناق في الميادين العامة. وأخيرًا حدثت مذبحه ما سبيرو التي لا نعرف إلى الآن أبعادها، وإن كنت سمعت شهادة لبثينة كامل المرشحة

المحتملة لرئاسة الجمهورية بأن جنود الجيش والشرطة بدأوا التعدي على المتظاهرين رافعين شعار معركة العبور «الله أكبر» دون «ولله الحمد».



لكل ما سبق أعتقد أن المجلس العسكري على وشك اغتيال حلم الدولة المدنية والتمهيد لتسليم مصرنا لطيور الظلام لتقيم على أرضها الطاهرة دولة دينية أبوية متخلفة متعفنة تجبر مينا أن يدفع الجزية وهو صاغر وذليل لمحمد المسلم السني الوهابي الحنبلي الذي يقتني في داره حفنة من الزوجات الخادמות العابدات الصاغرات القانتات الخاضعات الخاشعات لتلبية الرغبات حتى الممات.

وأرى أنه إن أراد المجلس العسكري تدارك الأخطاء السابقة فيجب أن يقدم إلى العدالة مرتكبي مذبح ما سبيرو ولا يدعي أن الفاعل أيادٍ خفية أو أرواح شريرة أو شياطين الإنس والجن. وعلى المجلس أن يؤجل الانتخابات البرلمانية ويعيد الأمور إلى نصابها ومنطقها ويشكل لجنة لتأسيس دستور مدني يحقق مطالب الثورة ويفصل فصلاً تاماً بين الدين والدولة وتكون مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي المصدر الرئيسي للتشريع ويتم تفكيك كل هذه الأحزاب التي قامت على أساس ديني ثم تُجرى انتخابات برلمانية ورئاسية خلال جدول زمني محدد يعود بعدها العسكر إلى الثكنات التي خرجوا منها يوم 23 يوليو 1952 لتعود الأغاني ممكنة. وما زالت ترن في أذني -والدموع تفرّ من عيني- نفس الأغنية «محمد.. مينا.. ليه الثورة جميلة وحلوة وانت معايا».

### الاستقواء بالخارج والداخل

«انت مش عارف بتكلم مين؟»، مقولة مصرية شهيرة تعبر عن الاستهانة بالقانون وتعطيله أو تطويعه ليكون سيقاً في يد من يملك الوساطة أو السطوة أو الحظوة يشهره في وجه من لا حَيِّيَّة له ولا علاقة وثيقة تربطه برجل مال أو سلطة. أتذكر دائماً هذه المقولة حين أقرأ الاتهامات التي توجه إلى طائفة من المصريين بالاستقواء بالخارج وأجد هذا أمراً يبدو أحياناً مبرراً لأنه إذا كان بيننا من اعتاد الاستقواء بجهات في الداخل لينال ما لا يستحقّ فما الغرابة أن يستقوي بالخارج من لا يجد أحداً يدعمه ويقويه داخل وطنه ولو بالباطل؟

وكاتب هذه السطور يعترف أنه قد استقوى بالداخل، فهو يشغل وظيفته الحالية لأن والدته كانت أستاذة في المركز البحثي الذي يعمل به وإن كان يدعي الكفاءة والإخلاص في العمل ويعتقد أنه يحظى بحب زملائه وأساتذته.

إن الحكومات المصرية المتعاقبة في النظام البائد دأبت على شَهْر التقارير التي تصدرها هيئات أجنبية تُشيد بالأداء الاقتصادي للحكومة وبمعدلات النمو المتزايدة في وجوهنا لكي تستقوي بالخارج علينا لأنها تعلم أنها لا تستند إلى شعبيته لها بين الناس كأنها تريد أن تقول لنا إنه لا كرامة لحكومة في وطنها، ويا ريت تعرفوا قيمتي يا ناكري الجميل. وحين كانت جيوش النازي بقيادة ثعلب الصحراء روميل تدقّ أبواب مصر، أيدها مصريون كثيرون مرددين الهتاف الشهير «إلى الأمام يا روميل» ليحرر مصر من الاحتلال الإنجليزي ويحكي الرئيس الراحل أنور السادات أنه قد تخابر مع الألمان في أثناء نفس الفترة.

وقد استقوى المصريون المسيحيون بالعرب لكي يتخلصوا من نير الرومان. إن غياب العدالة قد يدفع الإنسان إلى أن يلوذ بحماية من يعتقد أنه قد يخلّصه من الضيّم الواقع عليه حتى لو كان في الحقيقة يستبدل بظالمٍ آخرٍ أكثر نازية وقمعاً للحرية والإنسانية. إن المصري الذي يُهان في وطن لا يجد فيه قوت يومه ولا يحظى بتعليم جيد أو علاج فعّال وفي المتناول سيفرّ من هذا الوطن ولو

في قارب هس تتلاعب به الأمواج إلى أي مكان قد يحقّق فيه ولو قدرًا ضئيلاً من الكرامة والحياة الكريمة، ونحن جميعاً نعرف أن مصريين كثيرين يعملون في إسرائيل ويتزوجون إسرائيليات. إن الشيوعي المصري إذا اعتُقل دون تهمة ولم يجد وطنًا متسامحًا يحتويه قد يستقوي بإيران، والأمر نفسه ينطبق على المسيحي أو البهائي الذي لا تُكتب ديانته في خانة الديانة في بطاقة الرقم القومي وتُستبدل بها شرطة (يا ليت الشُّرطة توضع لكل المصريين). إن المواطنة هي الحلّ وشعار «الدين لله والوطن الحاضر للجميع من مختلف العقائد والطبقات» هو المانع لأن يحاول أشخاص أو جماعات الاستقواء بأحد في الداخل أو الخارج.

### الثورة والمستقبل

إن الانتفاضة الشبابية التي اندلعت في ربوع مصر يوم 25 يناير الماضي وتحولت إلى ثورة شعبية يوم 28 يناير بانضمام طوائف الشعب كافة إليها، حدث جلل لم يكن أحد يتوقع حدوثه بهذا القدر من القوة والعزيمة والتصميم والمثابرة. كانت الأسباب المؤدية إلى الغضب واليأس والتذمّر كامنة تحت جلد الوطن منذ فترة طويلة إلا أن غالبية المحللين السياسيين لم يتوقعوا أن يخرج إلى الشارع أكثر من عدة مظاهرات محدودة تضمّ عشراتٍ ويتلو فيها المشاركون عدة شعارات حتى يصيبهم الإجهاد والإحباط ثم يفرقهم الأمن ويذهب كل واحد منهم إلى حال سبيله. لكن الشعب المصري العظيم أثبت أنه لا يقلّ شجاعة وجسارة وجلدًا وعنادًا عن شقيقه التونسي الذي فجر ثورة الياسمين، وزحفت الجماهير من كل فجّ عميق واحتشدت في الميادين تطالب بالعدالة والحُرية والكرامة والدولة المدنية وصرخت في نفس واحد: «الشعب يريد إسقاط النظام»، حتى لوت عنق البطريرك وكسرت عناده الأبوي البغيض وقضت على مشروع التوريث وأحلتّ الحزب الحاكم المسمّى كذبًا بـ«الوطني» وزورًا وبهتانًا بـ«الديمقراطي»، وجهاز أمن الدولة ومجلس عز الذي كان يسمى مجلس الشعب الذي كان يلعب فيه رئيس ديوان رئيس الجمهورية دور زعيم المعارضة لسخرية القدر. أجبرت الجماهير كُتّاب وكلاب السلطة أن يتراجعوا عن نفاقهم الكريه للجالس على العرش وحاشيته وخدمه وما ملكت يمينه وشماله.

كان الرئيس السابق محمد حسني مبارك ديكتاتورًا رغم القناع الديمقراطي الذي كان يرتديه، فهو كان يُقيل وزراء لهم جماهيرية وإنجازات ويأتي بأخرين يمقتهم الناس لسوء سمعتهم، ولم يكن أحد يعطي أي اعتبار للناس ويشرح لهم لماذا ذهب فلان وجاء علّان. ويكفي أنه قال إنه لن يترك منصبه ما بقي نفس يتردد في صدره. وكان مبارك مغرورًا أيضًا رغم رداء التواضع الذي كان يحاول أن يحشر نفسه فيه، فقد صرح مرة أن السادات كان محظوظًا لأنه وجده أمامه وعيّنه نائبًا له. إلا أن مبارك وقد فاجأته الثورة رضخ جزئيًا لأول مرة لأمر شعبه وأقال الحكومة وعيّن نائبًا له، إلا أن الشعب المكلم المظلوم من آلاف السنين الصابر لآلاف السنين لم يقبل بهذا الحلّ الجزئي بعد أن خرج من القمقم وتكلم في السياسة وأصرّ على الحلّ الجذري وهو رحيل رأس النظام، وتماسك وثبت على موقفه حتى كان له ما أراد وتنفس الصعداء وشعر لأول مرة منذ عقود طويلة أن البلد بلده والشارع له والبيت بالفعل بيته. وبدأت محاكمة رموز النظام السابق وفرعونه، وأتمنى أن ينال المذنب منهم عقابه العادل الرادع بعد تحقيق متأنّ لا يتأثر بضغط الرأي العام حتى لا يجرؤ أي حاكم في المستقبل أن يعيث في مصر فسادًا هو وحاشيته ليكون مبارك هو بحق آخر ديكتاتور مستبدّ.

وإذا كان إسقاط رأس النظام حلمًا بعيد المنال فإن الأهم الآن هو ترتيب البيت من الداخل وأن تكون لنا رؤية مستقبلية واضحة لهضة مجتمعنا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتعليميًا وإعلاميًا.

### أولاً- سياسيًا

إيجاد آلية لمحاسبة الرئيس وهو في منصبه حتى لا يظل ينهب لمدة 4 سنوات قد تجدد مرة أخرى ثم يأتي بعده من يواصل المسيرة لفترة أو فترتين.

يمكن أن يكون نظامنا رئاسيًا أو برلمانيًا أو مزيجًا من الاثنين، لكن لا يُعقل أن يوجد منصب لرئيس الوزراء وليس له صلاحيات ومهام دستورية محددة وهو مجرد سكرتير لرئيس الجمهورية ينتظر تعليماته وتوجيهاته ويتلقى النقد بدلًا منه رغم أن الأمر كله بيد عمرو لا بيده.

تفعيل قانون من أين لك هذا على جميع المسؤولين حتى نضمن أن من يقبل المنصب يريد حقًا الخدمة العامة لا استغلال منصبه للإثراء والترئج. فكل وزير يجب أن يقدم بيانًا يوضح فيه كل مصادر دخله قبل تسلّمه منصبه وبعد تركه، ويجب منع المسؤول من ممارسة عمل خاص في أثناء توليه منصبه.

إزالة كل العراقل التي تمنع التواصل بين الأحزاب والناس لأنه لن يكون لدينا نظام ديمقراطي حقيقي إلا بوجود حزبين على الأقل يتداولان السلطة بينهما.

إلغاء نسبة الـ50% العمال والفلاحين من البرلمان وأن تقتصر عضوية مجلس الشعب على أصحاب المؤهلات العليا.

أن تكون انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية التي تتيح نسبة تمثيل جيدة للمرأة والأقليات وتحد من ظاهرة شراء الأصوات.

يجب أن ينصّ الدستور على حرية الرأي والعقيدة المطلقة وأن يجرم التمييز بين المواطنين على أساس النوع أو الطبقة أو المعتقد.

### ثانيا- اقتصاديًا واجتماعيًا

الأخذ بنظام الضرائب التصاعديّة على الدخل وإيجاد حدّ أدنى مقبول وحدّ أقصى للأجور. أن تشمل مظلة التأمين الصحي كل المواطنين وأن يلزم القانون المستشفيات الخاصة أن تعالج الحالات الحرجة دون أن تطالب المرضى بالدفع مقدّمًا، وهذا النظام معمول به في غالبية الدول الغربية.

توفير إعانة بطالة لمن يفصل من عمله حتى يجد مصدرًا آخر للرزق. تطوير العشوائيات التي تُعتبر معملًا لتفريغ الإرهابيين والمجرمين.

### ثالثا- تعليميًا وإعلاميًا

إدخال مواد لحقوق الإنسان لبرامج التعليم الأساسي الذي يجب أن ينمي ملكات التفكير والنقد ويتخلص من نظام الحفظ والتلقين العقيم.

تربية النشء على أن لكل عمل قيمة وكرامة وأنه لا أفضلية لوزير على خفير أو لطبيب على فني. حرية إنشاء الصحف ومنع حبس الصحفيين في قضايا النشر مع حرية تداول المعلومات والحكم بغرامات ضخمة في حالة نشر اتهامات يثبت عدم دقتها.

وهذا بعض مِمَّا نحلّم به لمصرنا التي نحبها مهما غضبنا منها ونقول مع العظيم صلاح جاهين  
نكرهها ونلعن أبوها بعشق زي الداء فمصر هي أحب وأجمل الأشياء.

## ٣ العَلمانيَّة والمرأة

### الثورة والمرأة

تُقاس حضارة الأمم بمكانة المرأة فيها والحقوق التي يتمتع بها الأطفال والأقليات وكبار السن وذوو الاحتياجات الخاصة. ورغم أنني مؤيدٌ لثورة 25 يناير فإنني لا أستطيع إلى الآن أن أقول إنها نجحت واكتملت لأن العبرة دائماً بالخواتيم، وإلى الآن سفينة الوطن ما زالت تتقاذفها الأمواج الإخوانية والأنواء السلفية. ولكي ترسو السفينة على شاطئ الأمان يجب أن تطرأ تغييرات جذرية على أوضاع المرأة في مصرنا وأن يكون من حقها أن تشغل أي منصب مثل القضاء ورئاسة الدولة.

### التمييز بين الرجل والمرأة

ما زال قانون العقوبات يعجُّ بموادَّ مجحفة للمرأة. فمثلاً تنص المادة «274» من قانون العقوبات على حبس الزوجة الزانية لمدة لا تزيد على سنتين سواء تم الزنى في منزل الزوجية أو خارجه، بينما تكفي المادة «277» من القانون ذاته بحبس الزوج الذي يقترب نفس الجريمة لمدة لا تزيد على ستة أشهر إذا وقع الزنى في منزل الزوجية، أما في منزل العشيقة فلا عقوبة له. فإذا افترضنا أن العشيقة زوجة لرجل آخر فستعرض هي للعقوبة بينما العشيقة الولهان الذي يشاركها الفراش سينفذ بجلده وذنبه وجرمه وشحمه ولحمه. فهل يُعقل أن عملاً بعينه يكون مباحاً متاحاً في مكان ما بينما يكون جرمًا في مكان آخر؟

هل مثلاً السرقة في مكة حرام بينما في أوروبا أو أمريكا حلال بلال؟ هل أيضاً الزمان يحدّد شرعية ومشروعية الفعل، فمن يقتل في رمضان يستحقّ القتل بينما يستحقّ الثواب في شوال أو غيره من أوقات السنة؟

ويعاقب القانونُ المرأةَ التي تُضبطُ زوجها مع عشيقتة فتقتله بالسجن الذي قد يصل إلى المؤبد، بينما لا يسجن الرجل الذي يأتي الفعل نفسه أكثر من ثلاث سنوات.

وأنا لا أفهم لماذا يلتمس القانون العذر للرجل المفترض أنه أكثر قدرة من المرأة على ضبط انفعالاته والتحكّم في عاطفته والاحتكام إلى العقل! أليس هذا ما يردّه دائماً المتحيزون ضدّ المرأة ولهذا فإن الطلاق يجب أن يكون في يد الرجل وحده وما زالوا إلى الآن يهاجمون قانون الخلع الذي أخشي أن يتعرض للإلغاء إذا تولى مقاليد الأمور إخواني أو سلفي.

هل غيرة الرجل مفهومة ومبرّرة لأن زوجته من ممتلكاته بينما المرأة يجب أن تستأصل غدّد الغيرة من جسدها لأن زوجها ليس ملكاً لها وحدها؟

والقانون المصري يعاقب المرأة التي تمارس الدعارة بالسجن بينما شريكها في العهر لا ينال أي عقاب بل يكون شاهداً عليها.

فهل من العدل أن يكون الشخص نفسه مجرماً وشاهداً في الجريمة نفسها؟

وما زالت قوانين المواريث تعطي للذكر مثل حظّ الأنثيين، وهذا نص يجب الاجتهاد فيه مثل قطع يد السارق وجلد الزّناة ونكاح ملكات اليمين، لأن الزوج في الماضي كان ينفق على زوجته في أغلب الأحوال أما الآن فهناك آلاف الأسر تعولها امرأة.

## تعدُّد الزوجات

لا أستطيع أن أصدق أي امرأة تدَّعي أنها تقبل تعدُّد الزوجات الذي أراه تمييزاً وظلماً صارخاً ضدَّ المرأة، وأعتقد أن من تردّد هذا مريضة نفسية أو كاذبة تقول غير ما تعتقد خوفاً من أن تُنَّهَم بالكفر وإنكار معلوم من الدين بالضرورة.

لا أريد أن أتطرق إلى النصوص القرآنية المتعلقة بتعدُّد الزوجات لأنني لست متخصصاً، ولكن أجزم أن العدل مستحيل، فمثلاً لو تزوّج رجل امرأتين وسأوى بينهما في الإنفاق لا يمكن أن يعدل بينهما في الجنس لأنه من الصعب أن يكون على نفس حالته المزاجية مع الاثنين، وحتى لو افترضنا إمكانية حدوث هذا، فزواج رجل بامرأتين يعني أن لكل امرأة نصف رجل. وعلينا أن نفتدي بتونس ونمنع كُليَّة تعدُّد الزوجات الذي جرّمته وحرّمته دولة إسرائيل التي قامت على أساس ديني رغم أن التوراة تبيح التعدُّد غير المحدود وغير المشروط للزوجات، بل إن النبي سليمان تزوج بألف امرأة حسب النصوص التوراتية. والأولى بمصر أن تمنعه وهي أقدم دولة مركزية في التاريخ وتعدُّد الزوجات لم يكن معروفاً عند المصري القديم إلا عند الحكام.

## وفاء قسطنطين كمان وكمان

طفت قصة وقضية وفاء قسطنطين إلى سطح الأحداث مرة أخرى بعدما صرح الدكتور زغلول النجار في عدة صحف مصرية بأنه علم -دون أن يذكر كيف- أن وفاء قسطنطين قد قتلت في دير وادي النطرون لأنها ظلت متمسكة بإيمانها بالدين الإسلامي، ولم تفلح ضغوط رجال الدين المسيحي عليها لدفعها إلى العودة لدين آبائها ودين زوجها القمص يوسف. وجاءت ردود عديدة ومتناقضة من المعسكر المسيحي على زعم الدكتور زغلول النجار.

يؤكد الأستاذ نجيب جبرائيل المستشار القانوني للكنيسة الأرثوذكسية أن ادّعاء النجار لا أساس له من الصحة. ونقلت جريدة الشرق الأوسط اللندنية عن جبرائيل قوله (وهذا نص كلامه): لا أعرف من أين أتى النجار بهذه التصريحات، فقد أجريت اتصالاً بشقيق وفاء قسطنطين وتأكدت منه أنها بخير، وأنها تعيش في مصر بسلام مع أسرتها التي تضم ابنها مينا وابنتها شيرى بعد أن توفي زوجها يوسف الكاهن بكنيسة أبو المطامير بمحافظة البحيرة شمال القاهرة منذ عامين وتمارس عقيدتها المسيحية بحرية بعيداً عن الكنيسة والدير. وأضاف جبرائيل: «معلوماتي أنها تقيم خارج الدير وتتردد عليه من حين إلى آخر شأنها شأن أي مسيحي»، لكنه رفض تحديد مكان إقامتها خوفاً على حياتها التي أصبحت مهددة. ونقرأ تصريحاً لمصدر كنسي قريب من البابا شنودة يجزم فيه -على عكس كلام جبرائيل- أن وفاء قسطنطين تعيش الآن حياة رهبنة كاملة في أحد الأديرة، ثم نفاجاً بمصدر كنسي آخر يعلن في جريدة «صوت الأمة» في عددها الصادر بتاريخ 29 /9 /2008 أن الكنيسة قامت بتهريب وفاء قسطنطين خارج مصر ضماناً لأمنها وسلامتها، وما زالت الحقيقة إلى الآن تائهة وسط هذا الكم الهائل من الروايات والتصريحات المتناقضة.

## بداية القصة

كانت القصة قد تفجّرت عام 2004 حين فرّت السيدة وفاء قسطنطين من منزلها وأشهرت إسلامها وسرت شائعات بين الشباب المسيحي أنها قد تعرّضت لضغوط من أئمة مساجد وبعض المسؤولين في بلدها لكي تقدم

على هذه الخطوة، فاندفعوا في مظاهرة غاضبة أمام الكاتدرائية بالعباسية مطالبين بإعادتها إلى الكنيسة، ورشقوا رجال الأمن بالحجارة وتم اعتقال العشرات منهم، وترك البابا شنودة الساحة والأحداث شديدة السخونة والحنق يملأ صدور المتظاهرين وذهب إلى الدير ليعتكف به. وطالب البابا المسؤولين أن يسلموا له وفاء لتخضع لجلسات النصح ويتم تخييرها بين البقاء على دينها أو تغييره.

وبالفعل رضخت السلطات لطلب البابا وأعدت إليه المرأة، وبعدها أعلنت الكنيسة أن وفاء عادت مرة أخرى إلى أحضان المسيحية وقدمت المرأة وثيقة رسمية تشهد فيها أنها ولدت مسيحية، وسوف تعيش وتموت مسيحية. وقرأنا تصريحًا للنائب العام كان قد أدلى به للجرائد القومية يعلن فيه أن وفاء مسيحية، وكانت تلك محاولة منه لإغلاق ملف القضية التي لم تغلق إلى الآن. والحقيقة أنا أشعر بضيق شديد وأنا أتذكر الأحداث وأتابع تداعياتها لدرجة أنني أشعر بالرغبة في أن أدق رأسي في أقرب حائط من فرط الغيظ، فتغيير امرأة لدينها أمر لا يمكن أن يلتفت إليه أحد في أي مجتمع ينعم أفراده بالصحة العقلية والنفسية، ويستحيل أن يهدر أناس متحصرون طاقتهم في النزاع حوله، ويهملون القضايا الحياتية الحقيقية التي تستحق النضال من أجلها، فأفعالنا وردود أفعالنا هذه تكشف بوضوح وجلاء سافر عن الحساسيات المريضة التي تمتلئ بها النفوس تجاه أي موضوع يمس الدين من قريب أو بعيد كما أنها تعري نظرتنا السقيمة للمرأة. تناقض الأفكار والمشاعر

المسلمون موقنون أن وفاء أسلمت بمحض إرادتها وأن البابا شنودة نجح في ليّ ذراع الدولة وإجبارها على تسليم المرأة له، فبدأت دولة ضعيفة تنحني خوفًا من صراخ أقباط المهجر والتدخل الخارجي وتقارير الخارجية الأمريكية التي تضعها تحت الاختبار الدائم وتطاردها بالاتهامات باضطهاد الأقليات في مصر.

ويتملك المسلمون شعور بأنهم -إلى جانب هوانهم أمام الغرب المسيحي- أصبحوا غرباء في بلدهم وهي دار للإسلام من وجهة نظرهم. وتنتشر شائعات كالنار في الهشيم بين عامتهم وخاصتهم على حد سواء تؤكد أن مسيحيين كثيرين يذهبون إلى الأزهر راغبين في إشهار إسلامهم فيرفض الأزهر بتحريض من الأمن خوفًا من إثارة المسيحيين، الذين يرى الكثير من المسلمين أنهم قد تمكّنوا بعد أن ظلوا كثيرًا يتمسكون، كما تزعم شائعات أخرى أن الأديرة قد تحولت إلى معتقلات لآلاف المسلمات اللاتي يرفضن العودة إلى المسيحية، وقد يصوّر لهم الخيال أن الرهبان يمارسون الجنس مع هؤلاء النسوة في أوقات الفراغ (ربما يفكروا يترهبنا لأن الرهبنة أصبحت هي الحل)، ونقرأ على صفحات الإنترنت اتهامات لرئيس الدولة بالتخاذل أمام سطوة البابا، وتستنكر هذه الأصوات أن يقدم رئيس مسلم لدولة مسلمة امرأة مسلمة على طبق من ذهب إلى رئيس المسيحيين (يا عيني على البهائيين ليس لهم كبير ولا يستطيعون شراء كبير).

وفي الوقت الذي تسيطر فيه هذه الأفكار على العقول المسلمة فإن كثيرًا من المسيحيين ما زالوا على يقين من أن ضغوطًا قد مورست على وفاء، وربما قد غرّر بها أحدهم لكي تعتنق الدين الإسلامي، وهذا ضمن مخطط ومشروع كبير لأسلمة المسيحيات، ويتملك المسيحيون أيضًا شعور بالغربة في وطن يعتبرونه دارًا لهم، ويرون أنهم أصحابه الأصليون وأن المسلمين من سلالة قبائل غازية أغارت على وطنهم المسالم من جزيرة العرب.

والحقيقة أن عقلي يعجز عن تقبل فكرة أنه يمكن إكراه امرأة في العقد الرابع من عمرها على فعل لا تريده. أنا أفهم أن يغضب البابا والمسيحيون من خلفه إذا فرت فتاة مسيحية قاصرة من أسرته وأسلمت أو تزوجت مسلمًا، فمن المنطقي أن تخضع القاصرة لجلسات النصح والإرشاد وأن تدرس الأسباب التي دفعتها إلى ذلك، أما أن تقوم الدنيا ولا تقعد لإسلام امرأة ناضجة فهذا ما لا يمكن لي أن أفهمه أو أتقبله. فبالله عليكم ماذا يمكن أن تنصح به لجنة الإرشاد امرأة في هذا العمر وأعلنت إسلامها. هل سيقولون لها مثلاً إنها قد جلبت لهم العار لأن زوجها قس أو يذكرونها بالعذاب الذي ينتظرها في العالم الآخر إن هي أصرت على موقفها؟

وإذا كان ما يهمس به بعض المسيحيين من أنها أقدمت على هذه الخطوة لأنها وجدت الوسيلة الوحيدة لكي تحصل على الطلاق من زوجها الذي أصبحت لا تطيق الحياة معه، إذا كان هذا صحيحًا فعلى البابا أن يراجع نفسه في موضوع تعنته في تطليق المسيحيين وإتاحة الزواج الثاني لهم لأنه مهما دقق الإنسان في اختيار شريك حياته قبل الزواج (كما ينصح البابا رعيته دائمًا) فإن حقائق كثيرة قد تتكشف للطرفين بعد الزواج خصوصًا في مجتمع يحترف الكذب والتظاهر في كل شيء، ولا سيما في العلاقة بين الشباب والفتيات. وقد يأتي يوم على البابا يرفع فيه يده للصلاة ثم ينظر خلفه فلا يجد أحدًا بعد أن يكون المسيحيون الأرثوذكس قد تحوّلوا إلى المذاهب المسيحية الأخرى أو إلى الإسلام في حالة اتفاق المذاهب المسيحية على قاعدة أنه لا طلاق إلا لعة الزنا. إن المرأة المسلمة قد تحررت من أسر زوج لا تطيقه بقانون الخلع وما زالت المسيحية أسيرة العادات والتقاليد والتفسير الحرفي للنصوص.

## دور الدولة

إحراقًا للحق أقول إنني لا أستطيع أن أعفي الدولة من مسؤوليتها في إشاعة المناخ الذي أدى إلى هذا الاحتقان الطائفي الذي يندر بكوارث جمة قد نجد أنفسنا في مواجهتها في المستقبل القريب، فالدولة هي وحدها القادرة على تنقية القوانين من كل المواد التي تتعارض مع حقوق الإنسان. فيجب مثلاً أن تسارع في إلغاء خانة الديانة من البطاقة كما طالبت (ويطالب آخرون) في مقال لي نُشر على صفحات جريدة القاهرة حتى يختفي أي تصنيف للمواطنين على أساس ديني لتكون عملية التحول من دين إلى دين أمر شخصي لا يلفت نظر أحد فتصبح حُرية العقيدة حقيقة واقعة وليست شعارًا نردده حتى نصدقه ولا أحد يصدقنا. فالدولة الحديثة يجب أن تكون قادرة بحق أن تحتوي بداخلها المواطنين باختلاف معتقداتهم وإلا ستكون فكرة الدولة نفسها مهددة بالزوال لتحل مكانها القبيلة ويكون لكل قبيلة شيخ أو بابا يحمي حريم القبيلة من رجال القبائل الأخرى. ويجب إلغاء القانون المخزي والمزري الذي يبيح للرجل المسلم أن يطلق امرأته المسلمة دون أن يعطيها أي حقوق أو نفقة إذا ارتدت عن الإسلام واعتنقت دين آخر حتى لو كان هذا الدين اليهودية أو المسيحية رغم أن المسلم يحل له أن يتزوج كتابية، فهذا القانون يحمل قدرًا شديدًا من التعصب ضدّ المختلفين دينيًا. وعلى الدولة أن تعمل على تقليص الدور السياسي لرجال الدين الذي يجب أن يظل مقتصرًا على الصلاة والدعوة بالتّي هي أحسن فلا يجب مثلاً أن يتمتع أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بحق الضبطية القضائية لمنع الكتب التي يرونها ضدّ الدين حتى لا ينطلق بروميثيوس في عقول الناس ويلتهمون الثمرة المحرمة فيسقطون من جنة الجهل إلى جحيم المعرفة والعياذ بالله.



وعليها أيضًا أن تجرّم ما فعله مدير مدرسة حين رفض أن يقبل طفل في مدرسته لأن والده بهائي، وهي الواقعة التي ذكرها الأستاذ نبيل عمر في عموده الأسبوعي في جريدة «الأهرام». وأنا أرى أن بمقدور الدولة أن تساهم بدور كبير في تربية أجيال قادرة على إعمال الفكر وتقبّل الاختلاف بصدر رحب، وذلك عن طريق إدخال مواد لحقوق الإنسان في المدارس الحكومية وعن طريق وسائل الإعلام التي تمتلكها، فتختفي في المستقبل القريب الاضطرابات بين السنة والشيعية وبينهم إلى الآن ما صنع الحداد وتاجر السلاح، فلا ينظر السني إلى الشيعي على أنه عميل إيراني ويتقبل المسيحي الأرثوذكسي الآخر الكاثوليكي أو البروتستانت، إلخ. وقد ذكر الأب متى المسكين في مذكراته أنه هاله تعصّب الأرثوذكس ضدّ المذاهب المسيحية الأخرى وبقينهم أنهم وحدهم الفرقة الناجية من النار.

والتدريب على إعمال الفكر يساعد المرء على أن يغوص إلى جوهر الأشياء ولا يتوقّف فقط عند السطح فيستوعب أن سياسة أمريكا الخارجية لا تحركها الرغبة في مساندة الإخوة في الدين ظالمين أو مظلومين، بل المصلحة التي تتغيّر حسب الظروف، فقد دكّت الآلة العسكرية الأمريكية بلجراد عاصمة الصرب عام 1999، وهي دولة مسيحية تدعيًا لإقليم كوسوفا ذي الغالبية المسلمة.

والثقافة تحرّر الرجل من النظرة الدونية والمهينة للمرأة، فلا ينظر لهذه العلاقة على أنه فاعل والمرأة مفعول بها فيشعر الذكور بالإهانة إذا تزوّجت امرأة من دينهم برجل من دين أو قبيلة أخرى.

### واجب الكنيسة

أرى أنه يجب أن تظهر السيدة وفاء قسطنطين على الملأ لتعلن بمنتهى الحرّية عن آرائها ورغبتها والدين الذي ترتاح إليه وإذا كان هناك خوف على حياتها من المتعصبين فيجب أن تنال الحماية من الدولة وليس من أب اعترافها. ولا أتفق مع ما ذهب إليه الأستاذ نجيب جبرائيل عن رفضه ظهورها لأن البيئة على من ادّعى فيجب على زغول النجار تقديم ما يثبت صحة ما يدعيه لأن الموضوع حساس جدًّا والكنيسة نفسها تخشى أن يشن الإرهابيون هجمات إرهابية على الأديرة أو عمليات كوماندوز لتحرير حريمهم السجناء هناك، فلا يجب الانتظار حتى تقع كوارث لا يعلم مداها إلا الله

ترنُّ في أذني الآن مقولة قرأتها منذ زمن منسوبة إلى الكاتبة الثورية المصرية (أخيرًا قلت مصرية في هذا المقال لا مسلمة أو مسيحية) لطيفة الزيات، تحثُّ فيها المثقفين أن لا يتوانوا عن ريّ شجرة الحرّية حتى لو لم تكتب لهم الأقدار أن يحيوا لينعموا بثمارها اليانعة. وهذا ما يجب أن يسعى إليه كل أصحاب الأقلام الحرة والوجدان الليبرالي الذين لا يمكن أن يقبلوا أن يخاصم القمر السما أو أن تدوس البشر بعضها (مع تحياتي للفنان المصري محمد منير).

### زواج المسلمة بالكتابي

أرى أن منع المرأة المسلمة من الزواج بكتابي بينما يُسمَح للرجل المسلم أن يتزوج كتابية إهانة للمرأة المسلمة التي يقول لها الفقهاء إن الكتابي لا يعترف بالإسلام كدين سماوي ولهذا فهو لا

يؤمن على دين زوجته. ولكن من قال إن المرأة المسلمة يمكن أن يجبرها رجل غير مسلم على فعل شيء لا تريده؟ وأقول للفقهاء المؤمنين بأن المرأة ناقصة عقل إن امرأة مسلمة قوية المنطق والحجة يمكن أن تقنع رجلاً يهودياً أو مسيحياً بالإسلام. لقد طالب الكاتب الليبرالي إحسان عبد القدوس منذ سنوات طويلة بإمكانية أن تتزوج المسلمة بالكتابي، وأيد هذا الرأي الكاتب الإسلامي محمد جلال كشك. وأعتقد أنه يجب أن يصدر قانون مدني موحد للأحوال الشخصية لكل المواطنين بصرف النظر عن الدين الذي يجب أن يظل أمراً شخصياً بين الإنسان وربه يطبقه الإنسان الناضج على نفسه حسب ما يرتاح له ضميره ويطمئن له قلبه. فالدين ليس شربة مرّة يفرضها الفقهاء على الناس رغماً عن أنوفهم وعقولهم وقلوبهم. والمرأة الراشدة التي ترفض أن تتزوج برجل من دين آخر لا يمكن أن يجبرها أحد على ذلك، وأيضاً المرأة التي لا ترى في هذا ما يثيبها أو يهينها أو ينتقص من دينها يجب أن لا يمنعها أحد من فعل ما تعتقد أنه الصواب. وعلى ذكور كل قبيلة أو ديانة الذين يشعرون أن رجولتهم قد جُرحت وأن كرامتهم قد أهينت إذا تزوج رجل من دين مختلف امرأة من قبيلتهم، أقول على هؤلاء الذكور أن يتحرروا من عُقدهم البدائية الذكورية الموروثة منذ قيام النظام الأبوي.

ويوم أرى المرأة المصرية مثقفة مستقلة عن سلطة وحماية الرجل ومتحررة من حجاب العقل والعادات والأعراف والتقاليد ستكون الثورة انتصرت واكتملت ورسد على شاطئ الأمان والحضارة والمدنية، ووقتها حتماً سنفلح لو ولينا أمرنا امرأة.

### الحجاب وكرامة المرأة

طلعت خبر الحكم المنشور في جريدة «الأهرام» يوم 2 يناير بكثير من الضيق والتبرم والاستياء. نص الحكم على إلغاء قرار لوزير الإعلام السابق بمنع إحدى المذيعات من الظهور على شاشة التليفزيون لارتدائها الحجاب. لم يستفزني قرار المحكمة بعودة المذيعات إلى عملها، فالحجاب اختيار شخصي يجب احترامه، ولا يصح أن يكون الملبس سبباً لأن يفقد الإنسان وظيفته. لكن ما أثارني منطوق الحكم الذي جاء فيه أن الحجاب يصون كرامة المرأة. فهل حقاً كرامة المرأة مرتبطة بغطاء الرأس؟ هل سهير القلماوي وأمينة السعيد ودرية شفيق ونوال السعداوي وإقبال بركة وفاطمة ناعوت لم يجدن من يعلمهن كيفية الحفاظ على كرامتهن؟ هل تقبل محجبات اليوم إهانة أمهاتهن وجداتهن اللاتي كن يزيّن حفلات أم كلثوم عاريات الرأس مرهفات الحس راقيات الذوق والسلوك؟

لقد نهلت علماً وخلقاً وتعلمت الترفع من أساتذة لي لا يرتدين الحجاب في المركز البحثي الذي أعمل به بينما من المحجبات من تحترف فنون التسلق والتملق وعلى أتم استعداد أن تقبل الأقدام لتفوز بمنصب أو تنال ترقية. لو اختصرنا كرامة المرأة اليوم في الحجاب يمكن أن يخرج علينا غداً من يقول لنا إن كرامة المرأة في

النقاب أو المكوث في المنزل حتى لا تختلط إلا ببعليها ومحارمها من الرجال. وقد يُفتي أحدهم بأن كرامة الرجل في لحيته مثلاً بخاصة بعد أن تكاثر وتناثر وتناسل أصحاب الكرامة والكرامات في الطرقات مؤخرًا. وإذا كان هناك رجال يُثارون من شعر المرأة إذا انطلق معانقاً الهواء فيجب أن يتم إيداعهم مصحة نفسية، فلا يُعقل أن يقرر رجل سقيم لامرأة ما ترتديه وما تفعله وتقوله.

يرى المفكر الإسلامي جمال البنا أن شعر المرأة ليس عورة وأنه لا يوجد ما يُنصُّ على فرض الحجاب في القرآن والسنة، ويضيف أن في صحيح البخاري حديثاً بأن الرجال والنساء كانوا يتوضأون في عهد الرسول من حوض واحد في وقت واحد، ويتساءل كيف كانت تتوضأ المرأة وتمسح على شعرها وهي محجّبة. ونري على شبكة الإنترنت جزءاً من خطاب للرئيس جمال عبد الناصر يستنكر فيه أن يطلب منه مرشد الإخوان المسلمين فرض الحجاب على المصريات بينما ابنة المرشد نفسه غير محجّبة.

إن كرامة الإنسان رجلاً كان أو امرأة تكمن في الإخلاص وإتقان العمل والصدق وقول الحق ولو في وجه سلطان جائر، والسعي إلى إرساء قيم العدل والنبل وحقوق الإنسان والاستعداد للتضحية بأي مكاسب أو مغانم إذا كان المقابل أن نتلون ونناق وننتشبت بالمثل الذي يردده العبيد «علشان ما نعلى ونعلى لازم نطاطي نطاطي». إن المرأة التي تباع نفسها لرجل لا تحبه بموجب صفقة الإنفاق مقابل الطاعة لا كرامة لها ولو كانت محجّبة ولو تم عقد البيع في سوق الزواج الشرعي. والرجال الذين ينتهكون جسد المرأة لفحص العذرية لأنهم يختصرون شرف المرأة في غشاء البكارة هم رجال لا كرامة ولا شرف لهم.

إن القانون المصري سمح برفع دعاوى حسبة لتفريق الزوجات عن أزواجهن، حدث هذا مع الدكتورة نوال السعداوي، بل إن محكمة النقض حكمت بتفريق الدكتور نصر حامد أبو زيد عن زوجته بحجة ارتداده عن الدين الإسلامي. كان هذا قبل ثورة 25 يناير، وأخشى أن تزداد جرعة الأحكام الرجعية القادمة من غياهب وظلمات العصور الوسطي مع صعود الإخوان المسلمين وتنامي التيار السلفي فنسمع أن محكمة حكمت بوجود فرض الحجاب وربما النقاب على كل من بلغت المحيض أو بالفصل بين الجنسين في الجامعات وأماكن العمل أو بمنح تراخيص لجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أسوة بدولة آل سعود والتقاليد الصحراوية الوهابية. ولهذا فعلى جميع المؤمنين بقيم الحرية والعدالة أن يتكاتفوا ويضغطوا لكي يشرق على مصرنا دستور يحترم حقوق الإنسان والمرأة والعقيدة. نحن في لحظة فارقة ستحدّد مصيرنا، مستقبلنا، حياتنا أو موتنا، ولو كان «موت بالحيا».

### ختان الإناث والنظرة إلى المرأة

يُعتبر قانون تجريم ختان الإناث خطوة هامة - وإن جاءت متأخرة- للحدّ من ممارسة هذه العملية الهمجية، لكنها وحدها لن تستطيع أن تقتلع هذه العادة الراسخة التي اكتسبت قداسة زانفة. فكل ما صدر من قوانين في الفترة الأخيرة لتحطيم القيود المكبلة للمرأة قد أثار ريبة كثيرين باعتباره ضغوطاً من الخارج علينا ستؤدي حتماً إلى انحلال وتفكك المجتمع. بل إن قانون الخلع قد قوبل بالتحفّظ من أصحاب الفكر الرجعي رغم مرجعيته الإسلامية. كما أن عدم توافر الثقة بين الشعب والحكومة يجعل الناس يميلون إلى أن يمارسوا في الخفاء ما تنهائم عنه الحكومة. لذلك أرى أنه يجب أن يصاحب صدور هذا القانون توعية إعلامية يتصدى لها الأطباء وعلماء الدين لتوضيح الأضرار العضوية والنفسية الجسيمة للختان وتأكيد أنه موروث ثقافي وأن الأحاديث النبوية المذكورة فيه ضعيفة كما صرحت الدكتورة أمنة نصير أستاذة العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر. كما أن تدريس مادة التربية الجنسية في المدارس أصبح أمراً مُلحاً لكي نضع كل ما يتعلق بالجنس في نطاقه الصحيح أمام عيون أبنائنا لكي نُخرج لبلدنا في المستقبل القريب أجيالاً واعية لا يشكل

الجنس لها صداغاً أبدياً -كما قال نزار قباني- ولا تتعاطاه في صورة نكات فجة، بل أجيالاً تشعر بالسلام مع نفسها وأجسادها وتنفر من مجرد التفكير في بتر عضو من جسد إنساني. وعلى كليات الطب أن تُفرد مساحة أكبر لعلم الجنس كي لا نجد في المستقبل طبيباً يقبل أن يشوّه جسد أنثى معتقداً أنه يقيها من نفسها لأن الوقاية خير من العلاج، بل إنها قد تقترب ما لا يجدي معه أي علاج حيث إنه لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدّم. فالرغبة الجنسية لا تكمن في هذا العضو المبتور بل في العقل، فهو المحرك الأول لها، والختان لا يؤدي إلى وأد الرغبة لكن يحول دون الإشباع الكامل لها، وهذا حق إنسانيّ للأنثى في حياتها الجنسية. والعقل يحتوي أيضاً على الإرادة القادرة على ضبط الرغبة وتهذيبها والتحكم فيها. ولو فرضنا جدلاً أن الختان يؤدي إلى العفة -وهذا غير صحيح، فكثير من الفتيات المحترفات للبعثاء قد أُجريت لهن هذه العملية- فما قيمة الفضيلة حين تكون مفروضة على الإنسان فرضاً؟ فالذي يشرف الإنسان رجلاً كان أو امرأة أن يختار الفضيلة ويتمسك بالعفة بإرادته الحرة، ورغم كونه قادراً على ممارسة الرذيلة. المثل الفرنسي يقول «الحب ابن الحرية»، لكننا كثيراً ما نبرهن على عدائنا وهلعنا من الحرية، كأنما نشعر -ربما بشكل غير واع- أن بقاءنا مرتبط بقتل الحريات وأن أفكارنا تموت لو تنفست هواء حرّاً. لقد خلقنا الله أحراراً ومنحنا عقلاً لنميز به بين الرذيلة والفضيلة وبين الخير والشر، والمرأة ليست كائنًا مشوّهاً جاء من ضلع عوجاء، بل إنسان كامل العقل مكتمل الإرادة خلقه الله في أحسن تقويم.

### التحرُّش الجنسي

لم أفاجأ -وإن كنتُ حزنت بشدة- حين قرأت خبر تحرُّش مئة شاب أصابهم سُعار جنسيّ بمجموعة من الفتيات في شارع جامعة الدول العربية بالمهندسين في ثاني أيام عيد الفطر، فقد حدث نفس السيناريو تقريباً منذ عام في منطقة وسط البلد، وأظهرت دراسة أجراها المركز القومي لحقوق المرأة أن 83% من النساء يتعرضن للتحرُّش ونصفهن اعترفن أن ذلك يحدث يومياً رغم أن غالبيةن يرتدين الحجاب. واختصر معظم المحللين أسباب هذه الظاهرة في الفقر وغياب الوازع الديني عند الشباب وارتداء الفتيات الملابس الفاضحة، واعتبروا أن الحل يكمن في الوجود الأمني المكثف وتغليظ عقوبة التحرُّش الجنسي.

وفي الحقيقة أنا أختلف مع هذه الرؤية، فالقهر لا الفقر من أسباب هذه الظاهرة، فالشاب المولود في أسرة فقيرة لن تنفجر طاقة العدوان الحبيسة داخله بهذا الشكل الهجمي إذا شعر أنه بجهد وكده وتحصيله للعلم يمكن أن يتقلد وظيفة مرموقة تساعده في الترقّي الاجتماعي، ولكن للأسف لم يعد التعليم وسيلة للحراك الاجتماعي كما كان من قبل، فالواسطة أصبحت تحسم كل شيء.

وما زلت أذكر واقعة انتحار شاب مصري نشأ في أسرة بسيطة يدعى عبد الحميد شتا كان قد تخرّج بنفوق في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتقدّم لشغل وظيفة ملحق تجاري، إلا أنه لم ينلها لأنه غير لائق اجتماعياً كما قالوا له صراحةً بكل تبجّح. كما أنني لا أوافق على أن ارتداء الفتيات الملابس الفاضحة يسهم في انتشار هذه الظاهرة، فقد أوضحت الدراسة التي قام بها المركز القومي لحقوق المرأة -كما ذكرت من قبل- أن المحجبات لم يسلمن من التحرُّش (أرجو أن لا يعتبر البعض هذا سبباً كافياً لكي ترتدي النساء النقاب)، بل إننا قرأنا في الواقعة الأخيرة أن امرأة محجّبة حاولت التصدي لهؤلاء الشباب فقام أحدهم بنزع غطاء رأسها، كما أننا لم نسمع عن

حالات تحرُّش بهذا الشكل في عصر الميني جيب. وبالنسبة إلى غياب الوازع الديني الذي يعتبره كثيرون من أسباب الظاهرة، أرى أن عبارة «الوازع الديني» نفسها أصبحت تحتاج إلى إعادة تعريف، لأن الغالبية العظمى من الناس في مجتمعنا أصبحت تختصر الدين في العبادات وتجاهلت المعاملات، وأنا شخصياً لن أندesh إذا عرفت أن شاباً يظلُّ يتحرش بالفتيات ليلاً ثم يدخل منزله ليؤدِّي صلاة الفجر حاضرًا بضمير صافٍ قبل أن يخلد إلى النوم. أما عن الحلول المقترحة فأنا أوافق على أن الوجود الأمني يمكن أن يمنع حدوث تحرُّش جماعي، إلا إنه لن يقف المعاكسات الفردية القبيحة التي تتعرض لها الفتيات والنساء بشكل يومي، فليس بوسع وزارة الداخلية أن تعيّن حارساً لكل أنثى. ولهذا أنا أنوي أن أسلِّط الضوء على المعالجة الحضارية والتربوية والثقافية للظاهرة.

فالاختلاط بين الجنسين في المدارس في جميع مراحل التعليم أمر صحي وضروري لكي يعتاد الفتى منذ الصغر التعامل مع الأنثى باعتبارها في المقام الأول إنساناً لا وعاءاً للجنس.

يقول نزار قباني واصفاً عُقد الرجال العرب:

«نَحْسَبُ الْمَرْأَةَ وَحْشًا أَوْ بَعِيرًا

وَنَرَى الْعَالَمَ جِنْسًا وَسَرِيرًا»

كما يجب أن نعلِّم أولادنا منذ الصغر أن البنت زي الولد ما هيش كماله عدد (على رأي صلاح جاهين)، فيشب الطفل الذَّكر مؤمناً أن المرأة ليست كائناتاً تابعاً أو مملوكاً للرجل، فهي لا تقلُّ عنه في شيء، بل إنها قد تفوقه في مجالات كثيرة، لذلك فإن اقتحامها سوق العمل ليس تعدياً على حقِّ الرجل، بل هو أمر حيوي لها لتحقيق ذاتها وضروري لتقدُّم مجتمعها، ويستطيع الرجل السوي أن يتقبل فكرة أن للمرأة خصوصية يجب أن لا تُنتهك حتى في إطار العلاقة الزوجية. وعلى المرأة أن تتحلى بالشجاعة لتلاحق المتحرش بها بالوسائل القانونية، فهي ضحية وليست جانية، وغالبية النساء لسن من أهل النار كما أوهمت الثقافة الذكورية المهيمنة.

### الخلع والنظام الأبوي

قوبل قانون الخلع وقت صدوره سنة 2000 بوابل من الاستهجان والاستنكار الذكوري المذعور، فقد اعتبره كثير من الرجال إهانة لكرامتهم وهدماً لصورة الزوج والأب ورب الأسرة وحمي جَمَى النظام الأبوي في العائلة والمجتمع. لا يستطيع الرجال في مجتمعنا أن يتقبلوا مبدأ أن النساء شقائق لهم وأن العلاقة بينهم وبين الإناث يجب أن تحكمها المساواة والندية. فالرجل يرى أنه يجب أن يكون قَوَّاماً على المرأة لمجرد كونه ذكراً وكونها أنثى. وأفتى مشايخ كثيرون وقتها أن القاضي لا يحق له أن يقتدي بالنبي ويطلق امرأة من زوجها لمجرد رفضها الحياة معه بحجة أن النبي هو الوحيد القادر على اتخاذ مثل هذا القرار، رغم أن النبي هو الأسوة الحسنة للمسلمين، إلا أن المشايخ يمارسون الانتقائية في الاقتداء به، فهم يلفظون ما يلحون لهم أن يلفظوه من سيرته وسُنَّته ويتمسكون بكل ما هو مفصل على مفاصلهم الذكورية مثل تعدُّد الزوجات ونكاح ملك اليمين.

وبعد ثورة 25 يناير وتوحُّش التيار الإسلامي الراديكالي وهيمنة الإخوان والسلفيين على البرلمان انتفض مرة أخرى ذكور القبيلة وشَهَرَ العناتر سيوفهم في وجه قانون الخلع بحُجَّة أنه من مخلفات العهد البائد ويحمل رائحة سوزان. وخرج بعض الرجال المخلوعين في وقفة احتجاجية منذ بضعة أشهر مطالبين بإلغاء قانون الخلع لأنه يعرِّض أطفالهم للضياع كما أنه أسهم في تفاقم مشكلات

الأسرة المصرية لسوء استخدام النساء له. والحقيقة أن الحقّ المقدّس الممنوح للرجل الكامل العقل والدين ليطلق امرأته بكلمة ينطقها في لحظة غضب أو طيش أو ملل أو خلل في هرمونات الذكورة سبّب كوارث لأطفالٍ ونساءٍ أكثر من أن تُحصَى. وإذا كان الرجال يرغبون في تقييد حقّ المرأة في الخلع فعلى الدولة العادلة التي تحترم نفسها ونساءها أن تقيّد حقّ الرجال في الطلاق المنفرد ليتّم من خلال المحكمة مثل كل الدول المتحضرة بما فيها تونس العربية المسلمة. ولكن كيف تحترم الدولة نساءها ومنهن من لا يحترمن أنفسهن ويستعذبن الحياة كعبيد في كنف رجل ولو كان متخلفاً. قرأت تصريحاً منشوراً في جريدة «الأهرام» في 9 سبتمبر 2011 لأستاذة في علم الاجتماع تُدعى عزة كريم تقول فيه إن «الخلع يهزُّ صورة الأب في عيون الأبناء لأن الرجل المخلوع يكون مُهدّر الكرامة في المجتمع ونجد أولاده مضطربين ضعفاء لا يقدرّون على المواجهة، وهذه المشاعر داخلهم تشكّل عقّداً عديدةً لغياب القدوة والمثل الأعلى بعد أن تحول الأب الأمر الناهي في المنزل إلى مخلوع». وتقدم النائب محمد العمدة وكيل اللجنة التشريعية بمجلس الشعب بمشروع قانون يطالب فيه بإلغاء المادة 20 من قانون الخلع التي تمنع الزوج المخلوع من استئناف الحكم بخلعه. والحقيقة أنني أكاد أُجنّ، فهل يفترض النائب أن الرجال لا كرامة لهم إلى هذا الحد؟ فكيف يتمسك رجل بامرأة لا ترغب في الحياة معه، وإذا خلعتة يستأنف الحكم مطالباً المحكمة بأن تُجبرها على العودة إلى سجنه رغماً عن أنفها ورغم استعدادها أن تعيد له ما له النتن؟!!

لقد أصدر الاتحاد النسائي المصري الذي أتشرف بأني أحد أعضائه المؤسسين مع مجموعة من أنبل الشباب والشبان والذي تتبناه المناضلة نوال السعداوي بياناً أعلن فيه رفضه مشروع القانون المقترح، وقد أثلج صدري وصدورنا جميعاً رفض مجلس الشعب هذا القانون. وعلى كل المصريات والمصريين الأحرار رفض كل الأعراف والتقاليد والنصوص الظالمة للمرأة، فالقصة ليست سوزان أو جيهان، لكنها كرامة المرأة والرجل وحقوق الإنسان.

## ٤ رموز علمانية

### فرج فودة

في ذلك اليوم الأسود من عام 1992، اتصلت بي شقيقتي تليفونياً لتنتقل لي بصوت حزين خبر اغتيال الدكتور فرج فودة وهو في السابعة والأربعين من العمر. والراحل العظيم لا يمتُّ لنا بصلة قرابة أو صداقة شخصية، لكن شقيقتي كانت على علم تام بإعجابي الشديد بكتبه ومقالاته وانبهاري بشجاعته، فهو كان يجاهر علناً بما يهمس به المنقون الآخرون في الحجرات المغلقة في فترة بلغ فيها المد الإسلامي الراديكالي أوج وهجه، فسرق عقول غالبية المصريين ووجد فيه العائدون من الخليج ضالتهم وارتقى في أحضان العائدون من أفغانستان المدربون على أحدث وسائل التفجير، كما هادنت الدولة هذا التيار لكي تؤكد لشعبها إنها لا تقل إيماناً عن هؤلاء.

كان الدكتور فرج فودة يرى أن الأمور في حاجة ماسة إلى المواجهة الحاسمة، ولن يجدي معها سياسة مسك العصا من المنتصف. فأمسك بقلمه وليس بعصاه ليدعو للدولة العلمانية ويكشف المستور ويعرّي المسكوت عنه من مخازي وعورات دولة الخلافة الإسلامية التي تحوّلت مبكراً جداً إلى ملك عضوض. يعرف رجال الدين جيداً هذه العورات ولكنهم يحرصون على إخفائها عن العامة حتى يستطيعوا التلاعب بعقولهم وإقناعهم أن عودة دولة الخلافة هي الحلّ الأمثل والفوري لكل المشكلات المتراكمة التي تعاني منها الدول الإسلامية لأنهم بالطبع سيكونون نجوم وحكام وملاك هذه الدولة في حالة إحيائها.

لم يتجن فرج فودة على دولة الخلافة، فكل كلمة ذكرها عنها كانت منقولة من كتب التاريخ التي جاء فيها أن الخليفة عثمان بن عفان عين أخاه في الرضاعة عبد الله بن أبي سرح والياً على مصر، وهو كان أحد كتبة الوحي الذين حرفوا الكلام وارتدوا عن الإسلام وأحل النبي دمه وأمر بقتله ولو تعلّق بأستار الكعبة (تاريخ اليعقوبي)، وكان بنوي قتله يوم فتح مكة لولا شفاعته عثمان له، كما ترك ذو النورين الحبل على الغارب لكثير من أقاربه وصحبه من بني أمية ليغتربوا من بيت مال المسلمين كما يحلو لهم. وتحكي المصادر الموثقة أن عائشة انضمت إلى معسكر طلحة بن عبيد الله وعبد الله بن الزبير لتحارب علي بن أبي طالب في معركة الجمل، كما تذكرنا نفس المصادر كيف تأمر بنو أمية على بني هاشم ونجحوا في سم الحسن وقطع رأس الحسين، وقد انتشى يزيد بن معاوية فنفّوه بمقولته الشهيرة «لعب بنو هاشم بالملك فلا خير جاء ولا وحي نزل».

هذا بعض من قليل جداً من الحقائق التاريخية التي ذكرها فرج فودة في كتبه لكي يذكرنا بأن دولة الخلافة لم تشهد العدل والخير الذي يوهما به دعاة الدولة الدينية، ولقد كرهه الكثيرون لأنه واجههم بالحقيقة التي يحاولون نسيانها، فالمقموعون لا يطيقون سماع الحقيقة لأنهم أفاقون كذابون بالسليقة.

كان الدكتور فرج فودة ينظر إلى المستقبل ويرى الخير في الدولة العلمانية الديمقراطية الليبرالية التي لا يمكن أن يسيطر على اقتصادها رجال من طراز الريان والسعد والشريف، فتسلّح بإيمانه

بما يراه الحق والجسارة التي جعلته يرفض أن يلوذ بدفء الجماعة وتقياً لبن النفاق الذي شربناه في الرضاة ومضى في طريقه إلى النهاية وأصدر اثني عشر كتاباً منها «الحقيقة الغائبة»، و«حوارات حول الشريعة»، و«الطائفية إلى أين»، و«نكون أو لا نكون»، و«حوار حول العلمانية»، و«قبل السقوط».

### فرج فودة السياسي

لم يكتب الدكتور فرج فودة بمحاولة تغيير المنكر بقلمه ولكنه ولج عالم السياسة ليضع أفكاره موضع التنفيذ استقال فرج فودة من حزب الوفد لرفضه تحالف الحزب مع الإخوان المسلمين لخوض انتخابات مجلس الشعب عام 1984، وخاض الانتخابات عام 1987 كمستقلٍ لكنه لم ينجح. إلا أن هذا الرجل صاحب العزيمة الجبارة المؤمن بقيمة ما يدعو إليه من أفكار، لم يبأس بل قام بتأسيس حزب سياسي أطلق عليه اسم «المستقبل»، وما إن سمعت جبهة علماء الأزهر بأمر هذا الحزب حتى أصدرت بياناً يكفر فرج فودة، ويحذر من الموافقة على قيام هذا الحزب، وقد تم اغتيال فرج فودة بعد أسبوع واحد من نشر هذا البيان على صفحات جريدة ظلامية تسمى «النور».

### مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية

كان هذا عنوان الندوة التي عُقدت بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في يناير 1992، وكان فرج فودة يناظر الشيخ محمد الغزالي والدكتور محمد عمارة والمستشار مأمون الهضيبي، وقد تمكن من هزيمتهم فكرياً بالضربة القاضية بمنطقة القوي إلا أنه كان يبدو غريباً وسط حشود من الجماهير تحمل في أعماقها تراثاً متصلباً متحجراً يجعلها تؤمن أن من تمنطق قد تزندق. وبعد اغتيال فرج فودة وفي أثناء محاكمة القاتل طلبت المحكمة سماع رأي الشيخ محمد الغزالي الذي تحامل على القتل باعتباره مرتدّاً عن الدين الإسلامي (رغم أنه لم ترد على لسانه كلمة واحدة ضدّ الإسلام كدين، كما أن حُرية العقيدة أبجدية إنسانية)، ودافع عن القاتل واعتبر أن جريمته الحقيرة لا تستحق أي عقوبة لأن الإسلام لا يحاسب قاتل المرتد.

### فرج فودة والمستقبل

تأتي ذكرى فرج فودة ولا يكاد يتذكره أحد باستثناء ندوة عقدتها الجمعية المصرية للتنوير التي أسسها الدكتور فرج، وتحدث فيها بعض الرموز المستنيرة التي كان من حسن حظّها الاقتراب منه. وقد أثلج صدري رؤيتي لمجموعة من الشباب لم يعاصروا فودة إلا أنهم يعرفونه وقرأوا له بعض كتبه وجاءوا للاحتفاء بذكراه. ولقد أعطاني هذا الأمل في المستقبل الذي كان يرنو إليه الراحل الكريم، فإذا كانت الدولة تنحني لقوى الظلام ولا تجرؤ إلى الآن أن تعطي لهذا الرجل حقه بأن تطلق اسمه على أحد الشوارع الرئيسية أو تقيم له تمثالاً، فإنني على ثقة أن الأجيال القادمة سترفض الرضوخ لهذا التحالف الأثم القائم بين الرجعية والطغيان، وستحيا أفكار فرج فودة لأن التقدم حتمي، ولا يمكن أن تدور عجلة التاريخ إلى الوراء، وكم أتمنى أن أحيا لأرى اليوم الذي يبعث فيه فرج علي فودة في ثقافتنا، فهو الرجل الذي أعطانا جسده الطاهر خبزاً ودمه الكريم نبيداً.



## بناظير بوتو

فُجعت حين سمعت نبأ اغتيال بناظير بوتو -رغم أنه كان متوقِّعًا- في ديسمبر من عام 2007، فجيعةً تكاد تكون شخصية. فقد بهرتني هذه المرأة منذ أول ظهور لها على مسرح الأحداث في باكستان عام 1988 حين قادت حزب الشعب الاشتراكي الذي أسَّسه والدها الرئيس السابق ذو الفقار على بوتو ليفوز في أول انتخابات تشريعية تجري في باكستان وتتولى هي رئاسة الحكومة لتصبح أول امرأة تصل لهذا المنصب في دولة إسلامية، ولم تكن قد تجاوزت الخامسة والثلاثين من عمرها. كما أنها امرأة شديدة الجاذبية تتمتع بجمال طبيعي لا يتخفي خلف حجاب من المساحيق ممَّا يجعلها مثلًا يؤكِّد أن العمل الجاد لا ينتقص من أنوثة المرأة، بل إن خبرة الحياة تبني شخصية المرأة وتزيدها بريقًا وجمالًا وتألقًا.

كنت أقارن كثيرًا بينها وبين رئيسة وزراء بريطانيا السابقة ما رجريت تاتشر فأجدها أكثر عظمة وشموحًا. فرغم أن ما رجريت تاتشر نشأت في أسرة بسيطة وكان والدها يعمل بقَّالًا فإن ظروف مجتمعها لم تكن لتحول دون أن تتبوأ امرأة طموحة أرفع المناصب بصرف النظر عن الطبقة التي وُلدت فيها. وعلى النقيض من تاتشر فقد وُلدت بناظير بوتو في أسرة ثرية وفي فمها ملعقة من ذهب لكن يحيط بها مجتمع يعاني شِدَّة الفقر وجِدَّة القهر وأمِّيَّة القراءة والكتابة والأمِّيَّة الثقافية وتنتشر فيه مدارس دينية تغذي عقول الصغار منذ نعومة أظفارهم بأفكار متخلفة كضرورة إطلاق اللحي وارتداء الجلباب للرجال وحتمية أن تقر النساء في دار تكون سجنًا لهن. مجتمع كهذا يصعب فيه بالطبع على المرأة أن تطالب بحقِّها في أن تمارس أبسط الأعمال ويكاد يكون من المستحيل أن تحلم بل وتسعى إلى الولاية والعياذ بالله.

لم يُرهِّب هذه السيدة الشجاعة رؤيتها لوالدها وهو يُعدِّم بعد أن قاد الجنرال ضياء الحق انقلابًا عسكريًا ضده، بل أصبحت أكثر إصرارًا أن تكمل الرسالة وتواصل المسيرة التي بدأها والدها لنهضة باكستان اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وتحريرها من هيمنة العسكر وسطوة رجال الدين. كان يمكن لها أن تبقى في الغرب بعد أن درست الاقتصاد والعلوم السياسية وحصلت على درجات علمية من أرفع الجامعات وأن تنعم بالحياة المرفهة في مجتمعات ديمقراطية تحترم المرأة وتقدر الحرية. كان بإمكان بناظير بوتو أن تلقي محاضرات في إحدى الجامعات أو تكتب مقالات تنبِّد بالقهر الذي يزرع أبناء شعبها تحت وطأته وبخاصة النساء. وفي الأغلب كانت ستنال شهرة عريضة وستحتفي بها دوائر كثيرة في الغرب، لكن هذه المرأة الحديدية أثرت الطريق الصعب وألقت بنفسها وسط اللهب لتتناضل من داخل الميدان لا من خارجه.

لاحقت تهم الفساد والرشوة بناظير بوتو وزوجها وهي في السلطة، وأنا أشك كثيرًا في صحَّة هذه الاتهامات رغم أنني لا أملك بالطبع تحت يدي دليلًا يؤكد براءتها، إلا أن أبسط قواعد المنطق تقول إن الذي يستغلَّ منصبه ليربح أموالًا ثم يفرَّ من وطنه لا يمكن أن يعود إلى هذا الوطن مرة أخرى وهو يعلم حجم المخاطر التي تتهدده، وهي مخاطر ما كان يمكن أن تحميها منها الولايات المتحدة الأمريكية التي قيل إنها شجعتها على العودة لتتقاسم السلطة مع الرئيس السابق برويز مشرف ويشكلا معًا واجهة ديمقراطية لباكستان. وهي قد تعرضت بالفعل لمحاولة اغتيال بعد وصولها إلى باكستان بأيام معدودة ونجت منها بأعجوبة ورأت منات من مؤيديها يلقون حتفهم أمامها، وكان يمكن أن تعود من حيث أتت لكنها أصرت على البقاء.

إن بناظير بوتو أو ابنة القدر كما أطلقت على نفسها لم تفرض الأقدار عليها شيئاً بل هي التي اختارت قدرها بنفسها، فكان موتها أشرف وأنبل من حياة كثيرين. إن تقديري العميق لهذه المرأة لا يعوقني عن رؤية عيوبها، فهي بالطبع قد أخطأت في حق نفسها وفي حق الديمقراطية حين نصّبت نفسها رئيسة مدى الحياة لحزب الشعب وأوصت أن يخلفها ابنها، لكني رغم ذلك كنت أعتبرها بالمقارنة بالتيارات المتصارعة حولها على السلطة نقطة ضوء في بحر حالك الظلمة. وما زالت الجماعات الإرهابية في باكستان بعد مرور ثلاثة أعوام على اختفاء بوتو تهدد أمن المواطن الباكستاني وتثير الذعر في الدول المجاورة.

إن المجتمعات الإسلامية ترتقي بولاية نساء كبناظير بوتو وتنهار إذا هيمن عليها رجال أصحاب نزعة عدمية كأسامة بن لادن أو أيمن الظواهري أو أحمد نجاد، فهم رجال لا يقبلون من الرعية إلا الطاعة العمياء ولا يملكون أي مشروع حضاري لهضمة مجتمعاتهم، فلا يجدون أمامهم إلا التحريض على تدمير الحضارة الغربية رغم أنها تحيا تحت جلودهم ولا يستطيعون الاستغناء عن منتجاتها كالكمبيوتر والإنترنت الذي يبتئون تهديداتهم للعالم من خلاله. إن عالم اليوم قائم على حضارة الغرب، وتدمير هذه الحضارة يعني فناء العالم.

كما لا يمكن أن تتقدم الدول الإسلامية برجال كحسن نصر الله الذي يملك جيشه الخاص ويحركه كيفما يريد بعيداً عن سيطرة الحكومة اللبنانية كما لو كان ما زال يحيا في العصور الوسطى ولم يسمع نبأ الدولة المركزية. ولن تنهض الدول الإسلامية بولاية رجال مصابين بالدونية والعقد النفسية ولا يؤمنون بقدرة المرأة على تقلد أي منصب فيعطلون القدرات الإنتاجية والإبداعية لنصف المجتمع ويكرهون بناظير بوتو لأنهم يعتقدون أن مكان المرأة المطبخ والسرير حيث إن الطريق إلى... الرجل معدته.

إن بناظير بوتو اسم على مسمى، فهي بحق امرأة وإنسان يعزُّ أن يكون له نظير.

## نزار قباني

ما زال نزار قباني أكثر شعراء العرب المعاصرين شهرة وشعبية وانتشاراً رغم مرور أكثر من عقد كامل على رحيله يوم 30 أبريل عام 1998.

فجمال لغته وبساطتها التي يمزج فيها بين الفصحى والعامية تجعله قريباً من جميع طبقات الشعب العربي، فالشباب يقبل على دواوينه ليلتهمها بنهم شديد، والفتيات ينبهرن بهذا الرجل الذي يدعو بدأب وإصرار شديد إلى تحرير المرأة من أسر وعقد الرجل الشرقي، كما أنه يحرضها على أن تجاهر بعواطفها على الملأ وتعبّر عن مشاعرها في الهواء الطلق، فهو الحالم ببلاد تسامحه وتسامحنا إن نحن مارسنا فعل الهوى مثل العصافير على الشجر.

ولد نزار في يوم 21 مارس من عام 1923 في بيت دمشقي جميل تحوطه حديقة بديعة تتراقص فيها زهور الياسمين وأوراق أشجار الليمون ويتراقص معها قلب الطفل الصغير. يظل الساعات يلهو مع أسراب الحمام والسنونو والقطط التي تشاركه البراءة، فيشب متشبعاً بحب الجمال والطبيعة.

كانت والدته تدله باسم أنزوري، وقد حكى نزار أنها ظلّت ترضعه حتى بلغ السادسة من عمره، ولعلّ هذا من الأسباب الأولى التي جعلته يحترم المرأة باعتبارها أصل الحياة ونبع الوجود. وربما

لهذا أيضًا كانت كلمة نهد من أشهر المفردات في أشعاره، بل إنه أطلق على ديوانه الثاني الذي أصدره عام 1948 «طفولة نهد».

تنقل نزار منذ صباه بين جميع أنواع الفنون فمارس الرسم والموسيقى، لكنه حين ولج عالم الشعر وهو في السادسة عشرة من عمره لم يبرحه حتى مماته. فكانت ثمرة مسيرته الشعرية إحدى وأربعون مجموعة شعرية ونثرية أولها «قالت لي السمراء» عام 1944 وآخرها «أنا رجل واحد وأنت قبيلة من النساء» عام 1993.

التحق بوزارة الخارجية السورية بعد تخرجه في كلية الحقوق وشغل عددًا من المناصب الدبلوماسية في القاهرة وأنقرة ولندن ومدريد وبكين وبيروت، ولكنه استقال من الخارجية عام 1966 وأسس دارًا للنشر باسمه في بيروت متفرغًا تمامًا لعالم الشعر.

تقول عنه ابنته هدياء من زوجته الأولى: «قبل أن يكون أبي كان صديقي ومنه تعلمت أن أحكي بينما هو يستمع رغم ندرة استماع الرجل إلى المرأة في مجتمعنا. زان أبي مراهقتي وشبابي بشعره لكنه أفسد حياتي، فقد جعلني أقارن بينه وبين الرجال الذين ألقاهم وتأتي المقارنة دائمًا لصالح أبي وأرى أغلب الرجال طغاة. وتضيف أن أباهما كان يحترم خصوصيتها فلم يزرها قط دون موعد مسبق. وفي نادرة ذهب إليها دون موعد وعندما وجد لديها صديقات استدار عائداً، ولكن إلحاح صديقاتها أن يبقى أجبره على العودة مرة أخرى، فبال تأكيد تأجبت مشاعر الصديقات حين وجدن شاعر المرأة وافقاً بشحمه ودمه أمامهن. وتؤكد هدياء أن مقولة الشاعر طفل تنطبق تمامًا على أبيها وأقول من عندي لعل نزار كان يؤمن بمقولة الشاعر الإنجليزي الرومانتيكي (William Wordsworth) أن الطفل هو أبو الرجل The child is the father of man (وما زلنا مع هدياء التي تواصل كلامها قائلة: إن أبي هو الصدر الرحيم الذي شربت منه الحب والحنان حتى لم أعد أعرف هل أنا طفلة أو هو طفلي. إنه طفل عندما يكتب وطفل عندما يعشق وطفل عندما يغضب وطفل عندما يغني وطفل عندما يلقي شعره. هنا ينتهي كلام هدياء.

ورغم طفولة نزار فإنه كان رجلاً قوياً ذا إرادة صلبة يصعب كسرها، فقد تحمل صدمتي وفاة ابنه توفيق الذي مات، وهو ما زال طالباً في كلية الطب ورحيل زوجته بلقيس في حادثة تفجير السفارة العراقية في بيروت عام 1981، وواصل الحياة متسلحاً بدهشة الأطفال وثورية الرومانتيكيين. شاعر المرأة الذي خذلته المرأة

سعى نزار قباني منذ أن أصدر ديوانه الأول «قالت لي السمراء» أن يحث المرأة على التمرد على وضعها الموروث كجارية للرجل الذي لا ينظر إليها إلا على أنها فرج يجلب له المتعة أو رحم ينجب له الذرية. طالبها نزار أن تحمل صليبيها وتتبعه وبعد أن صال وجال وسار طويلاً واعتقد أنه صار على بعد خطوة واحدة من عاصمة النساء نظر خلفه فلم يجد سوى زجاجات عطر فارغة.

إن المرأة العربية التي تلتهب مشاعرها حين تقرأ أشعار نزار وتحلم بالحرية التي يؤكد لها شاعرنا أنها حق أصيل لها، لا تحتل أن تدفع ثمن ممارسة هذه الحرية على أرض الواقع. فتلك الممارسة تتطلب منها القدرة على تحمل المسؤولية وإعالة نفسها ومواجهة مجتمعات متخلفة منافقة، فتتنازل في النهاية عن أحلامها وترضى بالحياة في ظل رجل ولو كان تافهاً.

مما لا شك فيه أن المرأة العربية قطعت شوطاً لا بأس به لانتراع حقوقها المسلوبة منها منذ قرون طويلة، فاعتلت منصة القضاء وتقلدت مناصب كثيرة لم تكن متاحة أمامها من قبل واقتنصت حق الخلع الذي حرّمها منه الفكر الأبوي وتم تجريم عملية بتر أحاسيسها في ما يعرف بالختان لتشارك الرجل المتعة المشروعة ولا تكون مجرد أداة لمتعته هو.

واعترفت امرأة مصرية شجاعة تدعى هند الحناوي يساندها أب مستنير بأنها كانت على علاقة بالممثّل أحمد الفيشاوي وأنه والد طفلاتها، ولما أنكر الأب نسب ابنته له رفعت قضية وكسبتها، بل إن القاضي الذي حكم لصالحها استشهد بقصيدة «حبلى» لنزار الذي يحكي فيها عن فتاة أقامت علاقة برجل وحملت منه، ولكنه رفض الاعتراف بالطفل وطردها من منزله، ولكن رغم كل ما حصلت عليه المرأة العربية من حقوق فإن الكثير من النساء يفضلن الحياة في ظل ثقافة الحريم رغم ما يتمتعن به من مظهر عصري.

### الشعر السياسي

أجبرت الهزيمة العسكرية في يونيو 1967 نزار قباني أن يكتب الشعر السياسي، فالصدمة كانت قاسية على ملايين العرب الذين تعلقت عقولهم وقلوبهم وعيونهم بالرئيس جمال عبد الناصر، وبالتأكيد كانت أكثر قسوة على نفس الشاعر المرفه الذي لم يتنكر يوماً أو يخجل من الطفل القابع في أعماقه الذي كتب عليه أن يخذله الجميع. يكتب في قصيدته الشهيرة «هوامش على دفتر النكسة»: «إذا خسرتنا الحرب لا غرابة/ لأننا ندخلها بكل ما يملكه الشرقي من مواهب الخطابية/ بالعنتريات التي ما قتلت ذبابة/ لأننا ندخلها بمنطق الطبلّة والربابة».

وكتب أيضاً يقول في مقطع آخر من نفس القصيدة

«يا سيدي... يا سيدي السلطان/ لقد خسرت الحرب مرتين/ لأن نصف شعبنا ليس له لسان»، ورغم كل المرارة التي كانت تكوي أعماقه بسبب الهزيمة المفاجئة فإن حزنه لموت عبد الناصر في سبتمبر 1970 فاق حزنه يوم 5 يونيو 1967 فكتب يخاطبه قائلاً: قتلناك... يا آخر الأنبياء/ قتلناك... ليس جديداً علينا اغتيال الصحابة والأولياء/ فكم من رسول قتلنا... وكم من إمام ذبحناه وَهُوَ يَصَلِّي صلاة العشاء/ فتاريخنا كله محنة وأيامنا كلها كربلاء.

توالت على نزار الخطوب وتعاقبت عليه المحن الشخصية والاجتماعية والسياسية، فاتخذ قراره بشد الرحال إلى لندن ليقوم فيها بصورة دائمة، لكنه ظل متابعاً لأخبار وطنه متألماً لأحواله المتردية.

يكتب في منفاه الاختياري قصيدة «أبو جهل يشتري فليت ستريت» التي يهاجم فيها العرب حكماً

ومحكومين. فالحكام يقمعون الشعوب التي لا تبذل أي محاولة للتكاتف حول مشروع لنهضة مجتمعاتهم، بل إن الأثرياء منهم يكثرزون أموالهم خارج أوطانهم وينفقونها على أهوائهم.

يقول نزار

لا ترفع الصوت... فأنت آمن/ وكن بلا رأي... ولا قضية كبرى فأنت آمن... واكتب عن الطقس... وعن حبوب منع الحمل... إن شئت فأنت آمن/

هذا هو القانون في مزرعة الدواجن

ويكتب في مقطع آخر:

تسرّب البدو إلى قصر بكنجهام/ وناموا في سرير الملكة/... والإنجليز لملموا تاريخهم... وانصرفوا/ واحترفوا الوقوف... مثلما كنا على الأطلال.

وهنا يضع نزار يده على عقد العرب الذين تصور لهم أوهامهم المريضة أن انتصارهم على الغرب يكون بالغزو الجنسي لمخادع أميراتهم وليس بخوض معركة الحضارة. ولعلنا نتذكر كيف جن جنونهم لوفاة ديانا وهم إلى الآن يجزمون بلا أي دليل أن الملكة تأمرت لقتلها حتى لا تتزوج مسلمًا. لم يلفت نظرهم كيف شيع الإنجليز ديانا بالدموع. لم يسألوا أنفسهم عن ماذا سيكون رد فعلهم إذا أحبّت أميرة عربية رجلاً غريبًا. ترى هل سيحزنون عليها إذا ماتت أم سيلعنونها بعد أن يقتلونها بأيديهم لأنها أهانت كرامة وشرف الأمة؟

ويبلغ الحزن بنزار مداه حين يجد أمته ملطشة العالمين فيكتب القصيدة التي أثارت عليه الجميع «متي يعلنون وفاة العرب» وبعد عقد كامل على وفاة نزار لم يستخرج أحد شهادة وفاة العرب، فما زالت الأمة العربية تحيا على أجهزة التنفس الصناعي بعد أن ماتت إكلينيكيًا.

### ماذا سيبقى من نزار قباني

ويموت نزار في لندن بعيدًا عن وطنه كما تنبأ قائلًا: «يا وطني كل العصافير لها منازل إلا العصافير التي تحترف الحرية فهي تموت خارج الأوطان. ويثور المتحجرون عليه ميتًا كما ثاروا عليه حيًا حتى لا يتم الصلاة عليه في المسجد باعتباره مرتدًا. وبالطبع لن يتذكر التاريخ أيًا من هؤلاء ولكن سيبقى نزار الذي أعتقد أنه أكثر شعراء العرب في القرن العشرين الذي سيخلدهم التاريخ وسيظل يقرأه محبو الشعر وبخاصة قصائده العاطفية. أما أشعاره السياسية فلا أتوقع لها البقاء طويلاً لأنها مرتبطة بمناسبات لن تهم كثيرًا الأجيال القادمة. وقد أعلن نزار قباني يومًا أنه كان سيدًا في قصائده الغزلية، لكنه كان مأمورًا لسلطة التاريخ في قصائده السياسية.

### سلامة موسى.. وكفى

تمر الأيام والسنون على رحيل المفكر سلامة موسى (1887-1958) الذي أعتبره رائدًا من رواد التنوير العظام، إلا أنه يكاد لا يتذكره أحد وإن حدث فإن اسمه غالبًا ما يقترن بالاتهام بالعمالة للاستعمار والترويج لبضاعة الغرب الفاسدة والحدق على تراث الشرق، إلى آخر هذه القائمة من الاتهامات السقيمة المملة التي تلوكتها الألسنة الرجعية.

وُلد سلامة موسى في قرية تُسمّى بَهْنَبَاي، وهي تبعد سبعة كيلومترات عن مدينة الزقازيق التي تلقى فيها تعليمه الابتدائي قبل أن ينتقل إلى القاهرة ليلتحق بالمدرسة التوفيقية التي حصل فيها على شهادة البكالوريا.

سافر سلامة موسى إلى فرنسا عام 1906 وهو في التاسعة عشرة من عمره حيث قضى 3 سنوات ثم انتقل إلى إنجلترا حيث عاش 4 سنوات أخرى تعرّف خلالها على الفكر والفلسفة الغربيين، فقرأ لفولتير وتأثر بأفكاره كما قرأ لكارل ما ركس واطّلع على علوم المصريات وتأثر بتشارلز داروين ونظريته حول النشوء والارتقاء.

عاد سلامة موسى إلى وطنه بعد سنوات غربته مؤمنًا أشد الإيمان -مثل أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين- أن مصر لن تقوم لها قائمة إلا إذا ولّت وجهها

شطر الغرب ثقافيًا، بمعنى دراسة الأسباب التي أسهمت في نهضة البلاد الأوروبية اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وعلميًا وتعليميًا، والسعي إلى الأخذ بهذه الأسباب. أما دينيًا فسلامة موسى كان يؤمن بحق كل إنسان في أن يولي وجهه أينما يريد وأن ينام على الجنب الذي يريحه.

وإن كان مفكرنا الكبير قد وجه نقدًا إلى الفكر الديني والإيمان الغيبي في أول كتبه «مقدمة السوبرمان» الذي أصدره عام 1910 وفي كتب أخرى، فيجب أن ننتبه إلى أنه من ناحية هذا هو رأيه في المرحلة التي كتب فيها هذا الكلام ومن حقّه أن يعلنه ما دام لم يحاول أن يفرضه على أحد، ومن ناحية أخرى يجب أن نضع في اعتبارنا طبيعة الفترة التي عاشها سلامة موسى والأفكار التي كانت سائدة فيها التي جعلته يؤمن أن تحرير الطبقات المطحونة من الاستغلال الطبقي لن يكون حقيقة واقعة قبل تحرُّرها من سطوة الأسطورة وهيمنة الغيبيات. والحقيقة أنا أوّمن -أنا العُلْمانيّ- أن الدين لا غنى عنه للإنسان لأنه من دون الإيمان بأن وراء هذه الكون قوة عاقلة عادلة تُدير وتدبّر لا يمكن أن يصل الإنسان إلى السعادة والرضا والاتزان، إلا أن كثيرين يتعاطون الدين كالأفيون، فالوجوه العابسة القلقة المتجهمة التي أطلعها يوميًا في شارعنا المصري والتي لا تجد لها أملاً في المستقبل، ترضخ للظلم ولا تقاومه -وهذا لا يجوز- ليقينهم أن الجنة للمظلومين، فيا بخت مين بات مظلوم ولا بات ظالم.

بين الفصحى والعامية

دعا موسى إلى الكتابة بالعامية لإنهاء ازدواج اللغة عند المصريين وتوحيد لغة الكلام والكتابة. فالعامية تعبر عن الروح المصرية التي تهضم بل وتهذب الثقافات الوافدة عليها، فهي خليط من القبطية والعربية واليونانية والتركية والفارسية والإيطالية والفرنسية، ولكن سيادة العربية الفصحى رمز لهيمنة ثقافة بعينها. ورغم هذا فحين أمسك موسى قلمه كتب بالفصحى، فيجب أن لا يُنَّهَم من هُوأة الصيد في الماء العكر بأنه كان يسعى إلى هدم القرآن والإسلام.

### الاشتراكية والعلم

أعجب موسى بفلسفة كارل ما ركس التي اعتبرها رؤية جديدة لتفسير التاريخ، إلا أنه رفض فكرة الثورة الشيوعية وديكتاتورية البروليتاريا، فقد كان رجلاً مسالماً يدعو إلى مقاومة الاستعمار الإنجليزي بمقاطعة منتجاته ويحلم بالعدل الاجتماعي وتحقيق الاشتراكية دون عنف أو انقلابات دموية فانضمّ إلى الجمعية الفابية (الجمعية التي تحولت في ما بعد إلى حزب العمال البريطاني) في أثناء وجوده في إنجلترا لتوافق مبادئها معه. وصادق الكاتب الساخر جورج برنارد شو الذي كان أبرز أعضائها، وهو الرجل الذي هاجم اللورد كرومر بشدّة بعد حادثة دنشواي ممّا أخرج الحكومة البريطانية وأجبرها على خلع كرومر، فأحب موسى المثقفين البريطانيين رغم كرهه للاستعمار الإنجليزي.

أصدر سلامة موسى كتابه «الاشتراكية» عام 1912 وأسهم في تأسيس الحزب الاشتراكي المصري عام 1921، لكنه انسحب منه إثر خلافات كان قد أثارها نقده لعنف الثورة البلشفية، واعتزل الحياة السياسية واكتفى بالنشاط الفكري.

وقد كان موسى شغوفًا بالعلم منذ حداثة لأنه رآه الطريق الوحيد لرفعة وطنه وتبؤنه مكانته اللاتقة بين الأمم، فأسس المجمع المصري للثقافة العلمية عام 1930 وأصدر مجلة «المجلة الجديدة»

التي كانت تهدف إلى تغليب الاتجاهات العلمية على الثقافة العربية. وربما لا يعرف كثيرون أن أديبنا المبدع نجيب محفوظ كان يعتبر سلامة موسى أستاذًا ومعلمًا له، فقد أخبره أنه يمتلك موهبة أدبية كبيرة، وظلّ محفوظ يردّد حتى آخر أيامه أنه شرب من موسى حُبّ العلم والاشتراكية.

### سلامة موسى والمرأة

هاجم موسى بصرًا العادات والتقاليد المكبلة لحرية المرأة، فهو مثله مثل قاسم أمين استنزه وضع المرأة المصرية بعدما قارن بينها وبين نظيرتها الأوربية التي تتمتع بحق العمل والاختلاط والانخراط في النشاطات الاجتماعية المختلفة فألف كتابه «المرأة ليست لعبة الرجل»، وانتقد الحجاب الذي اعتبره وأدًا لشخصية المرأة، ودعا إلى عدم الفصل بين الجنسين الذي يحرّمهم من تعلّم مبادئ المعاملة المهذبة الرشيقية.

وبالطبع أثارت هذه الآراء -وما زالت تثير- المحافظين، ولا سيما أن سلامة موسى مسيحيّ (هذا ما وجد عليه آباءه وهذا ما وجدوا عليه هم أيضًا آباءهم)، لكن موسى لم يكن ليتقاعس أو يتراخي عن مقاومة كل ما يجده عائقًا ضدّ تقدّم وطنه الذي كانت له مكانة كبرى في عقله وقلبه. وأقول للمحافظين الذين يرتبط الحديث عن حرية المرأة في عقولهم المريضة بالتعريّ لأن الأنثى في اعتقادهم حيوان جنسي مفترس، الذين يشغلهم عورة المرأة وما يجب أن يغطّي من جسدها ولا يُلحُون على الرجل أن يخفي عورته وهي من السُرّة إلى الركبة، أقول لهم إن كانوا سادة الحاضر فإن المستقبل لن يكون لهم، فمن المتوقّع نُضوب البترول بعد سنوات قليلة في الدولة التي تعيّب العقول وتُطعم البطون، بل إن العالم المتحضر الحرّ المنتج بدأ ينقب عن مصادر جديدة للطاقة، وكل يوم نسمع عن مشروعات لقوانين تقيد تعدد الزوجات (جرّمته دول عربية)، وتمنع الطلاق الغيابي، فالعالم صار قرية صغيرة بفعل ثورة الاتصالات، ولن تقبل المرأة المصرية أن تُعامل على أنها جسد يجب ستره عن عيون الرجال المرضى بل كعقل وكيان إنسانيّ مستقلّ.

### إحياء تراث سلامة موسى

ورغم أن المرء يمكن أن يجد في كتابات سلامة موسى تطرّفًا في ميله إلى الغرب، فقد حتّ مثلاً الشباب المصري أن يتزوج أوربيات، فإنه واحد من المفكرين المصريين الذين ناضلوا ليحرروا أوطانهم من السُّبُات والثبات الدوجماتيقي لتزدهر بين ربوعه قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة بين الناس بصرف النظر عن طبقتهم أو نوعهم أو دينهم. وأتمنى أن تُعاد طباعة كتب هذا المفكر الكبير من خلال مشروع القراءة للجميع لتتعرف الأجيال الناشئة مشروعه الفكري لعلّ وعسى أن يكون المستقبل كما حلم به سلامة موسى ويحلم به كل الوطنيين المخلصين.

## د. عماد نصر ذكري

دكتوراه واستشاري الأمراض الباطنة بالمركز القومي للبحوث

كاتب بجريدة القاهرة

شاعر وكاتب

عضو الاتحاد النسائي المصري والحركة النسائية المصرية

عضو حركة الإبداع الحر

عضو الجمعية المصرية للتطوير

عضو مؤسس بحركة مصر المدنية

عضو منتدى ابن رشد

صدر له:

أنشودة الحب والحزن والحرية، شعر، ٢٠١٢



## إصدارات أخرى لدار الربيع العربي

قميص جامعة الدول  
، قصص - أحمد الواصل  
بين القاهرة والرياض؛ حروف يضربها ناقد على أوتار العشق والجسد والثورة  
أورارا  
، رواية - فضل ساسي  
كاتب ليبي من جماعة الإخوان المسلمين؛ يقدم واقعيته السحرية  
في مدينة الدم والدموع  
الشوارع الجانبية للميدان  
، متتالية قصصية - طارق مصطفى  
في كل نقطة دم سقطت؛ كان هناك ميدان  
حيث العشق ميدان، والقهر ميدان، والجسد ميدان، والإبداع ميدان  
مَلِكٌ وامرأةٌ وإله  
، مقالات وقصص - د. نوال السعداوي